

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلق الصور بالمواد ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك الفلك لا من المركز واليه بل عليه ومكون الكائنات مع تغاير الامهات له المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الآخرة والاولى واسأله ان يصلي على اشرف من نهض باعباء الرسالة وساس الا بصنوف السياسات محمد وآله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الادناس البشرية عليهم الصلوة والسلام والثنا ولهم الحمد الدعا

اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر الشيرازي عفا الله عنهما لما تطابقت القوانين الحكمية والاصول



الدينية على ان اجلّ الذخائر والسعادات وافضل الوسائل الى الفوز
بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين
القواعد اليقينية اذ هي نفس ما تشتاق اليه النفوس الانسانية وتقشع به
العقول الهيولانية وبها يصير الانسان فائقا على الاشباه والاقران سابقا لكاسب
العرفان غير محبس في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فبت قصرت شطرا
من عمري في تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها
وكنت شديد الاشتغال سابق الاوان بتتبعها كثير التوجه من اول
الريعان الى تقنينها حتى ظهر لي مساعي من تقدمني من علماء الاعصار
ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار وقد سمحت
قريحتي القريحة اثناء مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي
الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والابرام اقوالا مشتتة
في اوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف
لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة
اهل الدوران ولما كثر التماس بعض المترددين الي والمشتغلين بقراءة
الهداية للحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لدي

أردت أن أكتب لها شرحا جامعا لشتات ما استفدته من
إشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من إيماضات الفلاسفة
وتلويحاتهم مضيفا إلى ذلك ما تحدست به وألهمت إلهاما
تأييدا من الله وملكوته فشرعت فيه إجابة لملتمس وإقامة لمقبلسة محبة لأهل
في كشف مطالب المعاني جاهدا لتوضيح المقاصد لمباني حائدا عن طريقة المجادلين
الذين يجمدون على ظواهر الألفاظ ولا يرومون بواطن المعاني ومن استفتى
عقله من رقدة الغفلات وسنة التقليدات يهتدي في بالتعمق
هذا الكتاب إلى طريق الرشاد ومنزل الصدق ويرى لطائف أفكار الأمجاد
توجد في مطاوي الكتب لكن أودعوها أستارا لا يتيسر إليها الحكماء في مصا
والمسئول ممن جبلت سريرته على العدالة ولا تصادف والمأمول ممن
يحتسب لغريزته من الحق ولا علينا أن يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع
القصور والزلل بشريطة المهارة والفطن الفائق مع الإمعان والتفحص
اللائق ولنبتدئ قبل أن نشرع في المقصود بتعريف الحكمة و
بيان أقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الحق فاعلم
أن الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات

لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود

فتستعد بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي

تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث

وان له صانعا قديما قادرا عالما وان السماء كرة وان النفس باقية

والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب

الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية

وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل من هذين علم

الا ان الاول علم بشيء لا تأثير لنا البتة فيه بل المقصود من تحصيله

نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشيء يكون المطلوب من تحصيل

العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف

من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل

مقصودا والوسيلة في كل شيء اخس من المقصود فالعلم بالاعمال

يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة

من المعارف الخالصة والجلائل المقدسة وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون منزلة

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية

وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف مما به تستكمل القوة

العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس

ولذلك يدوم لا والى بدوامها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها

بالكلية وهذا هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بجهتي الكمال

الانسانية في هاتين المرتبتين. قال الله تعالى حكاية عن الخليل

صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين

المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني

بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا

وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني

قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة

الى كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام

قال اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت

كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة

والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

وقال الله تعالى خطاباً مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم

فاعلم أنه لا إله إلا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر

لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية

وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات اينما وقع اشارة الى كمالها

في القوتين فقد ظهر بنور الوحي وبرهان الحكمة ان كمال الانسان محصور في

العلم والعمل وبهما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات

ثم لما قسمت الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق به الحكمة

النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري

والتصديقي بامور يتعلق بكيفية عمل او بكيفية مبدأ عمل من حيث هو

مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق

به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق بعد ما تستكمل

القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او

مبدأ عمل من حيث هو كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور

غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط

المادة كالاله الحق والعقول الفعالة والاقسام والتقسيم للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير

من تقاسيم الوجود وان تركه على صحة التجرد دخل موضوع الحساب
فيه فيما يتم التقسيم المشهور فالاجود تقسيم العلوم الى ما موضوعه
نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي
ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وقوعه صلوح مادة
مخصوصة للاستعداد اولا الاول هو الطبعي والثاني هو الرياضي وهي
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات
فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية اما ان
تختص بشخص واحد اولا الاول هي الحكمة التي بها يكون الانسان
معيشته الدنيوية فاضلة وحياته الاخروية كاملة وتسمى علم الاخلاق والتي
لا تختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة تلتئم بها الاجتماع فذلك الاجتماع
اما ان يكون بحسب المنزل او بحسب المدينة فالاول تسمى حكمة منزلية والثاني
حكمة مدنية ومن جعلها رباعية قسم القسم الثاني الى قسمين لان المدنية تنقسم الى ما يتعلق
بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة وتسمى الاول علم السياسة
والثاني علم النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا ولا تناقض فيه للحاصر

احد القسمين في الآخر عند من ثلّث القسمة وللافلاطون كتاب في
غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة ويسمى بالنواميس
وللارسطو ايضاً كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة الملك وقد
صنّف المعلم الاول كتاباً حسناً في تهذيب الاخلاق وصنف من المتأخرين
ابو علي بن مسكويه كتاباً جيداً فيه سماه بكتاب الطهارة ولخصه
المحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية والحق
ادخال المنطق في الحكمة وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ
الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية
لخرج منها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة والجواب عنه ان
الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغنى عنه وكذا في جعلها مشتقات دون
المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وهذا الكتاب
مرتب على اصول ثلثة المنطق والطبعي والالهي تقديم الاول لكونه علماً
آلياً وتاخير الثالث لكونه علماً بما وراء المحسوسات وداب التعليم

التدرج من المحسوس الى المعقول ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد اقتفاء بالمعلم الاول وقيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث
عنها في الهيئة او عن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة
المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل و
ورد ذلك بان كون الامور التي تبتنى عليها مسائل علم الهيئة
موهومة صرفة غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما
الدوائر والخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور
والاقطاب وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح
في ان هذه الامور كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك توجد
بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم ولها
معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في نفس
الامر وايضا يقتضي رفض العلم الذي يبتنى عليها مع
انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من
العلوم كالالهي والطبعي والخلقي على ما ذكره بطليموس في صدر كتابه

كتاب المجسطي لسلب الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به
الانسان على دقائق صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير
الجود نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة في الشعائر
تنازع اهل هاتين الصناعتين في ترجيح احد من الرياضي والطبعي على الآخر في الشرف
والفضل وكل قد مال الى طرف يحتج بما ذكر مرة في اسفارهم والحق
ان الحكم الجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل كل
افضل من وجه اما الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو
امر عرضي للجوهر والجوهر اشرف من العرض لعرض والثاني ان القوى
الحالة في الاجسام لها التأثير والفعلية والكمية وعوارضها معلولة تابعة
للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبعي في الاكثر يعطي
اللم والرياضي يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان
الطبعي موضوعه واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب
والهندسة اكثرهما مبني على التوهمات والامر المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف
من الامور الوهمية والخامس ان الطبعي يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة واصل

الفضائل والنفس هي العادة الماسحة وهي ام الصناعة ومعرفتها
اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والجاهل
بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
فهو اشرف من الطبيعي بوجوه أخر منها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عند حد
فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية الطف
والطف والذ وادوم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة
التشويش والغلط في البراهين العددية والهندسية بخلاف الطبيعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي من جهة
ما هو اشبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدركات المحسوس بالكلية واستعلائه عن احاطة نهايته
واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المغشو بالاغشية
الجسمانية على العقل لتسلط المحسوس على ادراكها ولو ذهب الى



الى احصاء فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب
لأدى ذلك الى تطويل واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه
كان في الزمان القديم من شأن الصبيان الاشتغال بالعلوم
الرياضية واستدل لأنه بكلام الحكيم سقراط لما ارى الاشتغال بالعلوم
الرياضية في اخر عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التي قتل
فيها علة لتأخير النظر اني كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف
الصناعات وهي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضات لشدة استغالي
بها فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا
عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها
ولا شك في فضلية هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خساسته بل هو
علم عقلي شريف وللخيال فيه معاونة شديدة ولكون الخيال فيهم معاونا
والمستولي على الصبيان هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيه
ليتمرن اذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ولنقتصر فانا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو القسمان

الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بفيض الحق وبالهام الصوا[ب]

القسم الثاني في الطبعيات التي هي احد اقسام الحكمة النظرية

و موضوعها الجسم الطبعي من حيث اشتماله على قوة

التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة

على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صير وه جنسا ليس هو الموجود

بما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا

معناه مسلوبا عنه الكون في الموضوع ١٢ منه

لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث

هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في

تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض

عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة

اى بل يحتاج اليه ١٢

لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية

التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود

مع قيد عدمي هو سلب الموضوع لكان فصله الذي

يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهيته الوجود لا غير وايضا يلزم

يلزم من انقلاب امر شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة

ولكانت افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا

كبيرا ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة

الجنسية حتى احتيج في عدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء

بالممكن كما في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في

نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من انواع الجواهر

فان العلم هو المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر

جوهر كما ان صور الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء

الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة

بل هي موجودة فيه لا كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية

هو ما يعبر عنه بانه الشيء ذو الماهية اذا صارت ماهيته موجودة بالفعل في

الخارج كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء كان

في العقل او في الاعيان والشيء الذي كان في العقل فقد بطل ان يكون ما

في الاعيان ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه لا في موضوع بالمعنى

المذكور اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كما حققناه في الكتب

المشهور بالقاف وفي ...

لا يقدح عدم جذبه للحديد بالفعل في كونه جذبا بالحديد اذا صدق

الحديد في قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج

الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون

لذواتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها

موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في

موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لا لحقائقها اذ حقائقها لا تكون

موجودة الا بسبب كيف واذا لم يمتنع حمل الموجود بالفعل على ما تحته

من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب لا يحمل

الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافة معنى سلبي اليه جنسا

والا لصار باضافة معنى ايجابي اليه وهو قولنا في الموضوع جنسا

للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء قد ذكرنا واعلم انما

ان مفهوم العرض اعم من مقولة للجوهر باعتبار الوجود الذهني لان

الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق

عليه ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب ماهيته وعرض

باعتبار وجوده في الذهن ولا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض و

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء ما

مفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن ويتسع منها في

الخارج واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا

وعرضا يلزم كونها جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق حد

(وهما الجوهر والكيف)

اقتضاء القسمة والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ماهية

حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع

وغير مقتضية للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي

الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين

جنسان متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا

قياس باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها

في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا تمانع بهذا الاعتبار بينه

وبين الجوهر ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير

كلامهم على وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر

جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر و تعود اليه يكون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع و تارة في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف و لا يجذب اخرى كما اذا كان
فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات و الاعتبارات
و اخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي انه في العقل
يستحيل وقوعها في الاعيان و استغناؤها عن موضوع
و المغناطيس الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه
و الجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبعي اي الماهية
بلا شرط و المعقول من الجوهر و ان كان عرضا بحسب
خصوص وجوده الذهني و كونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان
ماهيته ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا يكون
هو في موضوع و التمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان
ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن نحوي وجودها فاذا

فاذا وجد مقارناً لكف الانسان ولم يجذب الحديد ووجد مقارناً لجسمه حديد فجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفاء بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان صدق عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من بواقي المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة الجوهر لذاتها اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضوع لكل شيء على ما يؤول اليه



محصّل كلام المحصّلين من المشائين هو الذي [illegible] اقيس الى الخالة

الشيء لا يكون متقوماً به اي من حيث ماهيته فالهيولى

يعني ان لا يكون محتاجاً في وجوده الى ماهية ذلك الشيء بماهي ١٢ محمد ح

بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعاً بل مادة

لاحتياجها في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعاً بالقياس

الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها

مطلقاً والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر

والمقصود من هذا الكلام توجيه العبارة بحيث يكون فوائد القيود ظاهرة ١٢ م ح

فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان

لانه لا يمكن فيه ان لا بعاد بالفعل والالزم الخرق والالتيام وهو محال ١٢ محمد ح

اذ ربما لا يتحقق بالفعل وقتاً ما وليس المراد منه الفرض التقديري

ليختل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل

الرياضيا وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم

هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد

حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون

حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال

ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول بل الحق

المتعين ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك

من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها حيثية ذات

الجسم وحقيقته فلا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا

بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجسمية الكرة كما صرح به

الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المحيط او خط آخر وكذا المكعب جسميته

ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متأخرة عن

ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان يتميز

منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا

او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي الابعاد

المتقاطعة المفروضة في ثخن الجسم لا الابعاد السطحية الطرفية

التي تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق

التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح

المكعب لا يقال يخرج مثلهما من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا

جواب لمنع صدق التعريف على السطحين المذكورين مستند الخروجهما بقيد الجوهر ١٢

يكفي ان يؤخذ في التعريف بعد ما فذكر الابعاد المتقاطعة على

الوجه المذكور اما احترازا عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

وجود السطح الجوهري واما ايفاء لتمام الحد واشعار بان المعتبر
في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا لابعاد
كثيرة لا على هذا النحو والثاني اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد
الثلثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في
قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية و
الحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا وجزءا من القابل
فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب
ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها بالصورة
لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها
في الجسم لا يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد في الخارج يتوقف على وجود
ها كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا
فصل والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل
ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون
في الحد عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحد المشترك
وفي حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان الحيوان
المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العدمية

او لاضافية عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية فليكن القبول
والصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا
القبيل وهو مرتب على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبيعي في الفلكي
والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسيميه او يختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها مبادي
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوع
الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوع الفن الثالث على زعمهم
وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه في
الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية ويقال له السماع الطبيعي
وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبعيات ويلاحظ سماعها
في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال
الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتألف من اجسام
او مركب يتألف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان
والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد

واحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاقاً لجمهور

الحكماء الى اتصال الجسم قوله للانقسامات الغير المتناهية

فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو ما يأتي بابطال وجود ما

لا يتجزى اصلاً من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يقال له

الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى

ايماء الى ان المقصد في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه لا

ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة

ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما

من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذي

هو موضوع العلم الطبعي وجب ايرادها في صدر هذا

الفن واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها

من الطبعي اوّلها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات

الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم انقساما

لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون

اما عين موضوع العلم او نوعاً منه او عرضاً ذاتياً له او

نوعا منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال
لما كان مبدأ لفصل الجسم الطبعي على ما ذهب اليه المحققون
وهو يساوق قبول الانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم
وما يتجوهر به يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي
فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما
يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال كون
الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى دليلين اجلهما قوله لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين

فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين او لا
يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعاً لكانت الاجزاء متداخلة
والتداخل وهو اتحاد الجوهرين كلاً او بعضاً في الوضع والاشارة
محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط
في احد الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم
وبه لا ينفذ احدهما او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد لنا التاليف حجماً وايضاً فلا
يكون هذا وسطاً وطرفاً وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف
فثبت كونه مانعاً من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين
غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة
هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام
واجيب بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر
والا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال
بالضرورة فلا بد من ان نفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسماً
ولو وهماً ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران
بالذات تغايراً في الخارج او في الوهم فذلك باطل مع الاول فقط

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها

حلولاً سريانياً كما لا يخفى وان أريد انهما متغايران ولو بالاعتبار

فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شيء دون شيء ولم لا يجوز

ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امراً غير

مستلزم للامتداد اصلاً ليفرض فيه شيء دون شيء والثاني

ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعاً لاحد الطرفين من كله

كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزئه لان

جزاءه ايضاً ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصاً بمحلية احد الطرفين

وبعض آخر بمحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك

من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى

فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة

مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بديهة والمنع مكابرة

والثاني من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءاً على ملتقى الجزئين

فاما ان يلاقي واحداً منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من

كل واحد منهما شيئاً والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
الشراح الى بعضها وترك البواقي فعليك باستنباطها
او بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب الجزء حججا
قوية على اثباته سوى ماذكره المصنف لانه اختار منها حجتين
خفيفتي المؤنة حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث
وامثالهما ولا على حركة الجزء او شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا
لاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على
الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل
واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين
بشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وترها
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب
القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم الجذر جذر في الواقع فيلزم على اصل الجزء ان
لا يوجد لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوى مربعى قسميه وضعف ضرب احد القسمين فى الآخر اذا تمهد هذا فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسراً مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من ضرب الكسر فى الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة فى الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذى كسر والبيان فى مجرد الكسر واضح فان قيل الحجة تبتنى على امكان وجود المثلث القائم الزاوية وطبقة الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطى فى امر الدائرة والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هى اشكال مضرسة بحسب الواقع كما نقل عنهم قلنا ... لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوى الاضلاع على ما ذكره الشيخ فى طبعيات الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره



بقطره الى ضلعين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث
القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع
بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع نسبة
اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا لما تبين في الاصول من ان نسبة
المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ولما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم توجد لهما نسبة يكون مثناها
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين
لا يوجد لهما عاد مشترك اي مفنيهما باسقاطه عنهما مرة
بعد اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على اتصالها
والثالثة انا او قعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا اخرجنا طرفا الوتر من احد الجانبين
جزءا واحدا فوجب ان يتحرك الطرف الاخر اقل منه والا لكان واحد



احد الضلعين ستة والآخر اربعة فيصير الوتر جذر اثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والزا
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر
اكثر من الثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمار
والخامس ان اقليدس برهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط
يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وتر عدد لزم انقسام الجزء
الوسط والسادس انه بين في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط
بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض
تركب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والآخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان بعض هذه الاشكال مبني على بينة اقليدس
مما يبتني على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة
لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل
خط مستقيم متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود



الى موضعه الاول فيحصل سطح محيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت
وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي ادير ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض
حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكره محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على
الوجه الموصوف لتاديتها الى المحال وعلى هذا القياس اثبات الكرة
انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة
انما يبتني على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره
وما يعتمد عليه في العرف من الفرجار لا يثبت الا الدائرة العرفية
ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للقدماء طريقان آخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة اولا بطريق مساق على اثبات الطسقه

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال ليس الا الاستدارة

لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان شان ما لا زاوية له من

الاشكال البيضية والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف امتداد

عن المركز وتفاوت في الطول والعرض والطبيعة البسيطة

لا توجب اختلافا فاذا ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث

ويتوهم في الكرة قال اصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة

فانه اذا فرض الشكل المرئي مستديرا مضرسا كان موضع منه

اخفض من موضع حتى اذا اطبق طرف خط مستقيم على نقطة تفرض

وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا

اطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط كان

اقصر امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فامكان زيادة الجزء

لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان

لا يتصل به يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة هذا التدبير

فلا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية

وهذا على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال رأي

رای من ذهب الی تناهی الاجزاء براهین اخری کثیرة من جهة ترکب
المربعات حیث یلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المرکب
من خطوط اربعة ذات اجزاء کذلک یکون قطره اربعة
اجزاء فان تلاقت کان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء
فساواهما وهو مع بالحمار او الا قل فانقسم ومن جهة الحرکات
کما احتجوا بحرکة جزئین احدهما فوق احد طرفی
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر وکلاهما فوق طرفی
ثلثة اجزاء فانهما یلتقیان علی مقطع فانقسم الجمیع ومن جهة
المسامتة والمحاذاة کقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا بواسطة
ذی الظل مع الحد المشترک بین الظل والضوء وحرکة الظل اقل
من حرکة الشمس فاذا تحرکت جزءا تحرک اقل والا لکان ما سامته
الشمس دائرة مساویة لمدارها علی جسم صغیر وقولهم انه لو
فرض سطح من اجزاء لا تتجزی لکان الوجه الذی یحاذینا غیر
الوجه الاخر الذی لا نراه فان الواحد لا یکون مرئیا وغیر مرئی فی حالة
واحدة ولکانت الشمس اذا حاذت احد وجهیه استنار بها ذلک الوجه

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على ان

الجسم ان لم تتناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر كالخردلة

والاكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في عدم نهاية

القسمة و يلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة

ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه و لم يعلموا ان

الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة و عدم التناهي بالقوة

يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف الغير المتناهية وبينهما

من التفاوت ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام ما لم

يقسما واذا قسما فساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل

واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا

لا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا المقام

من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة

كان مجموعهما غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا

الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى نصفه

ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل



يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فمندفع بما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها الى
بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فهكذا اذا انضم بعض ببعض مرات غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعاً واما ان انصاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صور وما ضعف الدلائل على ابطال الجزء
ما يبتني على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية مما ينكره
المتكلمون فان وجودها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه التي
ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه وان لا انفراج بين الساقين يتصاغر الى ان يصير

بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر وكما في الحواشي الفخرية

من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر

فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تجزى بيان الملزومات

نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منهما مركبا من الجواهر

الفردة يكون الوسطانى قطر المحدد واحد جانبيه خط آب

والآخر ج د فاذا وصلنا بين نقطتى آ ج بخط آ ج لكان مارا بالمركز وملاقيا

بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون

مركبا من ثلثة اجزاء وهو المط قال السيد المحشى اصل هذا الوجه

ماخوذ من كلام الشيخ فى عيون الحكمة والهيات الشفا

حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم

ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه مح ثم

نقل منها وجها آخر على نفى الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير

مذكور فى الهيات الشفا راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره

وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبعيات الشفاء وغيرها ليس الا

الا انه لو فرضنا سطحا متألفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل
ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط الجوهرية
لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرّق بين القوة والفعل فيأخذ تلك الانقسامات بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على
ابطال مذهبه اولا بالنقض لو جود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جسم آخر اذ لا كثرة الا في الواحد فيها موجودا فاذا اخذ
منها احادا متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لا من
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم كنسبة
الى الاجزاء ولما كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل جسم

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي
الى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد
النظم والتاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف
كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد
الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية
على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة
ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة
وترها الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة
الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد
فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبها عددية قطعا واجيب عن الاول بان
مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها و
عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة و
ما كان بحثا على لسنة لان الغرض التنبيه على فساد ما صوره المعترض و

والثاني بانه لما كان الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا
تتجزى فقد وجد لهما عادٌ مشترك هو الجزء الواحد فيكون
النسبة بينهما عددية فلا تكون صماء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير
انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا
كانت المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناهٍ
لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في
حيز آخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية
كان زمان القطع غير متناهٍ فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموا هم
ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان
يكون حجمه غير متناهٍ فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزموا اصحابنا تناهي
الاجزاء تجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

لكون القريب ابطأ من البعيد فالتزموا ان البطي يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك البطي في لحوق السريع اذا
تحرك لان السريع اذا قطع جزءا فالبطي اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق والانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا للطافة ازمنة التفكك في الرحى والسكون
في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب
او كنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطي يلزم ان يكون
زمان اللصوق والحركة اقل بكثير من زمان التفكك والسكون
بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
ولا اقل من ان يحس تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال الجسم

وقبول الانقسامات الغير المتناهية شكوك منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار
ومنها لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته و
منها انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك
المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا
فلا يقطع المسافة ابدا بل يلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف
الغير المتناهية غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا
نهاية وهما وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة
بطيئها جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان البطيء
اسبق بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما
ووصل الى نقطة كان البطيء فيها اولا قطع البطيء في ذلك الزمان
بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا ينصف في آناء

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعاً كما ستحقق

ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول

الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان

الحركة اصلاً فندبر ومنها انه اذا ندحرجت الكرة على

بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم

بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط

منها ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون

وان كان بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير

قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسه

بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض

بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقط

من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في

النقطة فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى

وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة من

الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة



تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية

لا آنية فلزوم تتالي الآنات والنقاط ممنوع اذ زوال الانطباق

في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما

زمان لما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون آن زوال الانطباق

فلم يلزم محذور وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي

النقاط ممنوع بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي

الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه

بان الانطباق والا في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه

السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة والمسطح

ابينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان

وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا

يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما التلاقي فهو اما

بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير

والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي بالنقطة لا يكون الا في

آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الآن ويعود الشقوق بعينها من راس و الكل مح وكذا القول

بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على

الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقاط

واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن

اجتماعها في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء

قسمة المقدار الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن

عبد الكريم الشهرستاني ولما سيأتي من حيث ما يقام عليه البرهان من

ان المتجدد بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعة في وعاء

الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط المركبة منها في آن

مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات اللازمة

لها على اي وجه مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة

المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل لو جد الا بد ان

يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المتطابقين مركبا

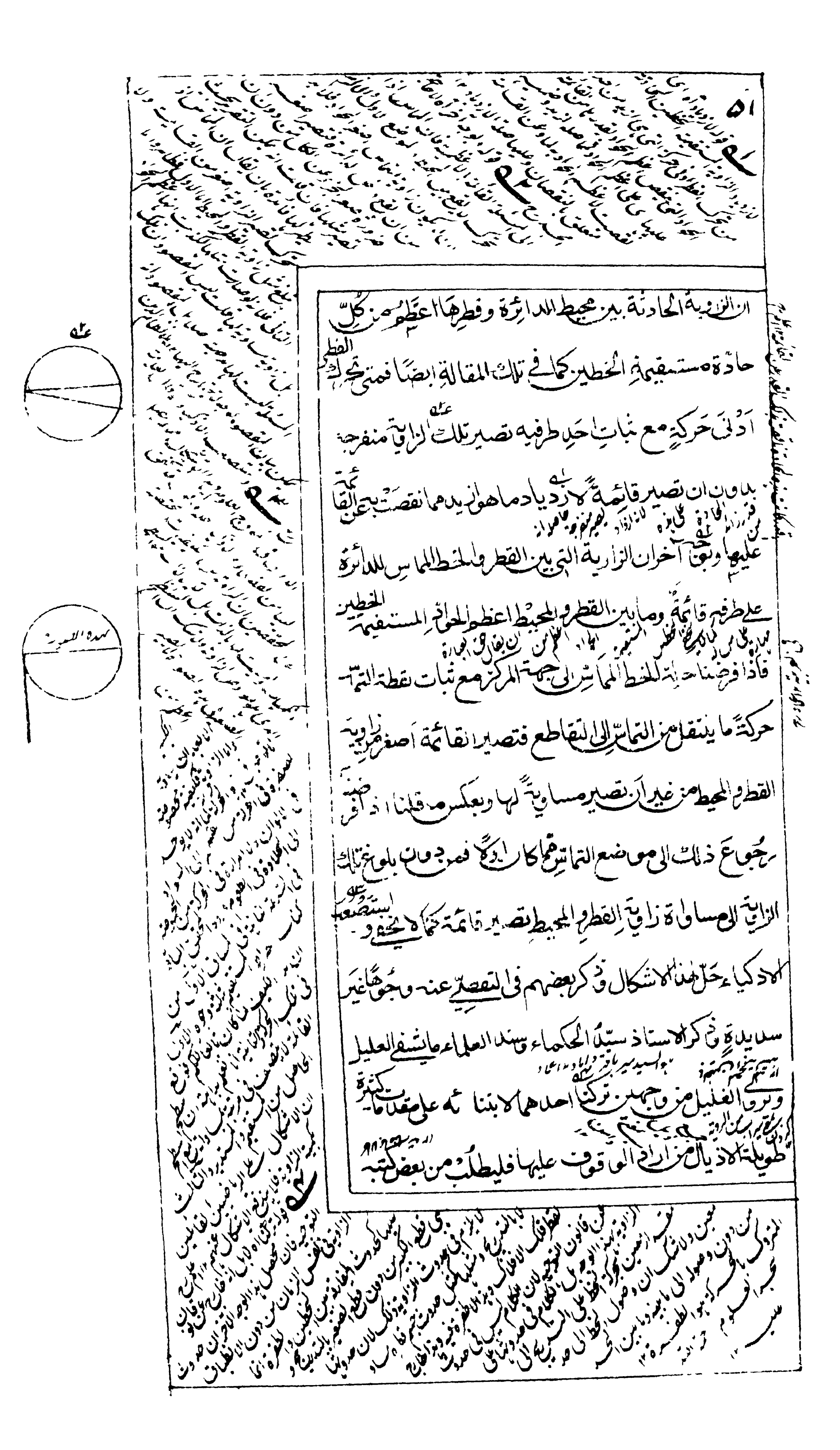
من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر

ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تألفه



تالف من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
ان كان متناهيا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد
على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا
بالوقوف عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصافه ذلك باللاتناهي اللاتقفي
باللاتناهي الكمي فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود
الاطراف يستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه اجيب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من حيث
القطع والتناهي ومنها انه يتوقف الخلاء لها على تحقيق ماهية
الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظره مفتشا كاستلزام حصول
شيء غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من
المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم
مع انفصاله عما مضى وما سيأتي العدم مهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم
فاذا انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة
النقطة بحركة ما هي فيه كخط تنالي اجزاء غير منقسمة واقتضاء

عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول
كاللاانطباق واللامحاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها العدم
جدا وثبتها في آن هو المبدأ ولا في آن اخر بينهما زمان والا لم يكن
ما فرض مبدأ مبدأ وعلى التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرغ من ما بينهما في آن فيقطع كل منهما مسافة لا يوجد
الآخر منها اشكال طفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
وفى الحاشية المنهية وعلى مذهب القائلين بالجزء لا يرد الانفصال لطفرة الزاوية فافهم
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس على طرف
قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس متحركة ما فاتي قد
يحدث بحصول زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون
ان يصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها وتوجيه آخر ان الزاوية



ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادثة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمتى تحرك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بلا ان تصير قائمة لا ازدياد ما هو ازيد مما نقصت عن القائمة
عليها ونوضح آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحوادث المستقيمة الخطين
فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرض
رجوع ذلك الى موضع التماس كما كان اولا فمن دون بلوغ تلك
الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى و استصعب
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير
سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضاله واول دنا الاخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين
لها اعتباران اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم
ومستدير وهي انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون
الثاني لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية
مختلفة الضلعين وكذلك بالعكس فانه اذا اطبق الضلع المستقيم من
المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الاخر
بين المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا
تنطبق المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفهما وبالجملة يختلف
حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين في استقامتهما معا
وكون احدهما مستقيما والاخر مستديرا لكون المستقيم والمستدير
مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين المختلفين بالماهية
لا تقع في طريق الحركة في الاخر والمتزايد بحسب المقدار الخطي بالحركة مثلا
لا يساوي في شيء من مراتب مقدارا ما سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد
في السطح بالحركة لا يبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسم ما
وبالعكس فكل فرد من حد نوعي للزاوية اذا تغير ضلعه



وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
فى تقدار بين المبدء والمنتهى من ذلك النوع وهى التى تكون
واقعة فى مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة فى مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدء والمنتهى انتهى أقول الازيدية
وكذا الانقصية يقع بالاشتراك الاسمى او بالحقيقة والمجاز
على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين اى يصدقهما احد يعدهما
عاد غير متناه والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بانه
احدهما من الآخر بان يقال هذا المقدار من تلك المقدار ثلث او ثلثان
او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هى التى تقتضى التجانس
بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شئ زائد وعلى ما
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اى نهو من حيث هو
لا يقتضى كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

للخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا اتصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد او انقص من الاخرى فلا بد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الاخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدار ما اعظم من الاعظم بدون ان يصير

مساويا له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة

الفرجار الى ان تبلغ نصف الدائرة فتصير اعظم من القطر مع انها

كانت اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حد دائرة الحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرنا

وان كان في الفالما عليه المحققون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست محيطاتها على

نسق واحد لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن

القدماء ومنهم ارشميدس على ان بينهما يتحقق النسبة ولكن لا مطلق

الصمية توجد فيتصف بالمفاوتة مفاوتة صمية دون المساواة

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق و

التجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصحية **فصل**

في اثبات الهيولى اى جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا

منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى

ومسماها اى ما يقبل الاتصال والانفصال الذين يطرآن في الجسم

على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة

او الهيولى والشيخ يعبر عنه بالاول العبارات في وجوهها على حسب هذا

المذهب مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان

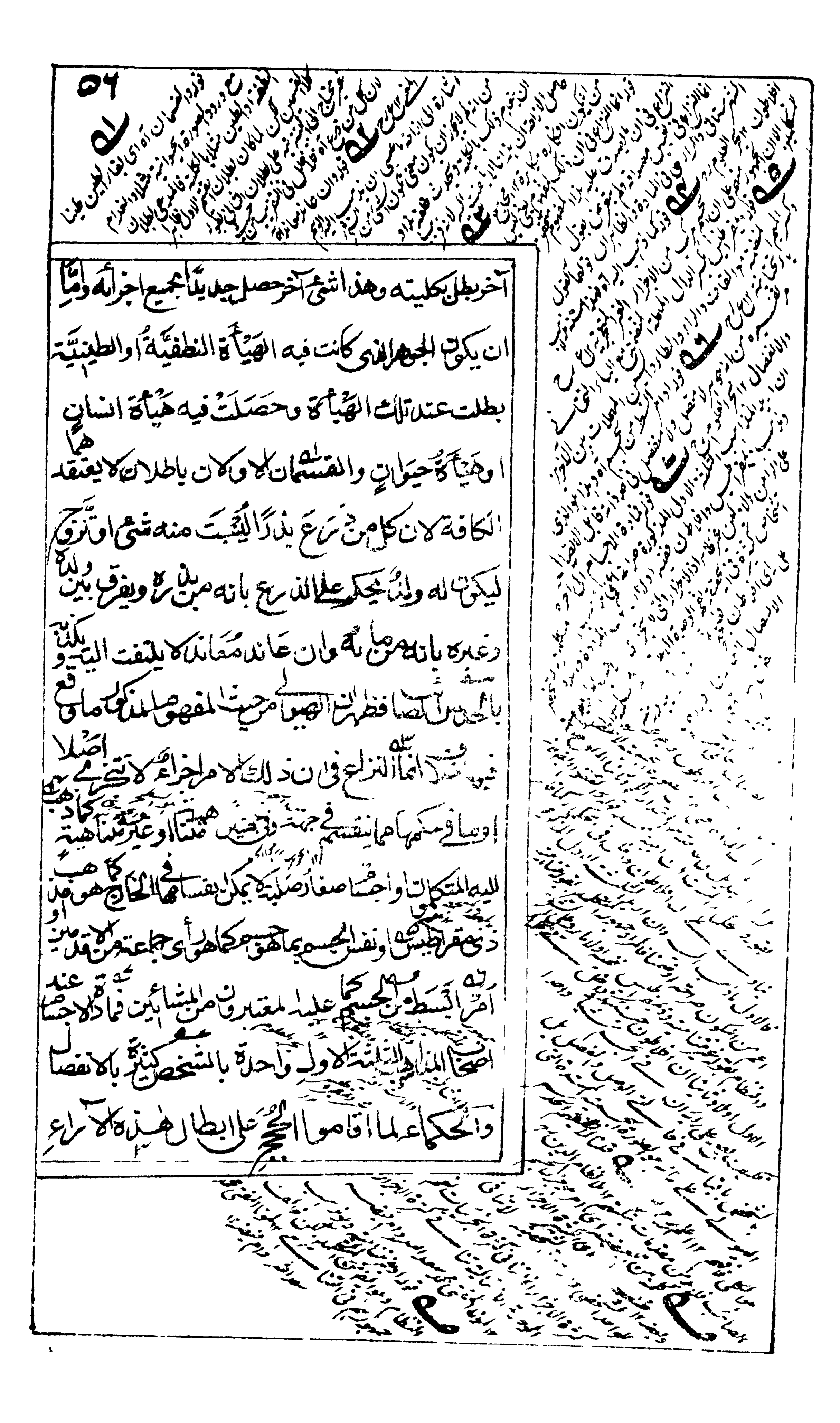
من نطفة ايس فلا يخلوا اما ان يكون الطين باقيا طينا والنطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة احدة طينا وحيوانا

او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان وحيوان

ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء



آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديداً بجميع اجزائه واما

ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية او الطينية

بطلت عند تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة انسان

او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما

الكافة لان كل من زرع بذراً ليثبت منه شيء او تزوج

ليكون له ولد يحكم على الذرع بانه مبذره ويفرق بين ولده

وغيره بانه من مائه وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذب

بالحس ثم فطرة الصبيان من حيث المفهوم المذكور ما وقع

تنبيه انما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلا

او سائر مكمها انما ينقسم في جهة وتحيس متناهيا او غير متناهية

للبية المتكلمات واجساد صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما ذهب هو من

ذي مقراطيس ونفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من قدماء

امر بسيط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند

اصحاب المذاهب الثلاثة الاول واحدة بالشخص كثيرة بالانفصال

والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

الاشراقيين اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام

شيء واحد بالتشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر

محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى

الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم

الذي هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من

جنس هو الجوهرية وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات

الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل

هو بسيط في الخارج او مركب فيه من مادة وصورة تحاذيان جنسه

وفصله وعلى تقدير تركبه هل هو مركب من جوهر وعرض او من

جوهرين فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن

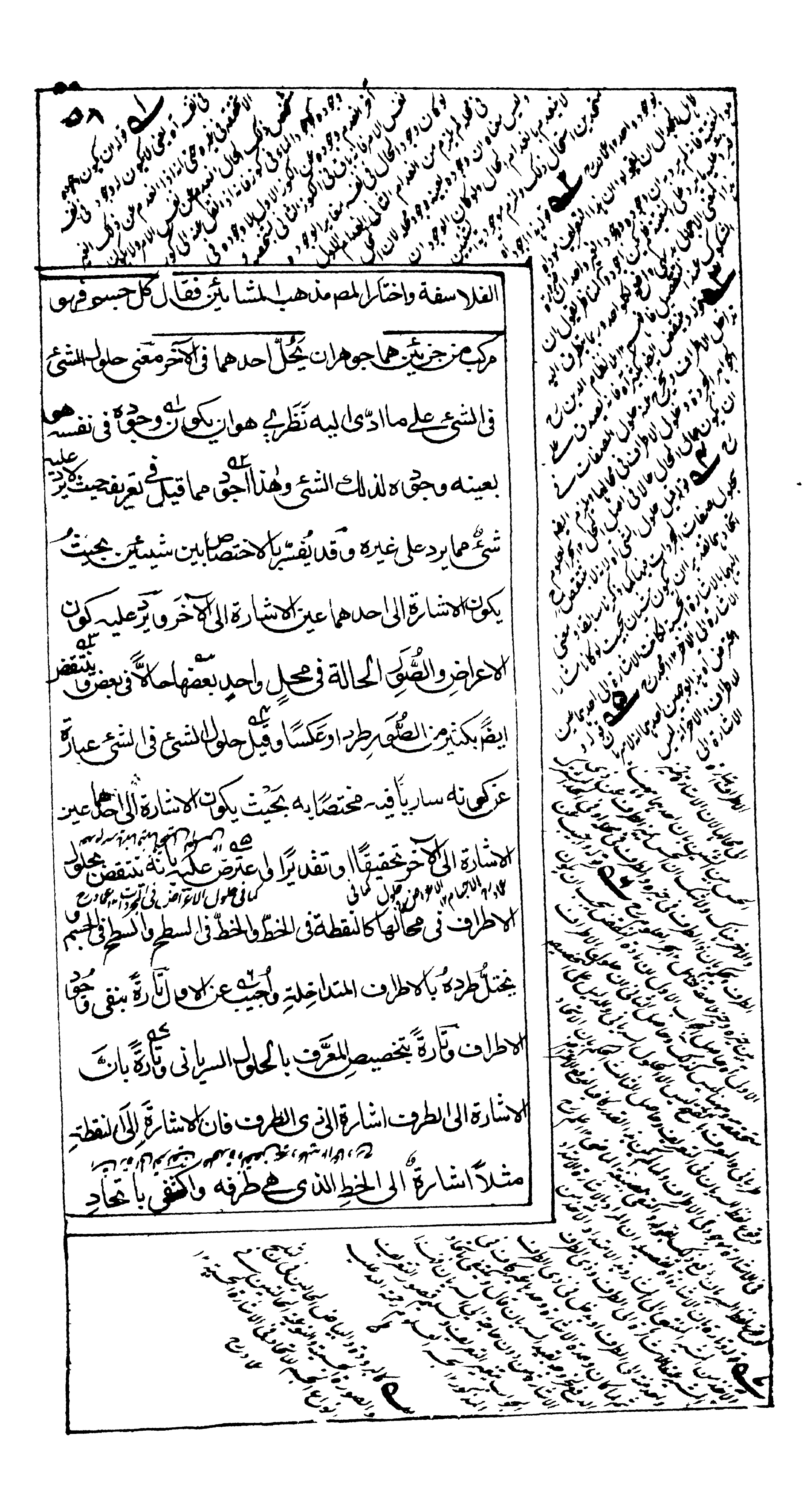
سبقه واتبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والتلويحات والثاني مختار

المعلم الثاني والثالث عند ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر

وابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف اخر وهو ان الجسم بما هو

جسم اذا طرء عليه الانفصال هل ينعدم عن اصل حقيقته او لا

ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع



الفلاسفة واختار المص مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول الشيء
في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض
ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر تحقيقا وتقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول
الاطراف في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم
ويختل طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى النقطة
مثلا اشارة الى الخط الذي هو طرفه واكتفى باتحاد

لاتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان و فيه انه يلزم على هذا ان يكون
المكان حالاً فى المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارةٌ الى طرفِ المتمكن
لاتحادِهما وضعاً والاشارة الى الطرفِ اشارةٌ الى ذى الطرف كما
ذُكِر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى واما اذا كان البعد
المجرد عن المادة فالنقض وارد على اى تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكونِ الاشارة الى احدِهما عين الاشارة الى الآخر ان
يكونا متحدين فى الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما فيها
وبهذا يشرح الجواب عن النقض بالاطراف لمتداخلها و منهم
الا يمكن التفارق بين الاطراف فى الاشارة الحسية عند تفارقها لما بها الاتحاد
من فسّر الحلول بالاختصاص الناعت فاعترض عليه بانه
ان اريد بالناعت ما يصح بسببه حمل الناعت على المنعوت به
مواطاةً فلا يصدق على شئ من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق
منه اسم يُحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه و
بالعكس وكذا المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه
وما اجاب عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلى و

نيره محل تامل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه
ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم
بل الاسودية وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص
هو للنعت بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهي وهو
كاف في المقصود وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه
يعتد به وقد عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن
الخلل ودفع بعض منها بالتزام سوء مخالفة لظاهر الامر والتطويل
في ذلك لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والحال
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا الخ
قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثيرة
بالفعل في الخارج لا يخرج جزئياتها فيه الى الفعل الا متناهية العدد
منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء و

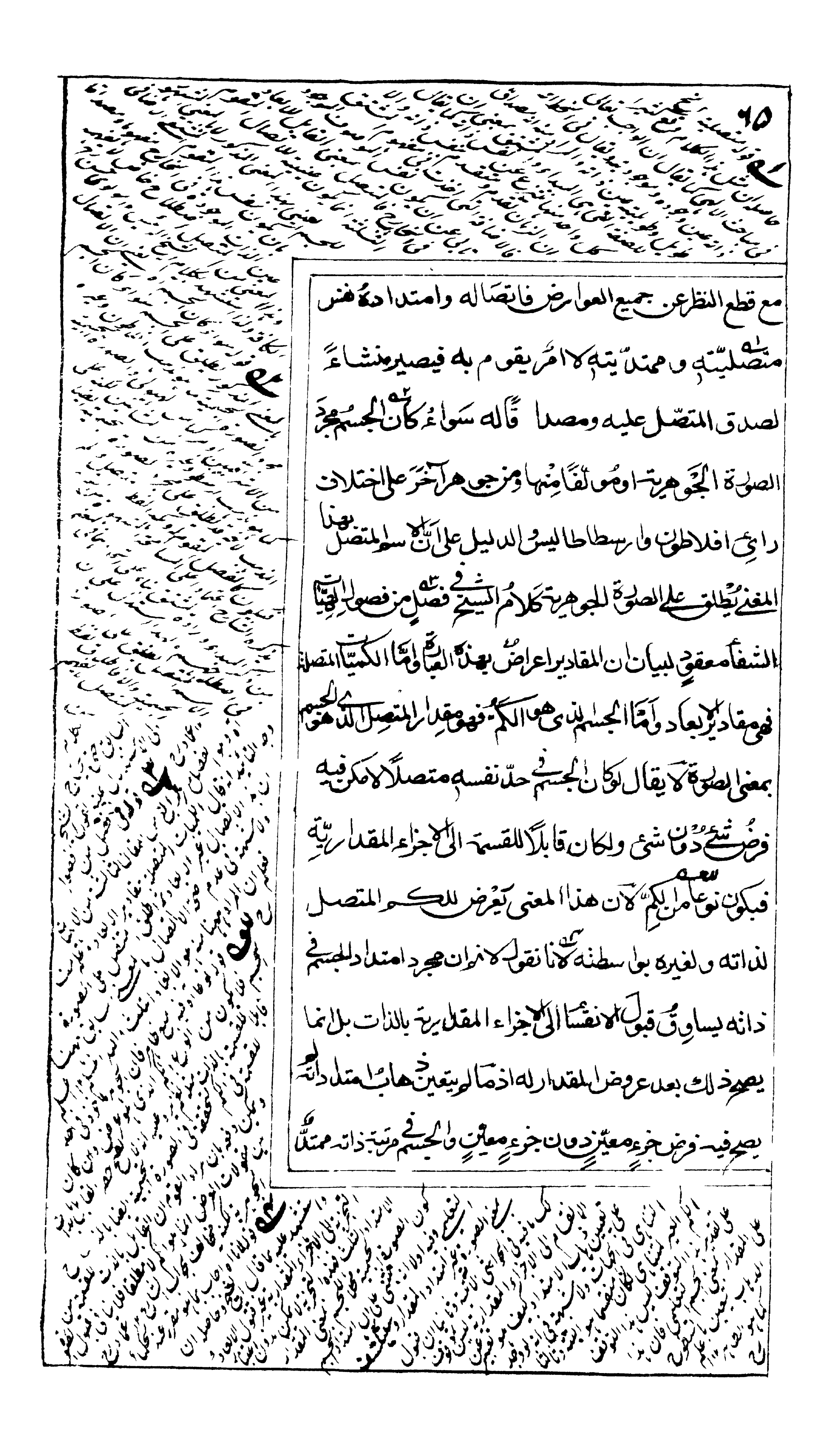


وهي منقسمة الى الكسري والقطعي ووهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء
الممكنة الانفراض بلاتناه في ملاحظة العقل ملاحظة
اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل
والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي
يستلزم حكم العقل باثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية
عروضهما في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس لعدها
نحوا آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها
انما تطرؤ على الجسم بعد عروض مقدار اي الجسمية التعليمية
بحسبها يصير الجسم ذا امتداد متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجمعها
وليس نفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تصحيح

واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت
ابسط من الجسم او نفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق
عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية تلحقه
لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته
وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا في
كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت
المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق
الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية
فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته وللاجسام بما هي اجسام
لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الانقسام اللهم الا لمانع خارج
عن كونها جسما مطلقا كما سياتي بيانه ولفظ القبول يطلق
(لعل المراد من الجسم المطلق الصورة الجسمية المطلقة او المركب منها ومن الهيولى الاولى)
بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف
بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة
بالزمان او لا والثاني الانفعال التجددي ويقال لها القوة والاستعداد
ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم يحصل له

بعدم مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى
لا يجامع الفعلية والحصول في شئ بل اذا طرأ عليه تلك الصفة بطل
هذا المعنى فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما
تقابل التضاد باعتبار بخلاف المعنى الاول وما يقال من ان القابل
يجب وجوده مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل
في وقت كونه قابلا او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى
ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محالة ولا يكون
القابل قابلا وهف وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما
ايضا متقابلين غاية الامر ان التقابل هناك حقيقي وههنا تشبيهي و
الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل و
يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب لعلة بالنظر الى جوهر
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية
الى ماهية و وجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك المرتبة
نحو ما مر من التاخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر
كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة الاستعدادية
التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها
ولغيرها من الفاسدات هو سلب ضرورة الوجود والعدم غير
منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من مفهومي القوة
والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه
يوجب اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او
بحسب الانقسام الخارجي وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال
يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره
وبعضها صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما
هو صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون
الشيء في حد ذاته وفي مرتبة ماهيته بحال لان ينتزع منه
الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر ومثبت
للجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والممتد



مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس

متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأ

لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد

الصورة الجوهرية او مؤلفا منها ومن جوهر آخر على اختلاف

رأيي افلاطون وارسطاطاليس والدليل على ان الاسم المتصل بهذا

المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات

الشفاء معقود لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة واما الكمية المتصلة

فهي مقادير الابعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم

بمعنى الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه

فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية

فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل

لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في

ذاته يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما

يصح ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته لم

يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد

في الابعاد من دون تعين امتداد وتقدّر انبساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كلا ومثاله في
المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه اثنان
من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم
ليس بواحد او كثير وثانيهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه
بعد فرض وقوعها حد مشترك والمتصل بهذا المعنى يطلق
على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الآخر
اى على الفصل المقسم للكم المطلق والفصل المقوم للكم المتصل لان المنفصل ليس بين اجزائه حد مشترك
فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء
كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل
بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال
لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية
واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات و

والرباطات بالعظام وبالجملة كل ما شأنه يكون عسر القبول

للمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة فقد

متقابل المماسة الافتراق وعسرة القبول ههنا ان يحتاج فى الافتراق الى علاج وتدبير والله اعلم بالصواب

لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما

متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك لا يجتمع

المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث

هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن

كونها مبدأ لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين واذا اعيد

اى الاستعداد والفعلية

الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهى بالاخرة الى

جهتين فى حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون

بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فقد صار ان امر ان ذات

تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له فى حد ذاته حيثيتى الفعل

والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان بعض الاجسام القابلة

للانفكاك يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا يعنى ان

الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا مبينة زمانا

والدليل عليه قوله والا اى وان لم يكن شىء مما يقبل

الانقسام من اجسام التي تلينا كالماء والنار قبل الانفصال متصلاً
حقيقياً كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزى
او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وستعلم من كلام المصـ
ابطالهما بمثل ما مرّ وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهائها
الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال
التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل ولو لم تكن
متصلاً جسمية في حد نفسها لزم احد الامور الثلثة وهذه
المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك التي
تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة
له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل
قبوله متصلاً واحداً فبعض ما يقبل الانفصال قبولاً بالمعنى الاول
يقبل قبولاً بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث و
هو الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلاً اما متصل
واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء
الذي لا يتجزى او مما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين. قلنا



قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار
القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس شيء منها
قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ذي مقراطيس
من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة
للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت متصلة
في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها غير
قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع انه
صار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مر الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية او
الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية
والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب نفس الماهية
فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة يصح على
جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في

وقوعها انظراً الى نفس الذات من حيث هي فاتصاف تلك الاجسام

بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال المباين لماهيتها

والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالا

لتحام كذلك وان صدّها عن الفصل والوصل صادّ كالحقّ وعاق

عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فاذن

اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية

وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما

وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ويجب

ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام

متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب

على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس جدلي اذ على تقدير كون

الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها النوعي

هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سياتي بل صورة

اخرى نوعية والمقصود اثبات الطبيعة الامتدادية بما هي هي

لا تابى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر عن

عن هذا النظر فى جسم مفرد منها يؤدى الى المطلوب ولا حاجة الى

اخذ كونه مماثلا لجسم آخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية

معه فى الطبيعة النوعية يقتضى ان يصح عليها ما يصح عليه

بالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما منفصل

عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بغيرهما

تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه فى نوع واحد واعترض

عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله الاجسام

الديمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا فالقبول

ههنا بمعنى مطلق الموصوفية فى بدء الامر ولا يمكن ان يقاس

عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى نوع

كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر

الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الاتصال الفطرى لها بدلا عن

الانفصال والانفصال الفطرى لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا فى ابتداء

الخلقة لا امكانا استعداديا لطريان الانفصال والاتصال فى الخارج ومناط

على اثبات الهيولى هذا دون ذلك وتوضيحه ان مآل القسمة الانفكاكية عند

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهرين ممتدين

و هذا هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت ومجرد امكان انقسامه امكانا

ذاتيا فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اي ما

هو متصل بذاته و كذلك مجرد كون الشئ متصلا بنفسه من دون

حدوث هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى

ذاته كما ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا

يقتضي ان يكون لها قوابل سوى ذاتها المجردة بل المحوج الى القابل

استعداد العدم او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين

المعنيين فان امكان الشئ بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله

قابل آخر غير ذاته بخلاف امكان شئ بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع

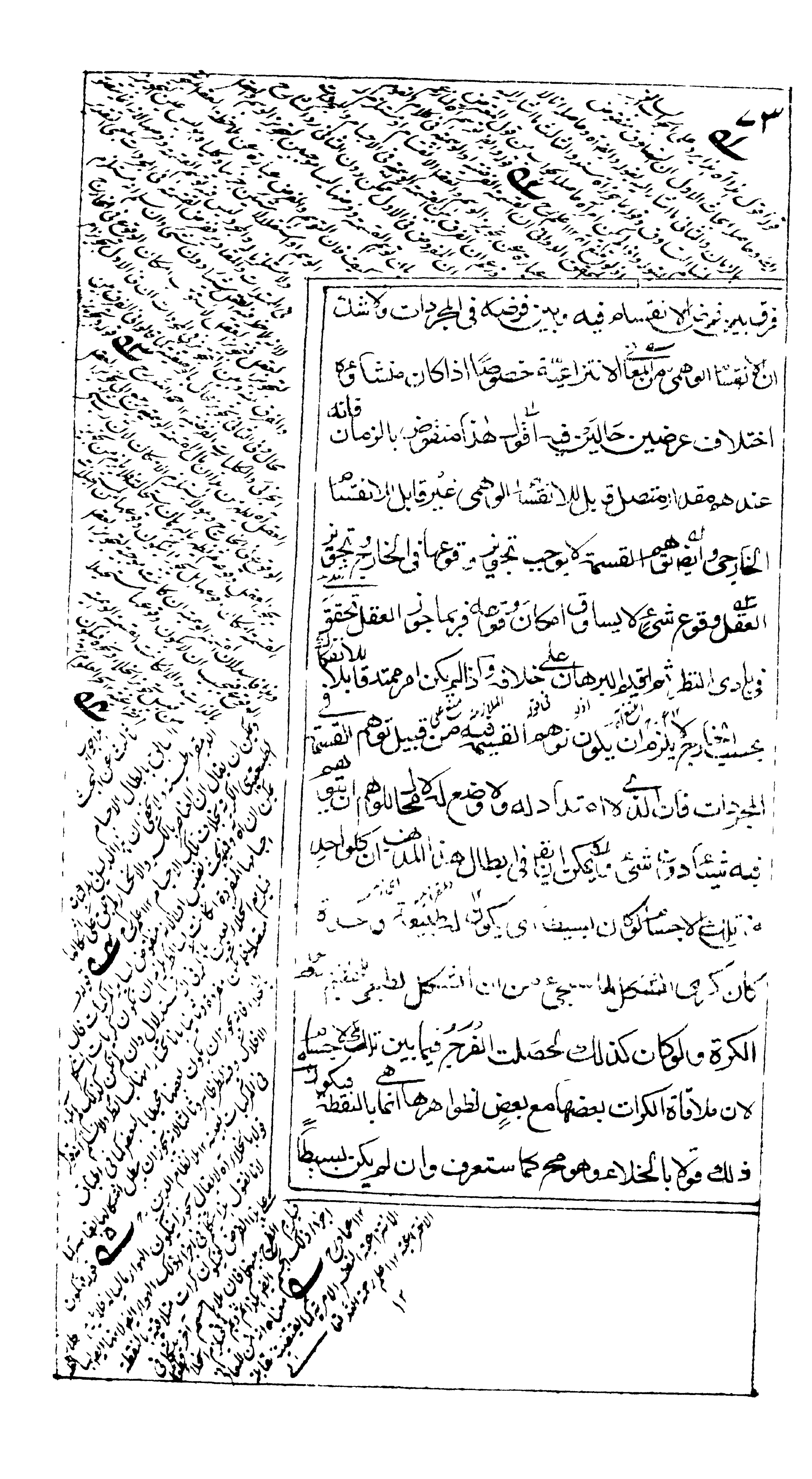
معه والا لا اجتماع اصلا فلا يحتاج فيه الى قابل لذلك الشئ غير ذاته

وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة

الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وان امتنع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة

النوعية للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجي

على الجوهر الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية وعلم يكن حق فرق



فرق بين توهم الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك

ان الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصًا اذا كان منشأوه

اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه

عندهم مقدار متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام

الخارجي وايضا توهم القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز

العقل وقوع شيء لا يستلزم امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق

في بادي النظر ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امر ممتد قابلا للانقسام

بحسب الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة

في المجردات فان المجرد لا امتداد له ولا وضع له فلا محال للوهم ان يتوهم

فيه شيئا دون شيء ولكن يمكن ان يناقش في ابطال هذا المذهب ان كل واحد

من الاجسام لو كان بسيطا اي يكون لطبيعة واحدة

كان كرة لان الشكل المستحق من ان الشكل الطبيعي للبسيط

الكرة ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام

لان ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما بالنقطة فيكون

ذلك مملوا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان

يطرأ عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات

الهيولى في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل القابل

للانفصال القابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي وقد اختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه

فرض ابعاد ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر

الممتد فعلى هذا يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر و

الآخر عرض متحدان في الوضع والاشارة ولا يخفى فتحا وقيل للصورة الجسمية

اتصال بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة

ماهيته متصل وفصله ليس الا مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل

هو مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد

ليست موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات

والى مقدارها بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد



امتداد الجسم وتحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم
واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداداتها اي مع
الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل
بسبب اشتماله على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون
ويوافقه كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار
في التحصيل وتوضيح ما افاده بعض منهم انه في الجسم امتداد
واحد في الجهات واذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق
تعين امتداداته تعينا مقداريا سواء كان مقدارا مطلقا
او مقدارا مخصوصا فكان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا
اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا و
اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا
واورد عليه انه لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر
هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه
بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند القدماء
والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن المركب

منه في الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ المحل والموضوع

تعريفه بلا المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف

العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة من

حيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى

وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها

في التقوم اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع

المركب منها ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو

مجموع فليس بشيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا

من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون موجودا

حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية

فلا يكون من قسم شيء منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على ما

بين في موضعه وبما ذكره لا يندفع هذا اي الصورة المستلزمة

للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده

مع القبول اذ لم يكن سلبا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا ان

الكان عبارة عن حدوث متصلين او عدم الملكة ان كان عبارة
عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان
يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان اصحاب
المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الجوهرين
على رائهم حججا الاولى ما ذكره المصنف تحريرها انه لا شك ان في
الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل في نفسه هو المقدار
وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال
فنقول هذا الامر الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال
لازم والذي يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج
اذ لو كان المتصل والمستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه
قابلا للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه والمتلازمين احدهما
لازم والآخر عارض وذلك حين طريان الانفصال ويقبل
ضده او عدمه اي ضد اللازم او عدم اللازم وذلك حين طريان
الانفصال والتوالي باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال
والانفصال في الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير

الجوهر المتصل سواء كان متصلاً بذاته او بلازمه الذي هو
المقدار على اختلاف القولين بل قابل معنى آخر هو المراد من الهيولى
الاولى وتلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا
باتصال ما على نمط الشكل الثاني ان الجسم قابل للانفصال وليس الاتصال
نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم هو الاتصال نفسه اذ لو يكن
الاتصال خارجاً عن حقيقة الجسم او كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء
آخر يقبل الانفصال والاتصال وذلك الجزء لا محالة جوهر محل
للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه جوهراً فلبقائه في
حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضاً
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين
يلزم بقاء جوهر سواء بقي معه عرض او لم يبق وهو المطلوب
واما كونه محلاً للجوهر الممتد فلاتصافه بالوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية تصلح واسطة
لاتصافه بذينك المعنيين بل ان اتصافه بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة والصور

الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية هو
الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غير كما سبقت الاشارة
اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته فاذا كانت
الصورة الممتدة بنفسها نعتًا للجوهر فالجوهر المنعوت يكون
محلًا لها في هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها
على ثبوت الاتصال الذي هو بمعنى الممتد الجوهري ونحن لا نم
في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه من فصول الكم وما سواه مم وما قيل
انك اذا اشكلت الشمعة باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء
اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا تخلو
عن تفرق اتصال وتوصل افتراق فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة
يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة والمدورة اذا جعلت مستطيلة
يفترق عنها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع
تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف يكون صحيحًا البحث
الثاني ان الاتصال الذي يبطل بالانفصال ثم يعود مثله بعد زوال
الانفصال لا شك في عرضيته فان الجسم عند توارد الانفصا

وكالاتصال فانه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير فيجوز ما هو

وكل ما لا يتغير بتغيره حيث ما هو عين شيء فهو عرض فالاتصال

الذي يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم

امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار

التعليمي والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة

واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا

ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حديث

تبدل الشكل الشمعة الواحدة فقد ثبت عرضية الجميع و

هذه الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة

الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات

واجيب من قبل المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث

هو جسم لا يتصور بدون قابلية للابعاد الثلثة على نعت الاتصال

ولهذا حدوه بها ولو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله

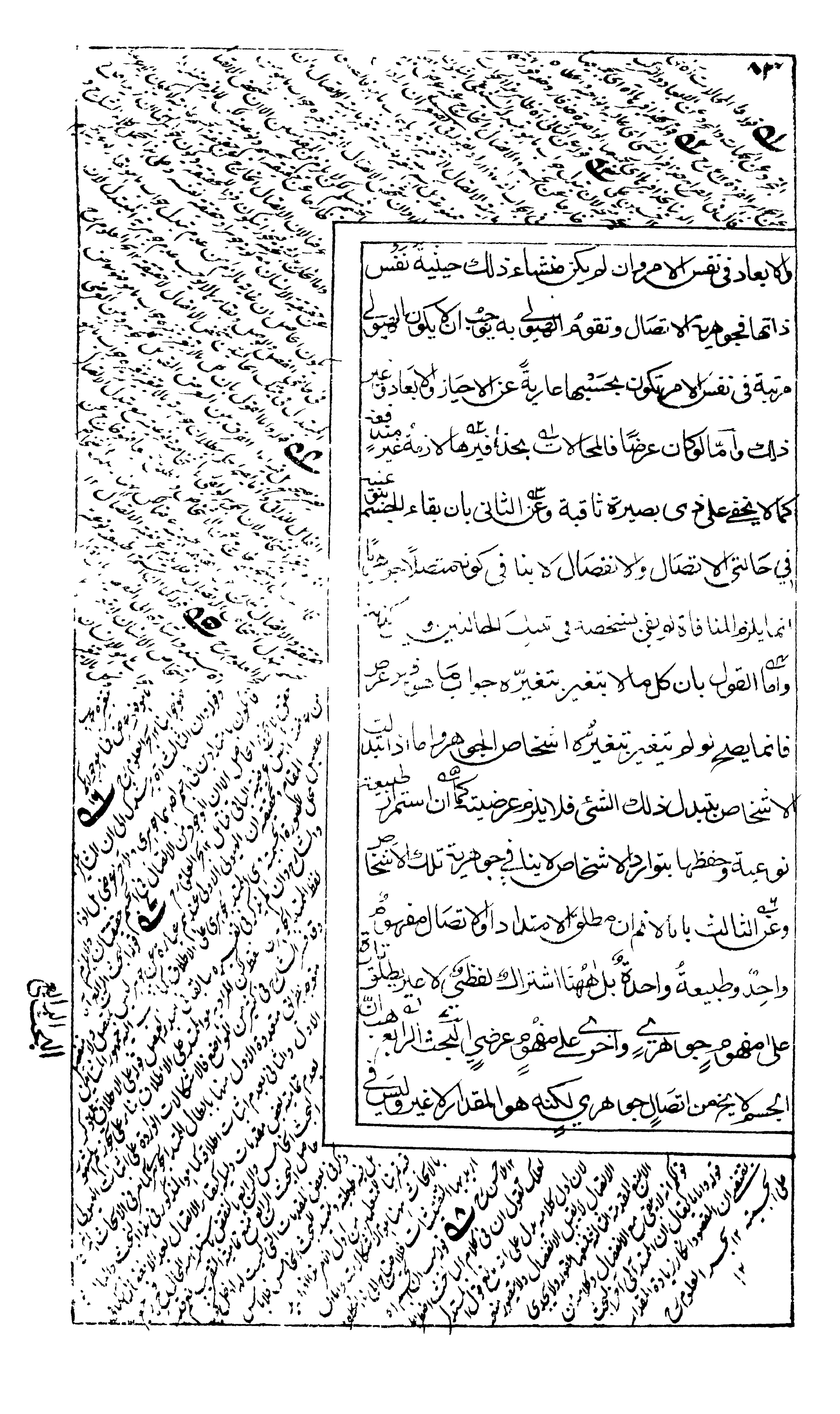
للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية جسم در

حد ذات پيوسته است كه اگر گسسته بودي قابل ابعاد بود



والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة
في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت
بحسب الوجود اما من المجرد اعني الجهات او الابعاد واما من تالفه الذات
من الجواهر الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعاون بالاحياز
والجهات ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام الى نهاية في مرتبة ثانية
كلاهما باطلان فقابليته للابعاد انما تتصور اذا كان متصلا
بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت ان الاتصال
الجوهري اقول فيه نظر وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم
لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عند من جوز تركب الجسم
من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في احد جزئي
الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لانه عرض يجري الكلام
في الجزء الاخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتدا جوهريا كما لا يخفى على
المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم
وان كانت متصلة باتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة
ولا منفصلة فليكن الجسم او جزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو

لو لم يكن الجسم في حد ذاته متصلاً يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد
عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته و لا خلوه عن الاتصال و الانفصال بحسب الواقع ولما
يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع
بل يجوز ان يكون الجسم في ذاته لا متصلاً ولا منفصلاً و يكون في الواقع متصلاً
كذلك حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندهم ليست في ذاتها لا متصلة
و لا منفصلة مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابليته
الابعاد و صلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلاً في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال و لا الانفصال
من قبل نفس ذاته بل بواسطة غيرها و هو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى في مرتبة
نفس الامر متقدمة على الاتصال و الانفصال مطلقاً عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضة فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال و الانفصال و التعلق بالاحيان و



والابعاد فی نفس الامر وان لم یکن منشاء ذلک حیثیة نفس
ذاتها فجوهریة الاتصال وتقوم الهیولی به یوجب ان لا یکون الهیولی
مرتبة فی نفس الامر تکون بحسبها عاریة عن الاحیاز والابعاد فی
ذلک واما لو کان عرضا فالمحالات بحذافیرها لازمة غیر مندفعة
کما لا یخفی علی ذی بصیرة ثاقبة وعن الثانی بان بقاء الجسم بعینه
فی حالتی الاتصال والانفصال لا ینافی کونه متصلا جوهریا
انما یلزم المنافاة لو بقی بشخصه فی تینک الحالتین
واما القول بان کل ما لا یتغیر بتغیره جواب ما فهو عرض
فانما یصح لو لم یتغیر بتغیره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت
الاشخاص بتبدل ذلک الشئ فلا یلزم عرضیته کما ان استمرار طبیعة
نوعیة وحفظها بتوارد الاشخاص لا ینافی جوهریة تلک الاشخاص
وعن الثالث بانا لا نم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم
واحد وطبیعة واحدة بل ههنا اشتراک لفظی لا غیر یطلق تارة
علی مفهوم جواهری واخری علی مفهوم عرضی البحث الرابع انه هب ان
الجسم لا یخلو من اتصال جواهری لکنه هو المقدار لا غیر ولیس فی

الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سمّيتموه مادة

ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال

هو الاتصال العارضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما قد

يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء

كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او

يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة

بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او غير

قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر ولا شك في عرضية

الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون

جزءا الا من جوهر محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي

ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهم الكافة من لفظ الاتصال

وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني

نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال

بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال

ان الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء

بشیء فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق

العلمية عليها وهذا مثل بُعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات

لا توجب زيادة البعدية على البُعد والطول على الخط والاطلاق

المشتق بهذا الوجه سائغ في باب الامور العامة كالموجود بما هو

فانه بمعنى الوجود فان قيل تواردُ المقادير المختلفة بالصغر والكبر

على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير

فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع

وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة

او نقصانه من غير ... مادة ... عنه فان زيادة

على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها

ثم مرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم

وانفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيين واثباتهما بالتقت الضيائية

اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك لا تستدل الا ان القارورة

المصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عند الكب

الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل ...

الى الحكم بان الماص لم يعط من الهواء بقدر ما اخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهى فى حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك فى الهواء الذى هو الطف
من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام فى الجسمية وافتراقها
فى المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما فى حكمة
الاشراق بان اشتراكها فى الجسمية هو اشتراكها فى نفس المقدارية
المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها فى المقادير هو
اختلافها فى خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين
المقدار الكبير والصغير ليس بشئ زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير
بالتفاوت فى المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير وترجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف فى نفس هيئة
الشئ على ما هو رأى الشيخ الالهى والقدماء من الرواقيين فانهم
يجوزون كون جوهر اقوى من جوهر آخر كجواهر العالم العقلى
وجواهر عالمنا الادنى الجرمى وكذا يحكمون بان حيوانا يكون

يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان تشد و
اتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا و
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا
في الكيف والكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على
ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض
الصور على عرف اهل اللسان اذ ليس من داب الحكماء الاقتصار في
تصحيح المعاني على مجازي العرف او تقناص الحقايق من الالفاظ لا
يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر
وعرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم
المنافاة بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى التفاوت في الاصطلاح حيث
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدار ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذا المقادير

في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم
الجوهر منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيئات
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الاخر
فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتدا بذاته او امتدادا جوهريا سواء كان مقدارا او غير مقدار
واما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا
احدهما الصورة الجرمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق والذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود

الحدود فی الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فیه والامتداد

بالمعنی الاول لا یتفاوت فیه جسم وجسم ولا یکون بجسمیته شیئ

من الاجسام صغیرا اوکبیرا ولا جزءا ولا کلا ولا عادا ولا معدودا

ولا مشارکا ولا مباینا بخلاف الثانی ولذا اشتهر

بینهم انهم قد تلوث بالامتدادین ولیس کذلک بل لا یکون

فی الجسم علی رایهم الا ممتد واحد لکنه اذا اخذ بما هو ای من دون

تعین مقداری فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ علی التعین

المقداری متناهیا کان او غیر متناه ای اخذ الجسم بحیث

یمسح بکذا وکذا مرة او لا ینتهی المسح ان توهم غیر متناه

فهو مقدار غیر مقوم للجسم فیصدق علیه معنی العرض

ویظهر الفرق بینهما عندهم حین تخلخل الجسم وتکاثفه لا حین

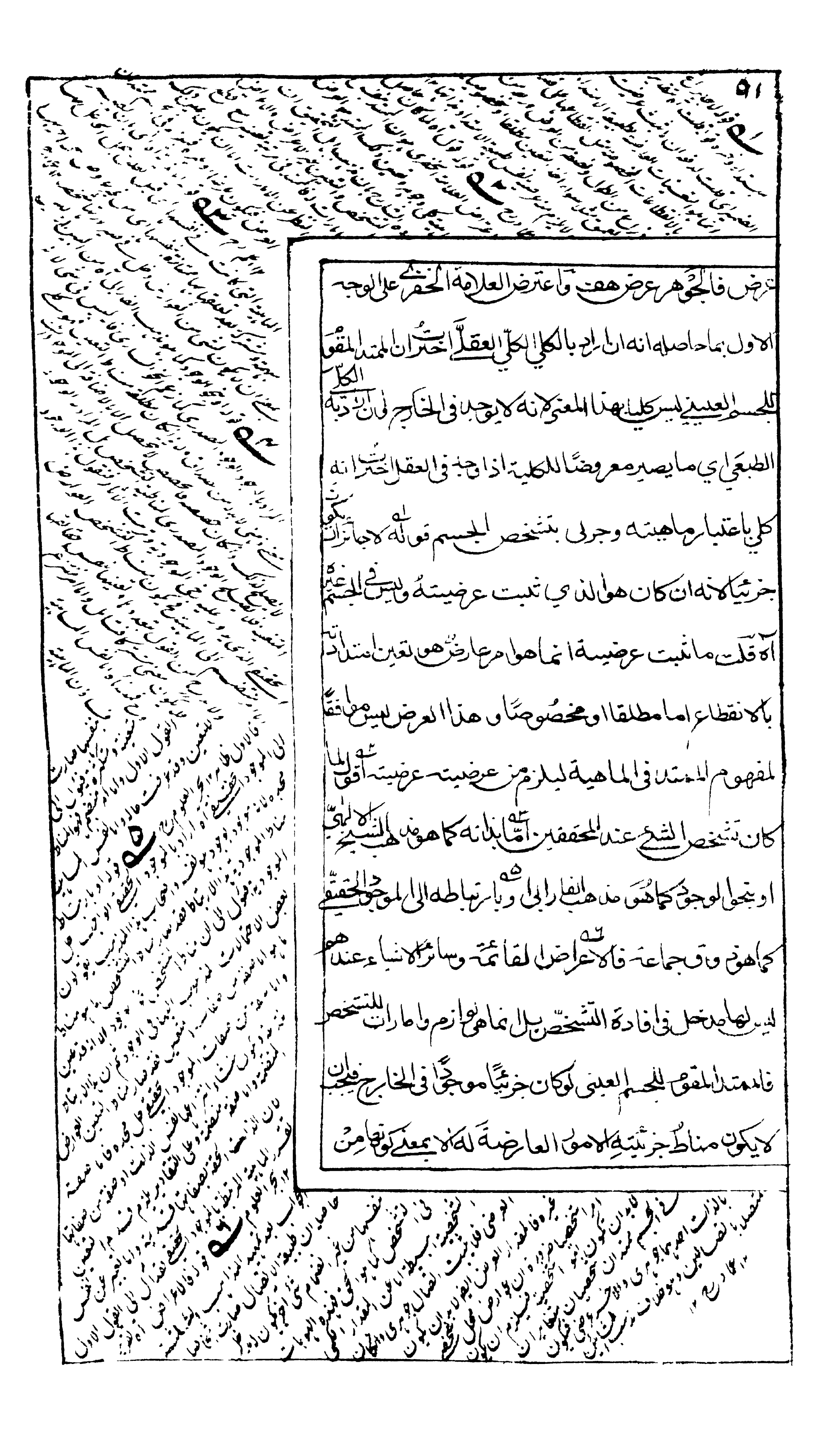
توارد الاشکال علی الشمعة فان هناک یتبدل نفس المقدار و

ههنا یتبدل عوارضه التی هی مراتب نسبة فی الطول والعرض

والعمق واما الشیخ الالهی فهو انکر الممتد بالمعنی الاول مطلقا واستدل

فی کتبه علیه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود

الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او
جزئيا لا جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له
في الاعيان فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون
جزئيا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
لم يكن في الجسم امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي
وآخر جوهري فذلك مح لان الامتداد طبيعته واحدة ومفهوم احد
لا يختلف في جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا
وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية
الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل اكبر مما
هو في الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو
مقدار لا شك فليس في كل الجرم المتخلخل الزائد مقداره
الصورة الجسمية وهو مح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان
فهو اذن صار زيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض



ترض فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه
الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم
للجسم العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون
جزئيا لانه ان كان هو الذي تثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
الا قلت ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداد ما
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس مما يقوم
لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما
كان تشخص الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الاشراقي
او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي وبارتباطه الى الموجد الحقيقي
كما هو رأي جماعة فالاعراض اللاحقة وسائر الاشياء عندهم
ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص
فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فلابد ان
لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له الا بمعنى كونها من

اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا فى
الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين المقدار فقد
ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون فى الجسم ممتدان معينان
احدهما جوهر والآخر عرض متباينان فى الوجود وهو خلاف ما تقرر
عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام
وايضا اذا تعين الممتد الجوهرى مع قطع النظر عن المقدار العرضى
فذلك اما مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع
محذورات آخر تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول
بان الامتداد اى الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العينى متعين
الذات مبهم المقادير التى هى عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين
الذاتى لا ينافى الابهام المقدارى وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقدارى
وهو غير الممتد المقوم للجرم العينى المحفوظ الذات والتشخص فى
مراتب التقدرات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذى
ثبت عرضيته ممتد والذى يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون فى
الجسم ممتدان اثنان جوهرى وعرضى بل هذا متحصل منه ومن التعين المقدارى



ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسمى هيولى ومن الاتصال او الامتداد العرضي نقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في دليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء للجرم العيني في الصورة الثانية التي ذكرها فان كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته باستبداله وبقاء الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم تشخص بقاء الجرم وان كان للجرم امتداد جوهري باق وآخر زائل فيلزم ان يكون للجرم امتدادان عرضيان جزئيان فهما اجاب في هذا الكتاب في جواب عن دليله ثمانية في الباب ان المنفي الذاتي هو جوهر عند المشائين وعرض عنده اقول فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند وبين تركب من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فح لقائل ان يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر



ويعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين

بعينه والجزء الاخر لا بعينه بل ببدله والامثال فما ذكره ذلك المحقق

لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر لا يقال ان الشيخ الالهي اعترف

بوجود الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منع الاستدلال على

نفيه لانا نقول ذلك معنى اخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين و

علامة ... الممتد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين

والاخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان جوهرا

او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في

حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزءا للجسم في التلويحات

... حققناه وحاصل ... انه لما كانت الصورة الجسمية عند

مثبتي الهيولى على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف

يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده

فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب

الذهن فان للعقل ان ياخذ الماهيات على وجه لا تابى عن الحمل

على كثيرين فكما ان للجسم مرتبة الاطلاق والتعين بحسب العقل



بحسب العقل فكذلك للمقدار فاذا حلّله العقل الى هذين الاعتبارين يحكم بان المقدار المطلق مقوّم للجسم المطلق بل يكون عينه والمقادير الخاصّة مقوّمة للاجسام الخاصّة بل يكون عينها كما هو رايه واما ما ثبت عرضيّته عنده في ذلك الكتاب فليس الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل هي عوارض للمقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد تبيّن انه ممّن يتبدّل بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجسم بعينه فلا يمشي الاستدلال على عرضيته بمقدار الجرمي تواردها المختلفة من المقادير على الجسم الواحد الذي يتكاثف ويتخلخل واما الجواب عن الوجه الآخر منه على بطلان المتصل بالمعنى المذكور فهي غاية السهولة بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يجب بحسب ذاته كونه كلا وجزءا وزائدا وناقصا وغير ذلك فليكن منك على ذكر

البحث الخامس سلّمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر غير خارج عن ماهية الجسم والآخران عرضان زائدان عليه يتبدّل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والآخر بتوارد

الاشكال عليه لكن لي فيه ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه

امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية بجميعها يكون

لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات واما ان القابل لها

يكون واحدًا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت

التشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان الانسان

الواحد والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه

من متصلات منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل

للاتصال والانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك

الواحد امرا متصلا لا بد انه مع استمرار وحدته الشخصية يتعدد

اتصاله الذاتي فيجوز ان يتعدد انفصالًا لا بد في الاتصال

بل تماثلا وحدة الانفصال فما هو متصل واحدا بعينه صار

منفصلا متعددا فالممتد الجوهري باق في الحالين والزوال

هو لعارض اي الوحدة والكثرة والجواب عنه على ما ذكره

بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نفس تحصله

وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مسلوق

مساوق للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد

كل من التشخص والوجود ووحدته يوجب تعدد الآخر ووحدته

هو ان المتصل الواحد من حيث هو كذلك لما لم يكن

الا موجودا واحدا له ذات واحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه

الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر

كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول

الجسم الانقسام الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود

وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد

التي ترد على اصحاب لاتناهي اجزاء الجسم واذا طرء عليه الانقسام

وجد موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا

موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل

الواحد تعينها ليس الا بحسب الفرض وهذان التعينان

بحسب نفس الامر او بدونهما فاما ان يكون وجودهما حال

الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا

لا سبيل الى الاول لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين

الوجود في التعين الحادث بعد الانفصال بسابق الوجود الحادث
بعد الانفصال ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة
يوجد بوجود ثم يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر
وهو ايضا خلاف المفروض من ان الوجود نفس الموجودية المصدرية
المنتزعة من الذات لا ما به الموجودية فلا يتصور تعدده
مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين
حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة فلا بد لهما
من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال واذا
خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل
تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل لهما
ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له ولو خطأ عين
بناء على العينية بين التشخص والوجود ١٢
توحد التشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نسلم عدم

كونه في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى
الكثرة الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نم ان الموجود
بوجودات متعددة او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون المعروض
الوجودات والتعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبتوسطه
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له
مقدار واحد له تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم هذا
المقدار المعين ووجد مقداران آخران وجود كل واحد منهما وتشخصه
غير وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو حاوي السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا المتشخص الممتد

له تعين واحد ذاتي مستمر وله ايضاً تعينات اُخر متبدلة حاصلة

فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات

عندكم تشخص واحد لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد

الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد الانفصال والاتصال

فان قيل الهيولى لما كانت مبهمة يمكن الحكم ببقاء ذاتها

متعينة عند توارد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى

امراً مبهماً بالمعنى الذي لا يبهم اجزاءه في ذات الجسم غير بيّن ولا مبيّن

بعد فان ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق

انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم

ولا خصوص انما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة

اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره

ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير

معقول بل المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات مبهمة الصورة

فلها تعينان تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي فلنا ان نقول في الجوهر

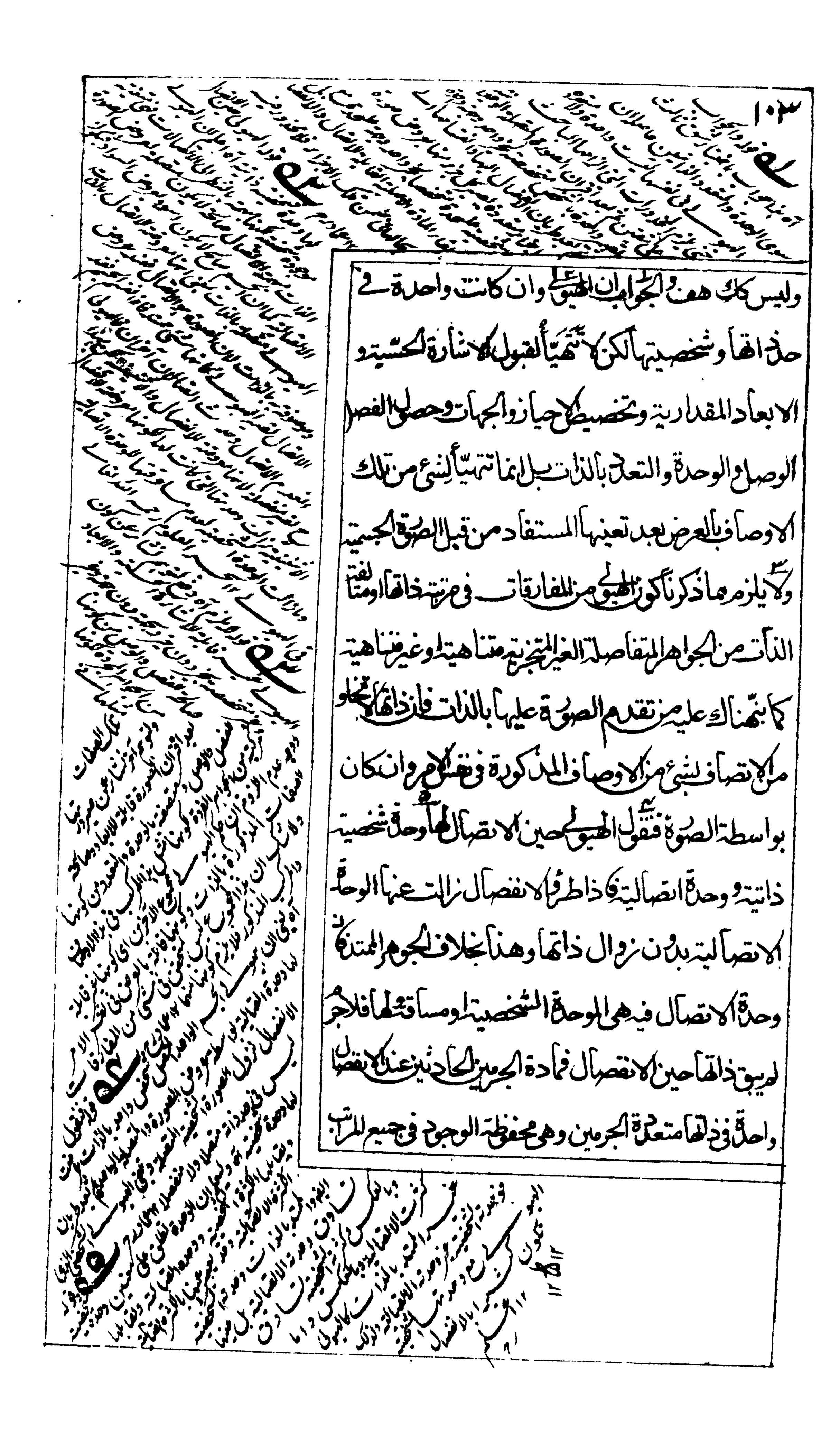
الممتد انه متعين الذات ومبهم في وحدة الاتصال وكثرته



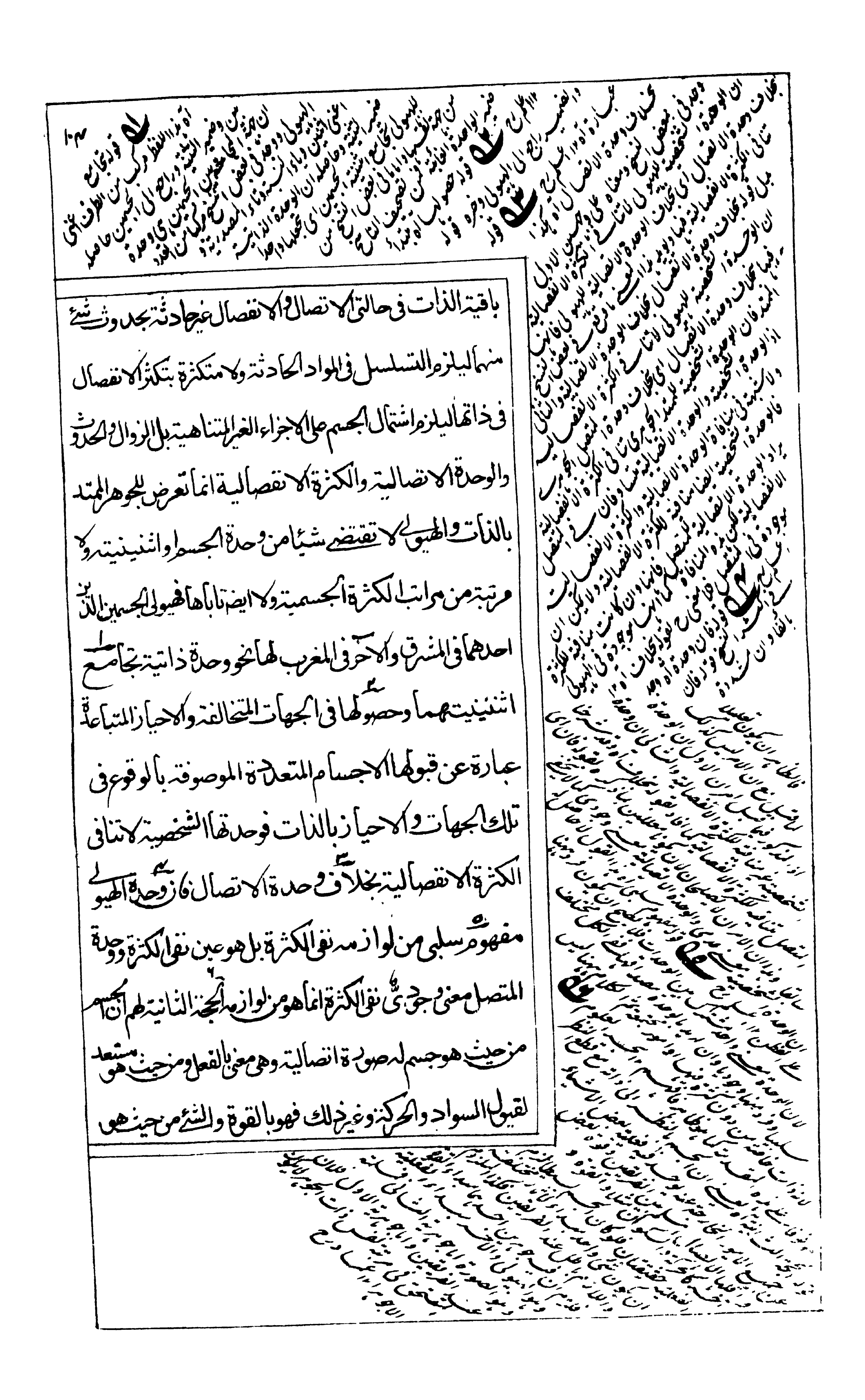
ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه
في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة
هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين
طريان الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال
يوجد فيه امر لم يكن موجودا قبله فنقول ان ذلك الامر اما انه اتصال
حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المط لان المتصل الحقيقي
عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري
فاذا زال عن الجسم فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل
بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم
اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم
للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها ينعدم
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء
الجسم هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل
الصادق والفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود

البحث السادس

والانفصال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان
مقتضيا لانعدامها او محوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت
واحدة لزم كون شيء واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة
وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا
بالانفصال او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه
بعد انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم
كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة
اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فهو ينافي مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في
حالتي الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم
المفرد منقسما الى اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات
الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا
عند حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد



ولیس كذلك هذه الجواهر ان الهیولی وان كانت واحدة فی
حد ذاتها وشخصیتها لكن لا تتهیأ لقبول الاشارة الحسیة و
الابعاد المقداریة وتخصیص الاحیاز والجهات وحصول الفصل
والوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهیأ لشیء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعینها المستفاد من قبل الصورة الجسمیة
ولا یلزم مما ذكرنا كون الهیولی من المفارقات فی مرتبة ذاتها ومتألفة
الذات من الجواهر المتفاصلة الغیر المتجزیة متناهیة او غیر متناهیة
كما یتوهمه ذلك من تقدم الصورة علیها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف بشیء من الاوصاف المذكورة فی نفس الامر وان كان
بواسطة الصورة فقبول الهیولی حین الاتصال لها وحدة شخصیة
ذاتیة و وحدة اتصالیة فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة
الاتصالیة بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان
وحدة الاتصال فیه هی الوحدة الشخصیة او مساوقة لها فلا جرم
لم یبق ذاتها حین الانفصال فمادة الجرمین الحادثین عند الانفصال
واحدة فی ذاتها متعددة الجرمین وهی محفوظة الوجود فی جمیع المراتب



باقية الذات فى حالتى الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شئ
منهما ليلزم التسلسل فى المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال
فى ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث
والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما تعرض للجوهر الممتد
بالذات والهيولى لا تقتضى شيئا من وحدة الجسم او اثنينيته ولا
مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا ايضا تاباها فهيولى الجسمين الذين
احدهما فى المشرق والاخر فى المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع
اثنينيتهما وحصولها فى الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة
عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع فى
تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافى
الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى
مفهوم سلبى من لوازمه نفى الكثرة بل هو عين نفى الكثرة ووحدة
المتصل معنى وجودى نفى الكثرة انما هو من لوازمه الجهة الثانية لهم ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهى معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشئ من حيث هو



هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى
امر واحد عدمي وهو فقد شئ ما ومرجع الفعلية الى حصول
ما والشئ الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدء هاتين
الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحركا هو
من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا آخر فاذن الجسم مركب
مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه
على النظم القياسي هو ان نقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته كلما
هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل
هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة
ولا شئ من الجسم بالقوة فينتج لا شئ من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة
لا تخلو اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة
في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد
في الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة حال الجسم فيلزم ان يكون
هناك الاتصال هناك انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال دون



تعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة
لا يصح ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى
مع الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان لا مكان
جوهرا مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة على الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذى فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيئات غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا الماخذ وللاعتراض عليهما
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشئ يلزم
ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة
في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ محصل
بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق



الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معاً
ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل
والقوة يجوز ان يجتمعا فى شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط فى العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اقول فى الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما فى نفس الامر
فلابد لها من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدماً
ولكن لا يكون عدماً بحتاً بل لها حظ من الثبات فانها عدم شئ ما
من شانه ان يكون وجود ذلك الشئ له او لنوعه او لجنسه ولكن
ليس بالفعل حاصلاً كما بين فى قاطيغورياس المنطق فلابد له من مبدأ
والمبادى للاشياء الطبعية تنحصر فى اربعة مادة وصورة وفاعل
وغاية والثلثة الاخيرة انما هى مبادى لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن
ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التى هى جزء من قوام
الشئ يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التى يكون الشئ بها ما هو
بالقوة والفاعل بالعلة التى تفيد وجوداً مبايناً لذاتها من حيث هو مباين والغاية

من الشفاء ١٢



بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شئ واحد
مبدأ الحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته واذا حصلت لشئ واحد
حيثيتا القوة والفعل معاً فلا بد له من مبدأين بهما منشأ ان
لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى
القياس الاول وهو قوله كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل
من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة
ذاتاً لكنها مادية فعلاً وكما ان الشئ الواحد يكون جوهراً وعرضاً باعتبارين
فكذلك قد يكون مجرداً ومادياً باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها

كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي
هي آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء
ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى
جده وبهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور والنوائب
في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل وهي ايضاً مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينتقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية
في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في
الوجود جهتان لها متمايزتان باحدهما تكون بالفعل وبالآخر بالقوة
اللهم الا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه
بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة
والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد
لكل حلية وصفة فهي بما هي بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا استبعاد ان يقال

ان القابلية والاستعداد ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء
بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شيء لشيء آخر له
في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة
نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات
في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور ربما يسمى الهيولى باعتبار القبول
فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم كما ان النفس والملك
انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما البدن والمملكة باعتبار
ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم لا للحقيقة الجوهرية
وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد كيف وجزء الجوهر
المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون الشيء جوهرا محضا
بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد
له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا يبقى مع الصورة
وهو ليس الا حامل الصورة فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة
لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون
في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية كالناطق في فصل



الانسان والحساس او المتحرك في فصل الحيوان وغيرهم مما يترتب عليه
تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا القياس
المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها
لذاتها القوة للصور والهيئات لا نفس تلك الاضافة واما قول
القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو
قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة
المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية
فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رائهم
الا لزم تناهي مقدورات الله نعم واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان
يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات التسع
مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى
وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر
صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا
المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجوهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر



عليها والحقايق الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها فى شىء من المعقولات

العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين فى هذا المقام وقد بقى

بعد جنايا فى الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم

ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم

قولنا الممتد فى الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها حد اى

جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم فى الخارج فصلها و بقى

معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها ماخوذين من جزئين خارجيين

هما مبدأهما اعنى مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذى هو مادة

عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شىء وصورة خارجية يستفاد

منها الفصل الذى هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شىء لكن

الجسم ماهية بالصفة المذكورة اى يمكن ان يعدم فى الخارج فصلها

مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله

الذى هو مفهوم قولنا الممتد فى الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم

لنعت الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة

هى الهيولى وصورة هى الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا مزيفة



قريبة المأخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سنذكرها

كما يظهر بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله

ولي الحق وملهم الصواب الحجة الرابعة ما تجشمه بعض المحققين من المتاخرين

وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية

والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجد الحقيقي

والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة

الموجودات الممكنة هي الممتدات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره

عنها دون غيرها ولايجادها اياه دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية

والموجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها

فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول امر مناسب

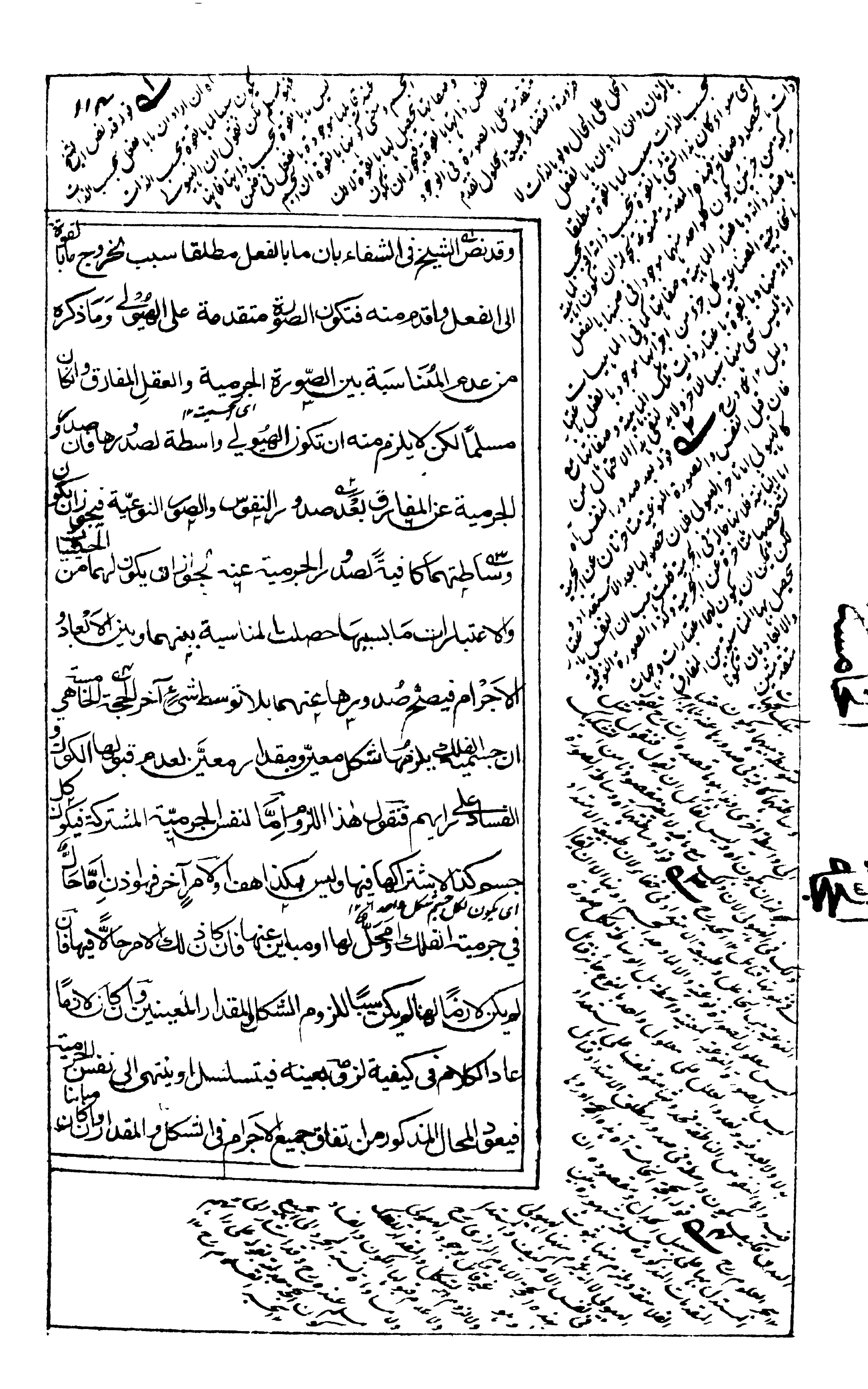
لكل واحد منهما من حيثية وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير ممتدة بحسب ذاتها ناسبت

ان توجد من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتدات

اقول كلامه هنا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر

بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء

والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى



وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل وما تقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان
مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور
الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من
الاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد
الاجرام فيصح صدورها عنه بلا توسط شيء آخر الحجة الخامسة
ان جسمية الفلك يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون و
الفساد على رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل
جسم كذلك لاشتراكها فيها وليس كذلك هف او لامر آخر فهو ان اما حال
في جرمية الفلك ومحل لها او مباين عنهما فان كان ذلك الامر حالا فيها فان
لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية
فيعود المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في التشكل والمقدار وان كان مباينا

مباينا فهو اما جسم آخر او قوة فى جسم ومجرد ليس بجسم ولا جسمانى والاول

لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما لجسميته فيجب لا تفارق

وقد بطل واما لقوة زائدة فهو الشق الثانى فنقول تلك القوة ان كانت من

اللوازم عاد السؤال فى لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها

فعند المفارقة عدمت لان وجود الناعت فى نفسه هو بعينه

وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه فى نفسه واذا عدمت

وجب ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث

وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات

فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة

فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها

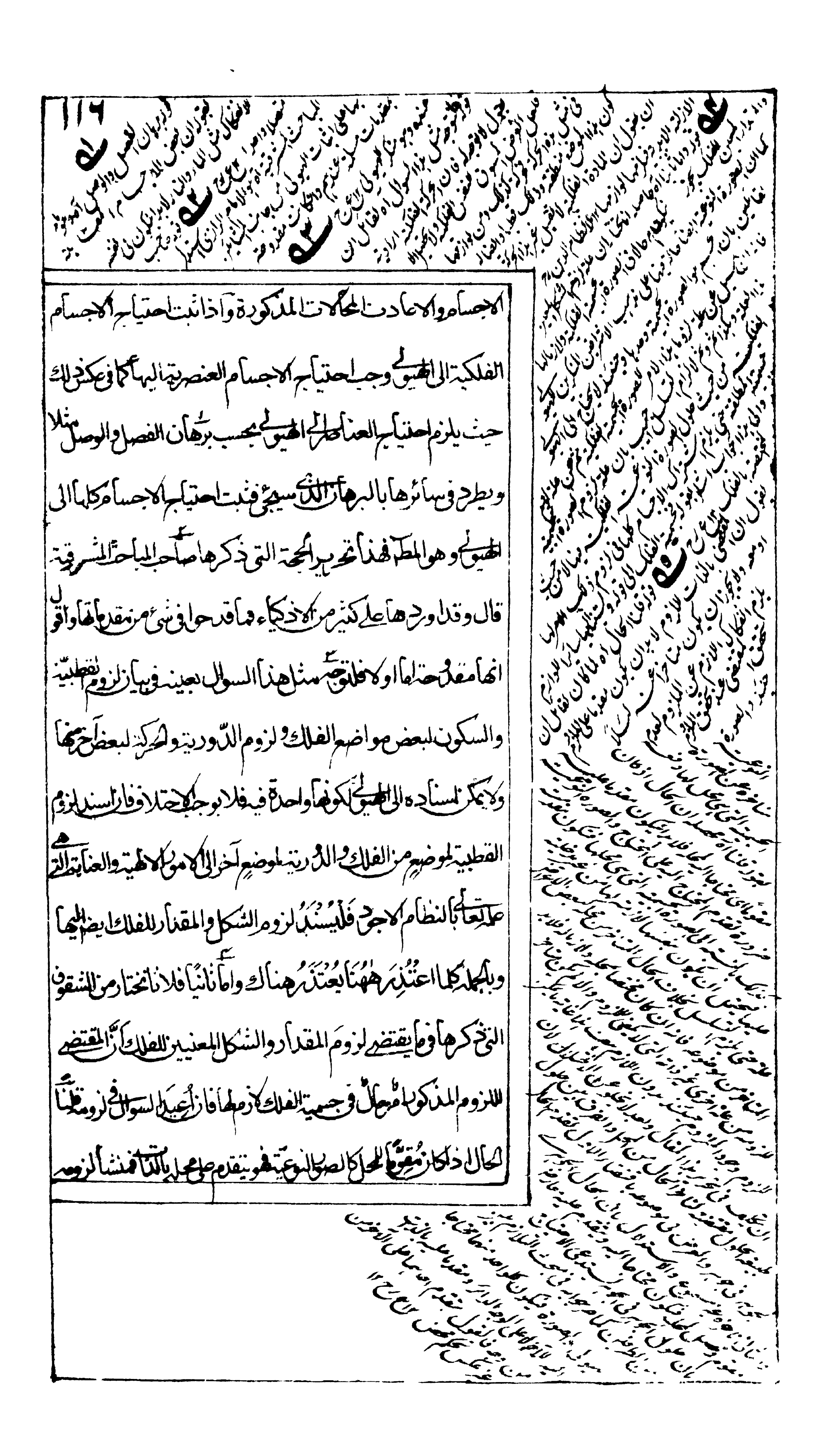
لتلك الموصوفية فى سائر الاجسام فلا بد لحصوله ولو تم من مخصص

بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت الفلك بسبب

شىء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك يقتضى

معا فلا جرم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن الجرمية

الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر



الاجسام والاعادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها الى
الهيولى وهو المطلوب فهذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول
انها مقدوح فيها اما اولا فلتوجه مثل هذا السوال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها
ولا يمكن اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يوجب الاختلاف فان اسند لزوم
القطبية لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التي هي
علمه تعالى بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليهما
وبالجملة كلما اعتذر ههنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
التي ذكرها ان ما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك كان المقتضي
للزوم المذكور امرا حالا في جسمية الفلك لازما لها فان اعيد السوال في لزوم ذلك
الحال ذلك ان كان مقوما للمحل كالصورة النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه

لا وهو لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن

وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به ولا يوجد فيما يشركه

في ماهيته من سائر المحال فيرد السوال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك

سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولات

متفقة الماهية وملزومات متخالفة لازم واحد فالجسمية في الفلك وان اتفقت سائر

الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لا زمة لصورتها وان تبين الهيولى

سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك الصورة النوعية المختصة بها فلا يرد شيء

من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا

بلغ كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين

بما هو الحق والصواب فنقول لما فرغ المص من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة

الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ذلك ان

الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها

مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية واطلاق

المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن

والاول مح والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل

لم يكن مفتقرا اليه حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه

بتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع

المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون

هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع

الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد

ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل

المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص

للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة

مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص

لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب

عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس

الى المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار

بسبب عروض خصوصيتها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من

حيث هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا

يتصور بدون الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

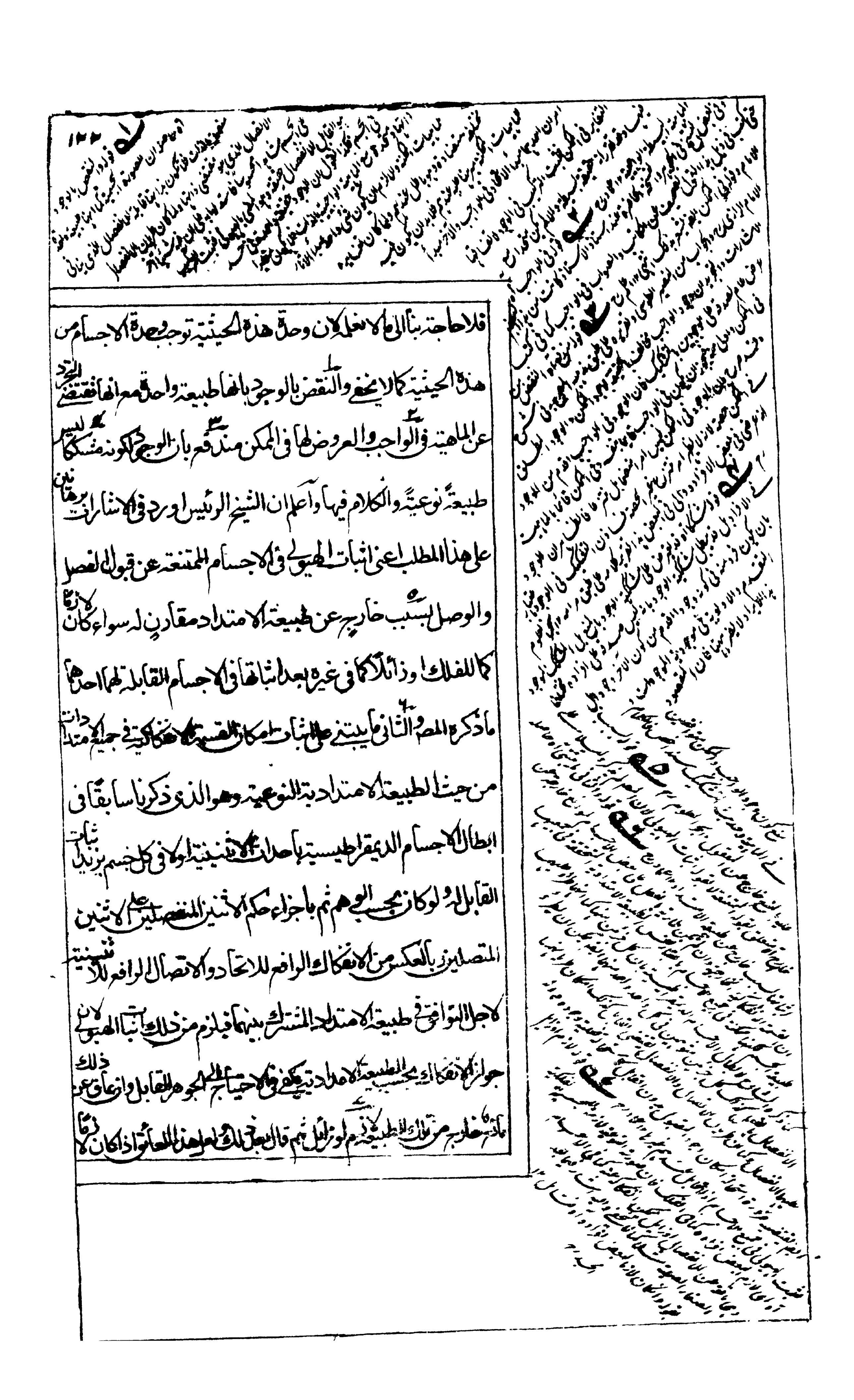


الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون شيئا عن الامور
الخارجية وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة
ملائمة لما قيل من انه اذا جوز كون الاحتياج مستندا الى الامور
الخارجية فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج
ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب نفس
ملاحظة العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر
لا بتعمل العقل منظور فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها او لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها
في بعض الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي
لكان يصح لصورة واحدة مقارنة الموضوع ومفارقته فان الصورة المقترنة بالمحل
لعلة خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز
العقل افتراقها عنه وذلك باطل ضرورة ان الوجود الناعتي لا ينفك عند الاقتران
الى المحل بديهة وايضا لو انفكت وتقدرت وتشكلت فانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول الذاتية بل
باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية في وجودها

عن المادة ولا تحوجها فيه اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان لشئ
بالقياس الى المحل لاجل انه لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث
هي جسمية فلا تاثير للخارجيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى
والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في
ان احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان
المقدار لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسانية
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسم
متحصل ايضا وحده بالاسباب التي لها توجد بها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج
الى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير بدونها
سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في امر له بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على



على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو
انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة
في امر محصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الوجه المذكور ولا امتياز
بينها بحسب هذا المعنى المحصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض
لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الزوائد
المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مشتملة عليها
وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن اقتصر في المباحث العلمية عن مجرد
ايراد النوع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يحقق
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم
لازم لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت نوعية الملزوم فيحتمل
ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها
في وجود الجوهر القابل وعدمه فالاولى في جوابه ان يقال الاحتياج الى
القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم مقتض للحكم وفيه كفاية



فلا حاجة بنا الى ما لا نعلم لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من
هذه الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضى التجرد
عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارات برهانين
على هذا المطلب اعنى اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل
والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد المقارن له سواء كان لازما
كما للفلك او زائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما
ما ذكره المص والثاني ما يبتنى على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في
ابطال الاجسام الديمقراطيسية باحداث الاثنينية اولا في كل جسم بزيادة ثبات
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين
المتصلين وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية
لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان
جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية يكفى في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك
مانع خارج من لوازم الطبيعة ثم لو ازيل ثم قال بعد ذلك لعل هذا المعنى اذا كان لازما

لازما طبيعيا كان اللاانقسامية بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة

بل نوعه في شخص اقول مراده على ظني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن

الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه

ينحصر في شخص اذ لو تعدد شخصاه لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبداهة

السابق مع وجود المانع هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص

بالبديهة نعلم ان المانع من قبول الفصل والوصل ليس لازما له من حيث طبيعته وان كان

لازما لبعض افراده كالفلك واذا كان العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة وان كان

لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لا يابى عن قبول الانفصال و

الاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت

عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك

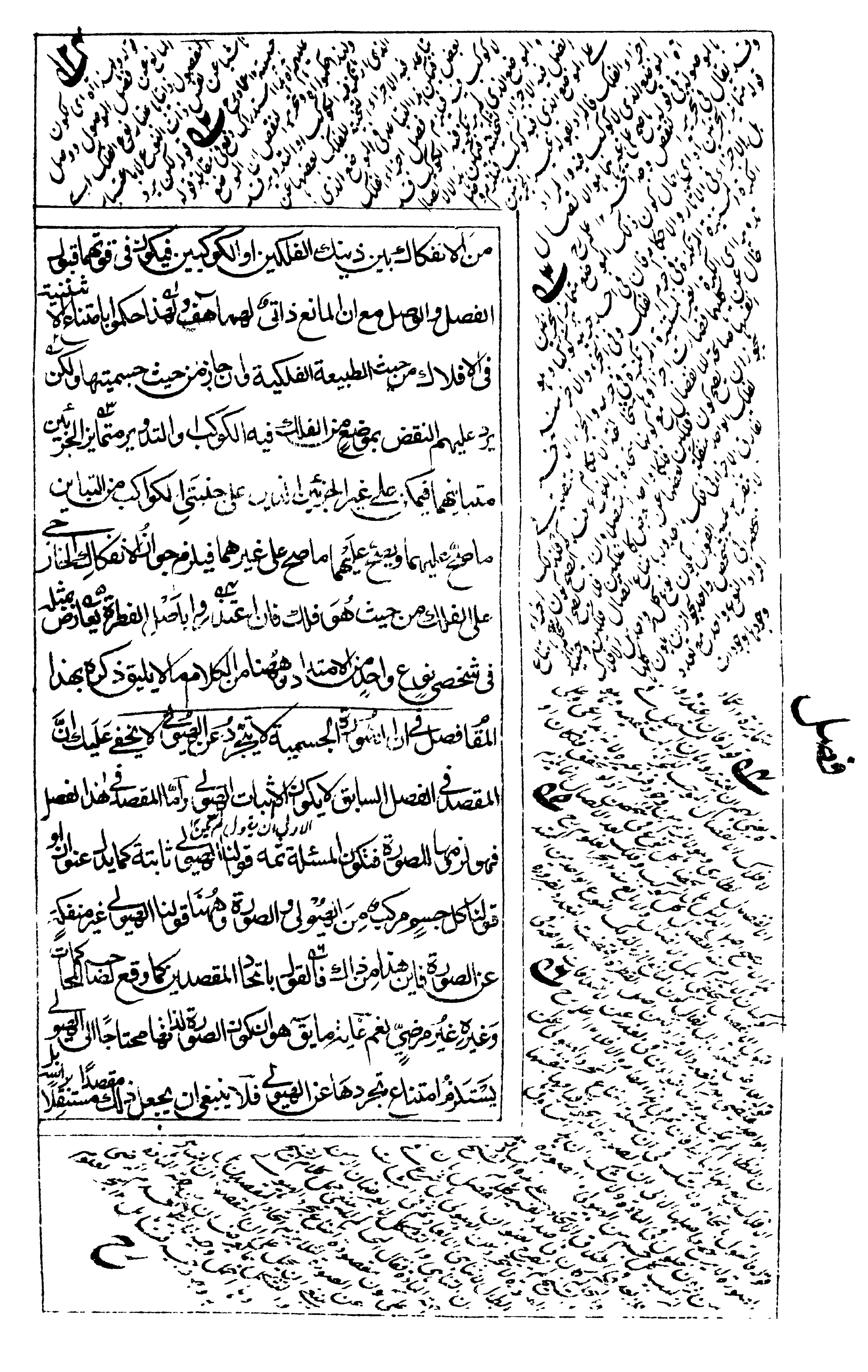
اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي

ومقابلة لاستلزامها الحركة التي ليست مبداء ميلها موجودا في

الفلك فلا محالة كل نوع من الفلكي ينحصر في شخص واحد على ما هو مذهبهم

اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل ما قد حصل

بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل



من الانفكاك بين ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في قوتهما قبول
الفصل والوصل مع ان المانع ذاتي لهما هف ولهذا حكموا بامتناع الاثنينية
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن
يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير متمايز الجزئين
متباينهما فيما على غير الجزئين اذ يرد على حقيقتي الكواكب من التباين
ما صح عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي
على الفلك من حيث هو فلك فان اعتذر باصل الفطرة يعارض بمثله
في تشخصي نوع واحد من الامتداد ههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا
المقام فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان
المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل
فهو لزومها للصورة فتكون المسئلة تتمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عنوانه او
قولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة
عن الصورة فاين هذا من ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لبعض المحشين
وغيره غير مرضي نعم غاية ما يقال هو ان كون الصورة لذاتها محتاجا الى الهيولى
يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا برأسه بل



بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثباته بدليل

آخر غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد وليستفاد منه ايضا

ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة

لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير

متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن

ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث

كلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن

بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه

لما تكلم المصنف في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد

ان يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى

لذاتها وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة

متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج

هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض

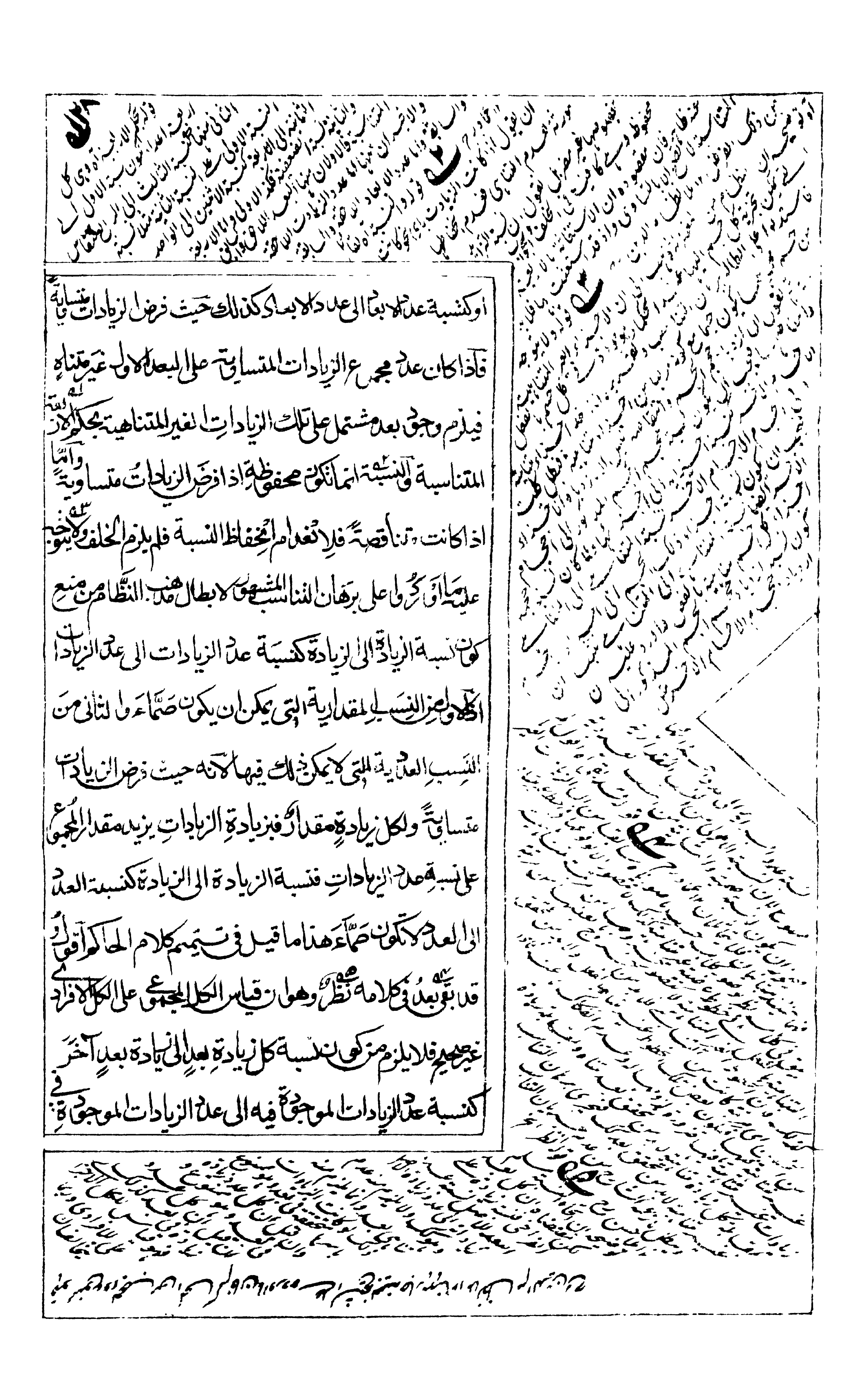
الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم

الذي بينهما فهو من الفرش لا على لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقوض بما مر وقد

الحكماء ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على ستة
مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج
ايضاحه الى مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان ابعاد الصورة
الجوهرية غير متناهية لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وصحة
نقيضه اى المتناهي التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير
لامكن ان وجود ساقي مثلث خارجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم
الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة
الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق
الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهي من البعد بين
حاصرين هما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعد تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه
بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد
على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد الى غير النهاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها من المراتب الا بواحد ثم



ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين
الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع يسمى
الاصل وخطوط اخر عرضية غير متناهية زائدة على الاصل وهلم جرا
يحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد مترتبة غير متناهية ويكون
الزيادات متساوية فيلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتناهية
الغير المتناهية على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة
فيما فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات بمثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات تزيد
على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متنامية
لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا
فائدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره

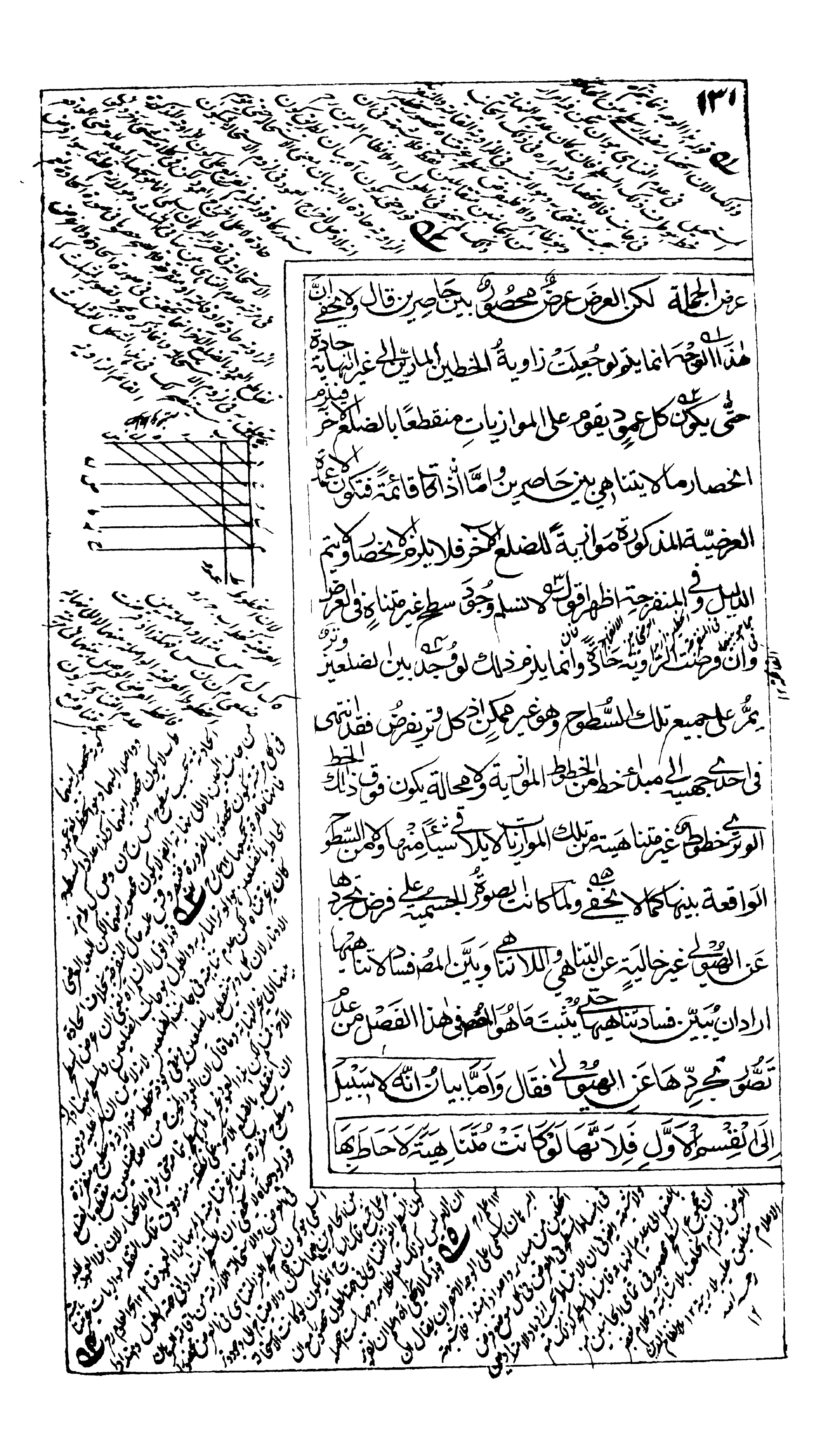


اوكنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية
فاذا كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه
فيلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الادلة
المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما
اذا كانت متناقصة فلانعدام انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه
عليه ما اوردوا على برهان التناسب المشهور لابطال مذهب النظام من منع
كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات
الاولى لصدق النسب المقدارية التي يمكن ان يكون صماء والتالي من
النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات
متساوية ولكل زيادة مقدار فبزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع
على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد
الى العدد لا تكون صماء هذا ما قيل في تتميم كلام الحاكم اقول او
قد بقي بعد في كلامه شيء نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي
غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر
كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في



في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة
عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف لكون المد
اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل
عدد زيادة بعد فان قيل لم يعلل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد
بكونه كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل علل كونه في بعد بكون كل
عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة
ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد
يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا
ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فمسلم ان كل
عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون
العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء
كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم
الكلية مع منع الشخصية ولو تثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المط وقد
يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولا ساقا مثلث ذهبا الى لا نهاية

ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه
متزائدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية
وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل
مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك
لزم ان يوجد بعد يشتمل على جميع الابعاد وما من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى
عليه بعد آخر فوقه فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف
فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها
فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي
بالفعل محصورا بين حاصرين وايضا قد صار الساقان منتهيين
عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المط بالاستقامة والخلف جميعا
هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط ولبعض الاعلام نحو آخر
من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان تفرض من مقطع كل خط عرضي
مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية
تفرز سطوحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى مقدار سطحي سطوح بعينه
متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض



عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين قال ولا يخفى ان
هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين الممتدين الى غير النهاية حادة
حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم
انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة
العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم
الدليل وفي المنفرجة اظهر اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض
وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وتر
يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى
في احد جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك
الوتر خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح
الواقعة بينها كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها
عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المص فساد لا تناهيها
اراد ان يبين فساد تناهيها حتى يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم
تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل
الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها



حد واحد وحدود فتكون مشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من
احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار اي السطح اذا كان المشكل
مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم التعليمي اذا كان المشكل مجسما
كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور
احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف
طردا واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم
التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا
او محاطا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة
بتخصيص المقدار بما سوى الخط مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب
وان ابقي المقدار على اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي
تخصيص الاحاطة بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين
في المحدود وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شيء بها كما ان السطح
ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط
المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد في الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث
تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذوات المجتمعة الاجزاء في الوجود



في الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما الانان اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا نعم يرد هذا على من عرف الشكل بما احاط به حد او حدود اللهم الا ان يخصص الموصول في تعريفه بالمقدار القار وحينئذ يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرج عنها الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيأة او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل فذلك الشكل ولك ان تعمم الشكل وتريد به مطلق الهيأة الحاصلة بسبب التناهي اذ الثابت بالبرهان السلمي ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية لذاتها اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها في افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا لكن المحال من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم الاختلاف النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يتخالف شخصا من جهة تعدد القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلة

لم يكن التعدد الشخصي ايضاً في الاشكال والهيآت لعدم قابل تقبل التشخص
المتعددة لنوع واحد هذا خلف وامّا ما وقع في شرح حكمة العين
فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون
شيء واحد فاعلاً وقابلاً فهو منظور فيه كما ستطلع على بيانه والسبب اللازم
للجسمية وهو صلحا مرّ وعلى التقديرين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل لاتفاقهما
لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية اللازم لها ووجوب التساوي في المعلولات عند
التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم هو نفي الكلية الجزئية في الاجسام
البسائط فالملزوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعة
جزء الفلك وكله متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في المقتضي
يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس
كذلك واجيب عنه بان الاثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف
بحسب اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيط وان كان قوة واحدة الا ان
مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية حتى يتصور
قيل ان اختلاف الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف ماديتهما كان اختلاف المادتين بحسب
اختلاف مواد اخر وهلم جرّاً قلنا الاشكال والصور تختلف باختلاف المادة وما ده



واما المادة فهي لما تختلف بذاتها كان التقدم والتأخر يعرضان للزمانيات بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية والجزئية انما تعرضان الماديات بواسطة المادة للمادة بحسب نفسها لا باعتبار مادة اخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله اي زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف فيه نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من غير ورود انفصال كالشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المحال مقصورا على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة كما عاملت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح

هذا لكم ان يقال لو كانت ماهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا يحصل

الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة هف

فما فى المقدمات مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى

الانفعال التجددى والقوة التى لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق

القبول والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شئ واحد

ولا محذور فيه فان حيثيتى القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على

اختلافهما وكونهما ايجاب اثنينية للذات الموصوفة بهما الا فى القبول

التجددى والفعل المقابل له وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره المصنف لان

لزوم الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التى تكتنف

بالحامل لا يخلو اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما

ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون

امرا غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية

الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا

امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل آخر فيلزم امكان تركبها من

[illegible] والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان تشكل



تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون عين التشخص او داخلاً فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة ولازمها ولا يلزم منه شئ من المحذورين اي اتفاق الاجسام في شكل واحد و امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه تفصيله انه ان اريد بالشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذه الصورة اما لنفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم اللازم في السؤال الذي
فرض كون الجسمية علة انما هو شيء واحد هو نفس التعلق والتغاير في الاجسام
لكن المصنف رتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشيء بلازمه للتوضيح
والفاضلان المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة
التجرد وحرفا التلفظية قولا دون ما يتفرع على معنا من اللواحق
والغواشي فامعنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يثبت
هذا الفصل ملزومية الهيولى للصورة ليتم ما هو بصدده
من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول
بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية
والثاني جزء المقولة وهو هيأة عارضة للشيء بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض
والثالث المقولة وهي هيأة معلولة للنسبتين بنسبة بعض اجزاءه الى البعض
نسبة بعض اجزاءه الى غيره والمراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل
الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول

فلا يخلو اما ان تنقسم او لا لاسبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال

هذا انما يكون اذا كان جوهرا لما مر بيان جوهرية الهيولى فهو منقسم بالفعل

او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما

ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه الا

في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا

لعدم انقسامه الا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما

قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات

الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية في

الاجسام والهيولى المجسمة منقسمة في الجهات وليست اجساما

وان كان المراد بها ما هو لذاته فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى

المجردة ذات وضع لا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الصورة بل من شئ

آخر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع

بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية

ضرورة انه لو لم يكن ثمة ما له وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع

بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ في الجهات كانت الهيولى مجسمة

مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريها عن الجسمية
كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد
منهما اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما
باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين
او مستديرين بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم واحد من الخط
الجوهري فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اى تلاقى ذينك الطرفين
او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين
مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف ويمكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما
منتف ههنا اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل على الانفراد
لا في تاليف الجسم منه واما الثاني فلان الخط لا قدر ولا عظم له في العرض
ليلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مساواة الكل
والجزء ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح



والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم
بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما
جوهران على ما قرره المتاخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات و[illegible] بديهة العقل شاهدة بان المتحيز
بذاته يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجماهما حجما واحدا والا لجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد
طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لها وهي لا اشياء واقعة
في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هناك في
الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يتجزى والا لانقسم الخط
في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو محال كما مر
في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فا



انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل

على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت

مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد

الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني

فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا

فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو

محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للاشارة

الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل

في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني

محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وذلك لان الصورة انما تقتضي

الاحياز مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز

فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تاثيرا حادثا الا

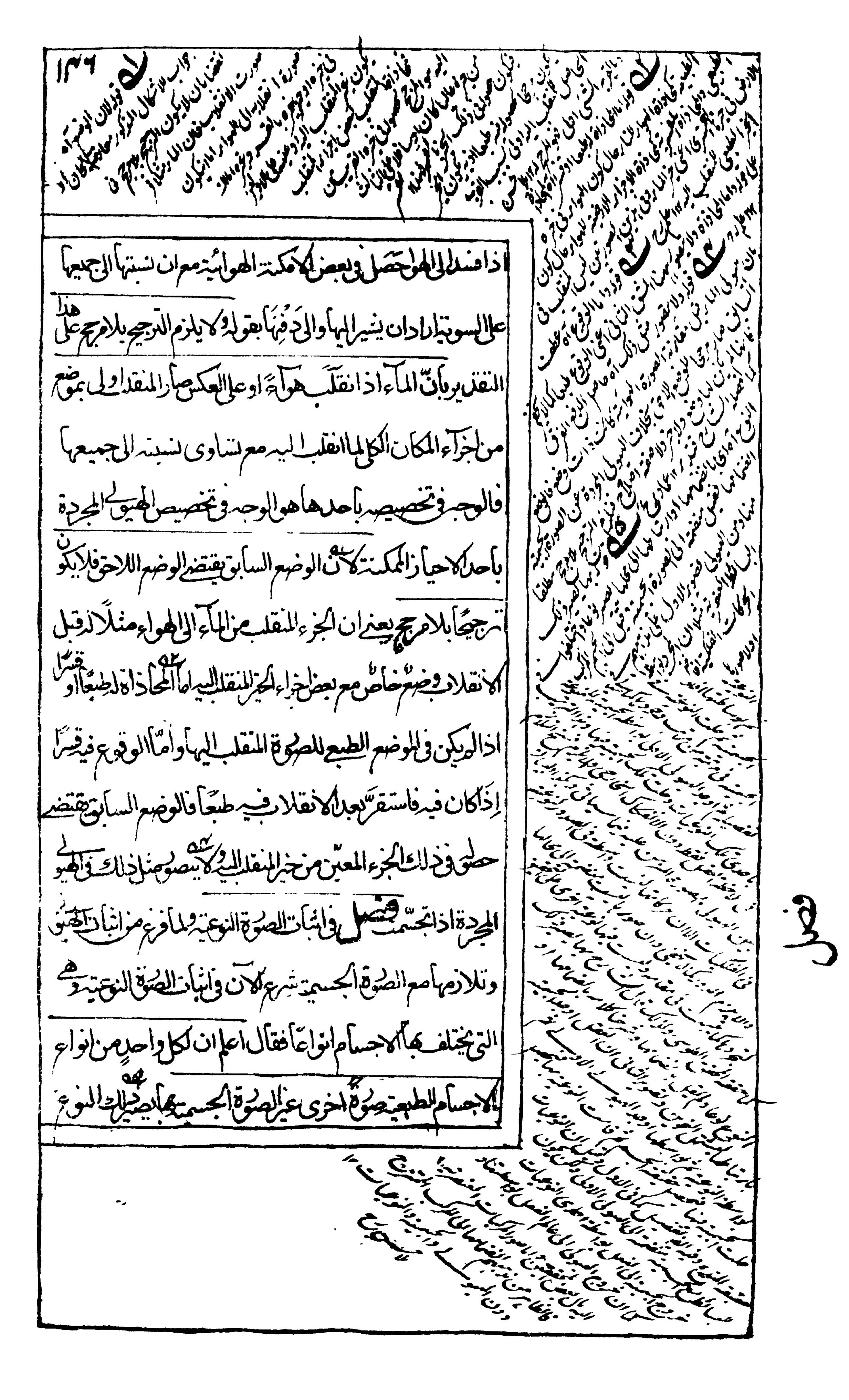
لاستعداد ولا استعداد لها بوضع معين فان نسبتها الى الكل سواء واما

واما المخصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق
بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها
علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية واسباب المجردة
والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصصها
حادث من الامور الطبيعية والفلكية لا بعد حصولها في عالم الاجرام
وتعين حيزها ومظهرها وكلاهما في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت
عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجح بلا مرجح وهو محال
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية
بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون
للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ايضا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرا جوهرا قابلا
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة اولى حادث

كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للمح والممكن لا يستلزم منه المحال
ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني مح لان استلزام عدم العقل عدم الواجب تع
من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تع واما بالنظر الى ذاته
فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه هل
يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهمهم فيما هم بصدده
وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس
بها ولحوق صورة نوعية بها مانعة من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص
بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص لحصول الهيولى
في حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مخصصة
للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما



انما عينت مكانا كليا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها وقال
الفاضل الميبذي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة
من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امرا حادثا يحتاج في حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي
فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار وبعنصر دون عنصر بل هي
قابلة في ذاتها لكل حلية وصفة فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة
العنصرية مقدار ما لا يملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المص ورود معارضة على قوله
ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بد من ان يحصل في موضع معين
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي



اذا فسد الى الهوا حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها
على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا
التقدير وبان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب اولى بموضع
من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها
فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل
الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا
اذا لم يكن في الموضع الطبيعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي
حصوله في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
المجردة اذا تجسمت **فصل** في اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى
وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الان في اثبات الصورة النوعية وهي
التي تختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع
الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع

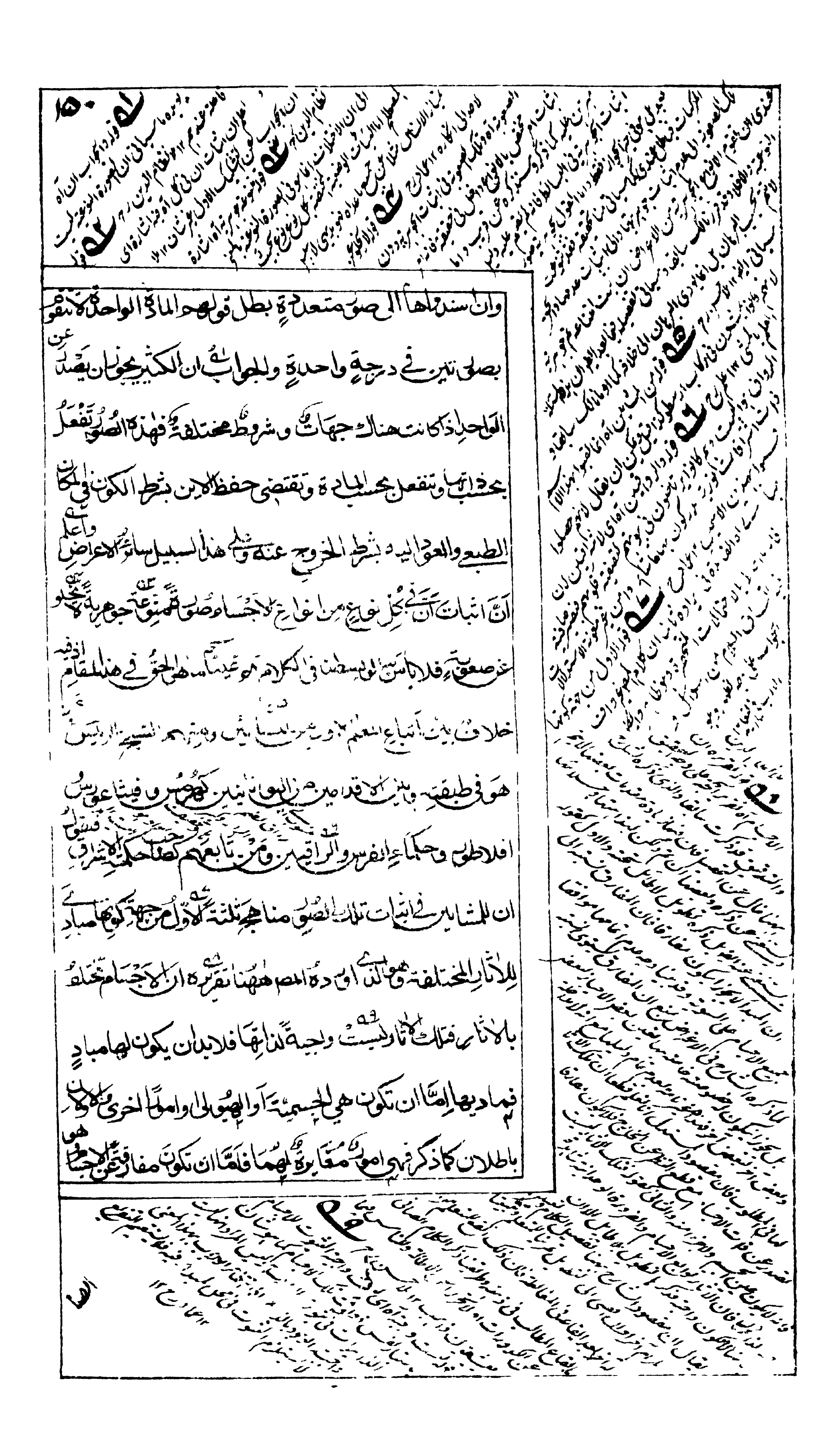


النوع نوعًا ولهذا سميت صورة نوعية اى منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى طبيعة ايضًا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون
الذاتيين وقوة ايضًا باعتبار تاثيرها فى الغير وكمالًا لصيرورة الجنس بها بالفعل
نوعًا ركبًا وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان المقتضى للآثار المختلفة المختصة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبيعية لابد وان يكون امورًا
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له فى ذاته
لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلًا انما يتحرك الى المركز بحسب
ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان فى ذاته شيئًا يقتضى اختصاص
حيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدًا وهو لا ينافى القول
بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة البارى تعالى
جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارًا
وبعضها باردًا وبعضها خفيفًا وبعضها ثقيلًا الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيآت لابد له من مخصص نحو الاستعداد اعنى
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الجسمية
نفس ارادة البارى مرجحًا للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة

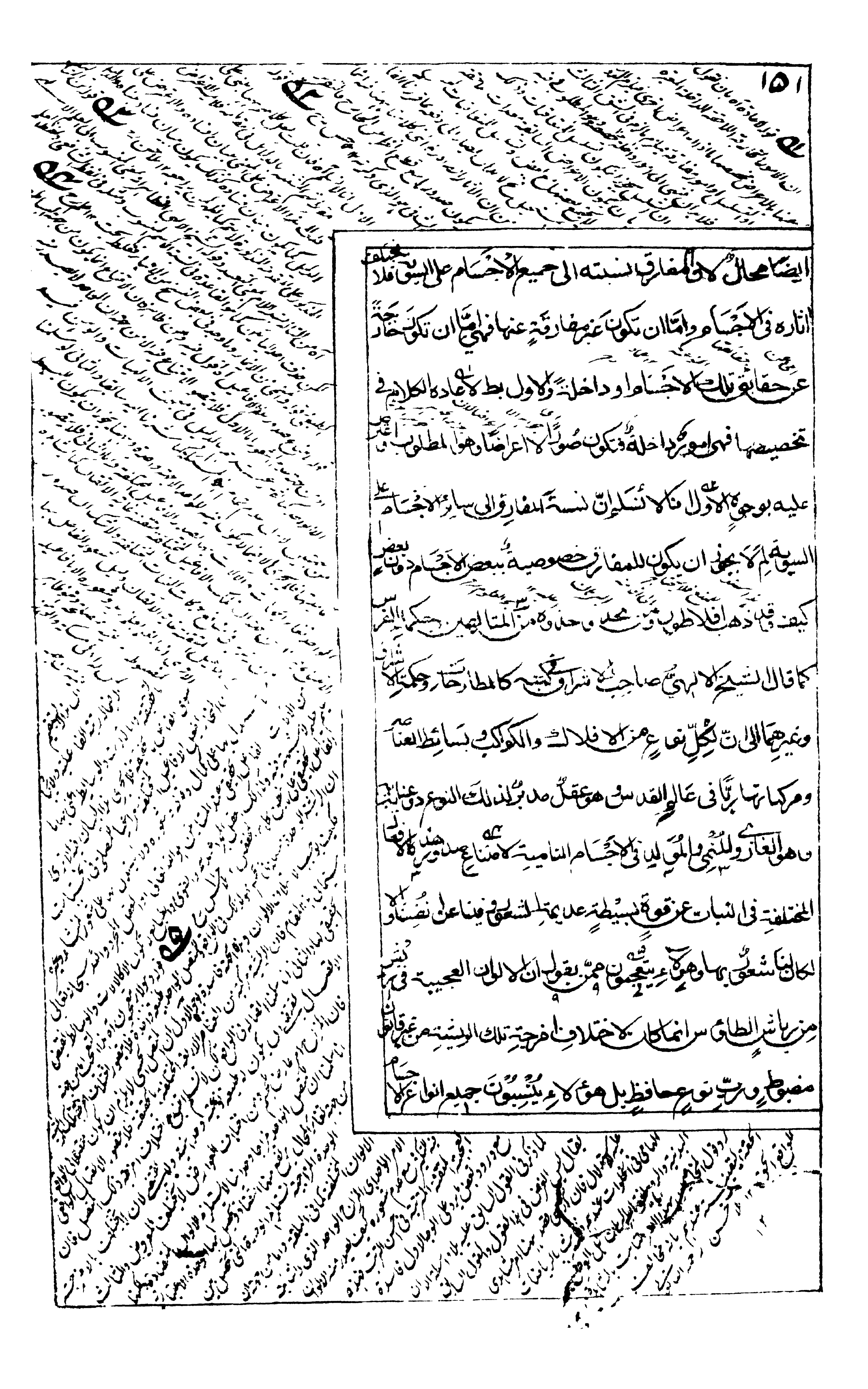
الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر
ولا امن الانسان ان يخلق فيه جزافا امورا تدافع النظر وربما يخلق
فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهولاء في الدورة الاسلامية
باراء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما انتسبوا الباري تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل
الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذ تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص
ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام
كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس



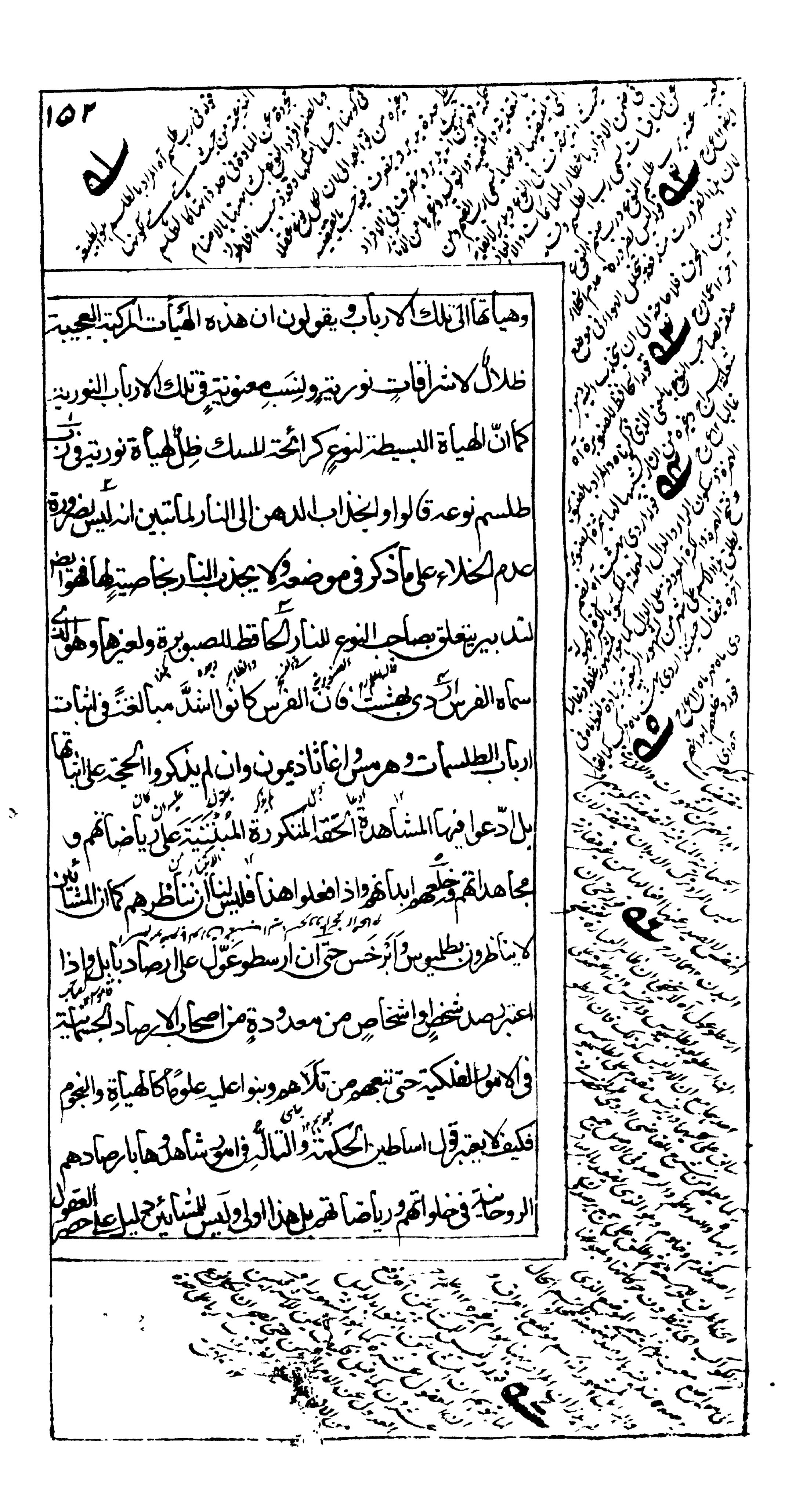
ليس لامر خارج عن الجسم لا هيولى كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات
في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور
ايضا في العنصريات الى اختلاف الاستعداد او موادها المتكثرة بحسب الصور
السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهية قيل فلم لا يجوز اسناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومباديها من ان يكون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصولي في ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولرده الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جموده او صعوده
بالقسر او تكعيبه ومنها ان كون تلك الصورة مصادر لاعراض مختلفة غير
مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب
لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض ينافي قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد



وان استند هالها الى الصور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا تتقوم
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن
الواحد اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل
بحسب ذاتها وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان
الطبيعي والعود اليه بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض واعلم
ان اثبات ان في كل نوع من انواع الاجسام صورة متنوعة جوهرية لا تخلو
عن صعوبة فلا بأس لو بسطنا في الكلام بعض ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه
خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومقدمهم الشيخ الرئيس
هو في طبقته وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس و
افلاطون وحكماء الفرس والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول
ان للمشائين في اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي
للاثار المختلفة وهو الذي اورده المصنف هيهنا تقريره ان الاجسام تختلف
بالاثار فتلك الاثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان يكون لها مبادي
فمباديها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاولان
باطلان كما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام او هي



ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختص
آثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول بط لاعادة الكلام في
تخصيصها فهي امور داخلة فتكون صورا لا اعراضا وهو المطلوب والجواب
عليه بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على
السوية لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض
كيف وقد ذهب افلاطون ومن تقدمه ومن تابعه من المتألهين حكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر
ومركباتها ربا في عالم القدس هو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به
وهو الغاذي والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال
المختلفة في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور ولا عن نفوسنا
لكان لنا شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
من ريش الطاوس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قالب
مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام



وهيأتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيأت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ولنسب معنوية في تلك الارباب النورية
كما ان الهيأة البسيطة لنوع كرائحة للمسك ظل لهيأة نورية في رب
طلسم نوعه قالوا والانجذاب للدهن الى النار لما تبين انه ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار خاصيتها فهو ايضا
لتدبير يتعلق بصاحب النوع للنار الحافظ للصنوبرة ولغيرها وهو الذي
سماه الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات
ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها
بل ادعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم و
مجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين
لا يناظرون بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عوّل على ارصاد بابل واذا
اعتبر رصد شخص او اشخاص من معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية
والامور الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيأة والنجوم
فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والنبالة في امور شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول



العقول فی عشرة او عشرین وبالجملة فی السلسلة الطولیة ولا یلزم
ان ناخذ الافلاک فی الترتیب فی اول ما ناخذ العقول فی الترتیب
الطولی بل العقول کما بینه شیخ الاشراق یحصل منها مبلغ کثیر علی الترتیب
الطولی ویحصل من تلک الطبقة علی نسب بینها طبقة اخری عرضیة
تجری مجری الفروع یحصل من الفروع الاجسام الفلکیة والعنصریة
من البسائط والمرکبات الاشرف من الاشرف والاخس وقد دل علی الفریقین کثیر
کما فی قوله تعالی وما یعلم جنود ربک الا هو قالوا ولیس صاحب النوع النفس
فان النفوس لا بد ان یتالم بتالم ابدانها وصاحب النوع لا یتالم بتالم نوع و
للنفس علاقة ببدن واحد ولصاحب النوع عنایة بجمیع ابدان نوع او النفس تحصل
منهما او من البدن الذی یتصرف فیه حیوان ما واحد وهو نوع واحد ورب
الطلسم لیس کذلک ثم رب الطلسم لنوع اذا کان فیاضا لذلک النوع
فلا یکون محتاجا الی الاستکمال به بخلاف النفوس فانها مفتقرة الی الاستکمال
بالجسم وعلاقة الاجسام انما هی لنقص فی جواهر النفوس یستکمل بالعلاقة
ومنزلة رتبة الابداع الجسم لا یقهره علاقة ذلک الجسم وکمال المفارق المحض
التشبه بمبدعه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانیة نقص وکذا یتنوع الجواهر

ويحصل وجوده كيف يتقرر بلا قيد عرضية وكل هذا ظاهر لمن له ادنى قريحة

والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم

منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن

للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق

الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها

واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار

تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبعا

فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن

في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم يحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد

ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار الاعتراض الثالث انا سلمنا

ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا اذ كل مبدأ اثر في الاجسام

لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبداء الحركة

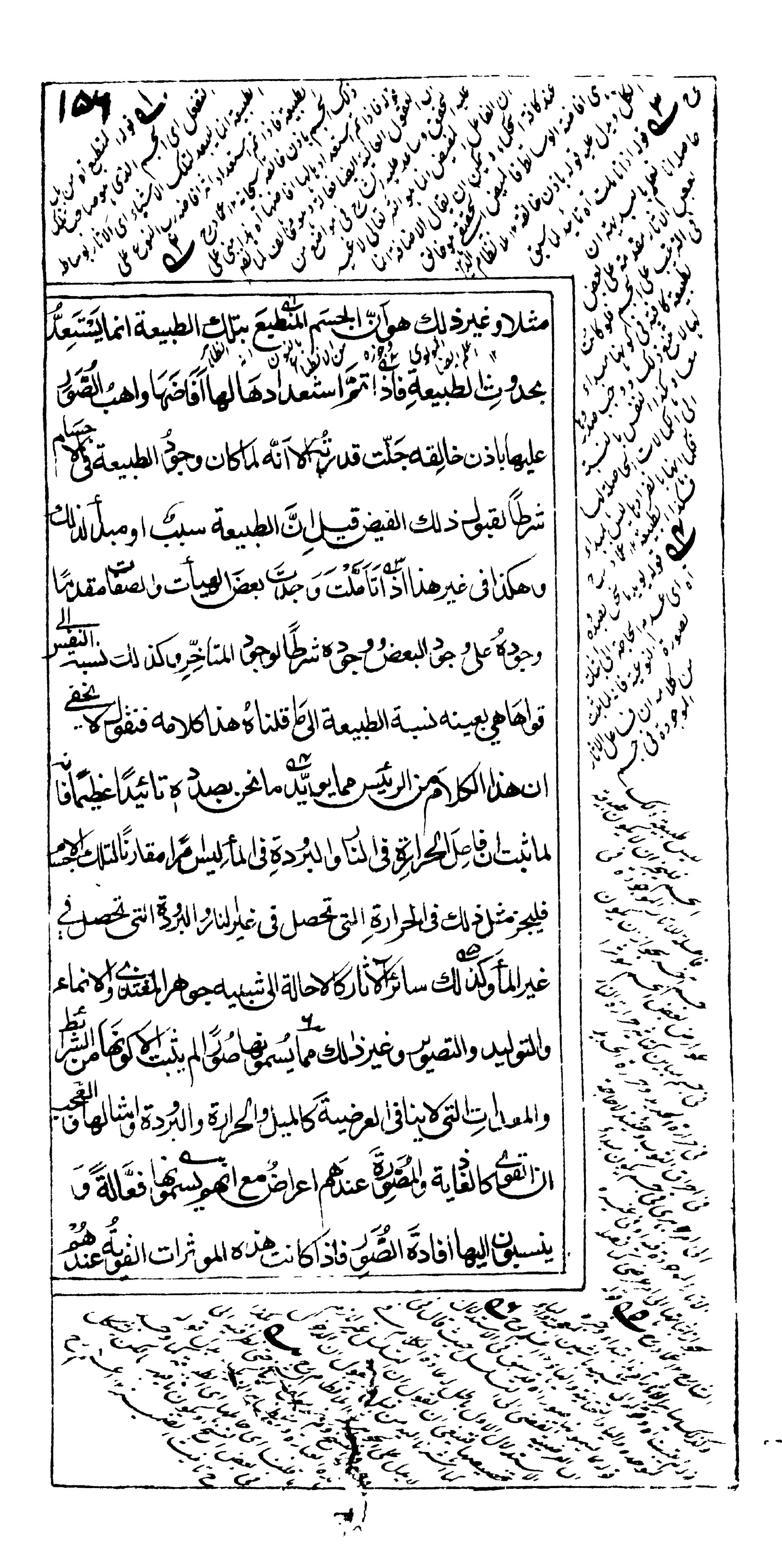
وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديد الحامية مبداء الحرق لجسم

والحركة في بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا

في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا مما ذكرتموه



ذكر موه بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سمى
صورا وايضا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مولفاته على ان الطبيعة
لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في موادها على ما هو
المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال
ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها
الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ
لبردها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان
مصدر الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا اشتراك
وضع بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها
فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي بواسطة جسمها شرط
في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم بشرط كونها فاعلة بكون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هو مبداء تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة



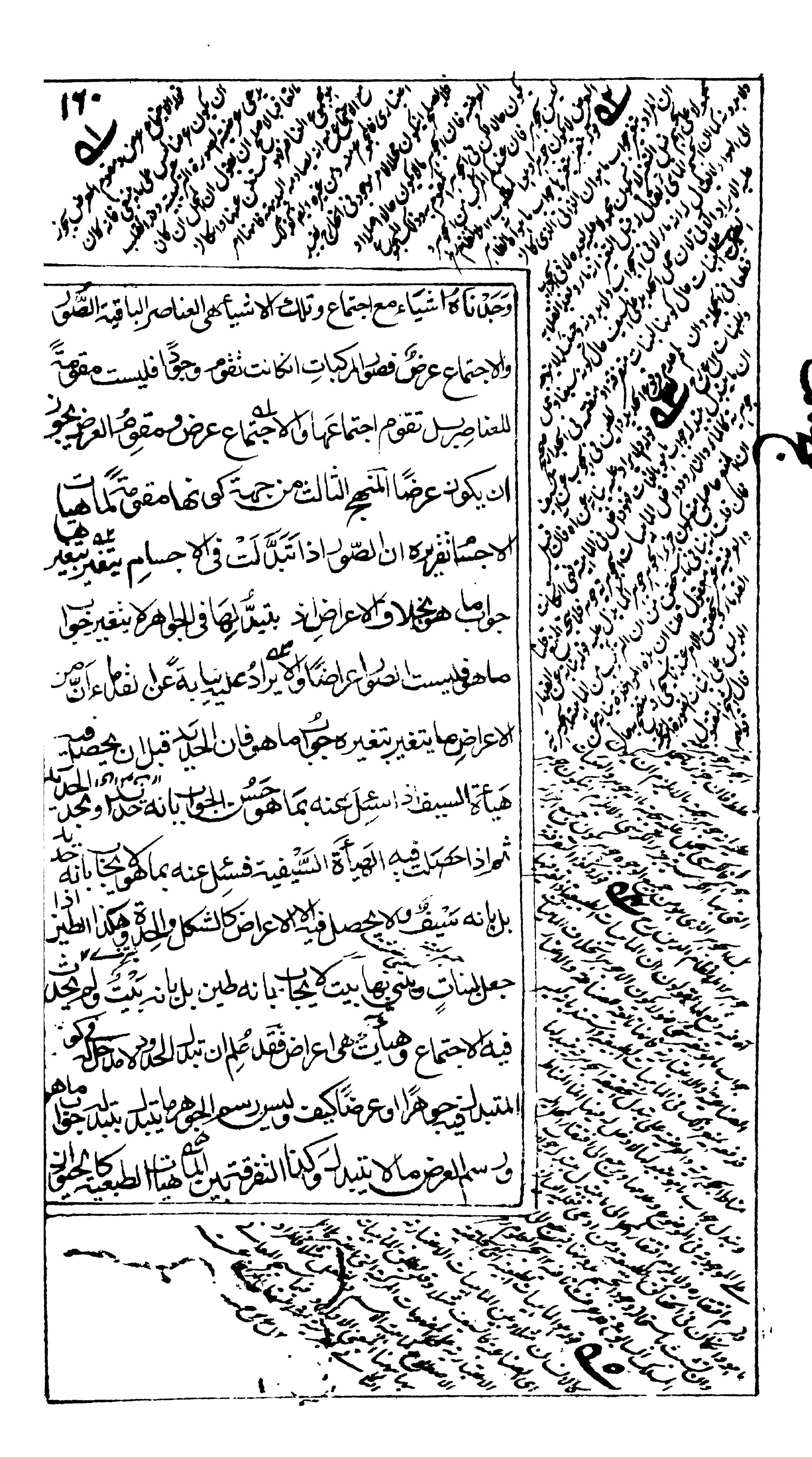
مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعدادها لها افاضها واهب الصور
عليها باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطا لقبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك
وهكذا في غير هذا اذا تاملت وجدت بعض الهيئات والصفات مقدمة
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتاخر وكذلك نسبة النفس الى
قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قلناه هذا كلامه فنقول لا يخفى
ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تاييدا عظيما فانه
لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس الا مقارنا لتلك الاجسام
فليجر مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار والبرودة التي تحصل في
غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى شبيه جوهر المغتذي والانماء
والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا لم يثبت الا كونها من الشرائط
والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبرودة وامثالها والعجب
ان القوى كالغاذية والمصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة و
ينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات القوية عندهم

عند هو اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة كونها
مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام
امرا غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك
عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما
للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معراة عن الجسمية كذلك
لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور
جسما الا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم
المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم
للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني
باطل بالوجدان ولانتقالها الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون
حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقين
بوجوه اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك
المخصصات بانه لازم لها وعدم تصور خلوها عنها غير صحيح لان استحالة الخلو
عنها لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار
وشكل وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها بصورتها

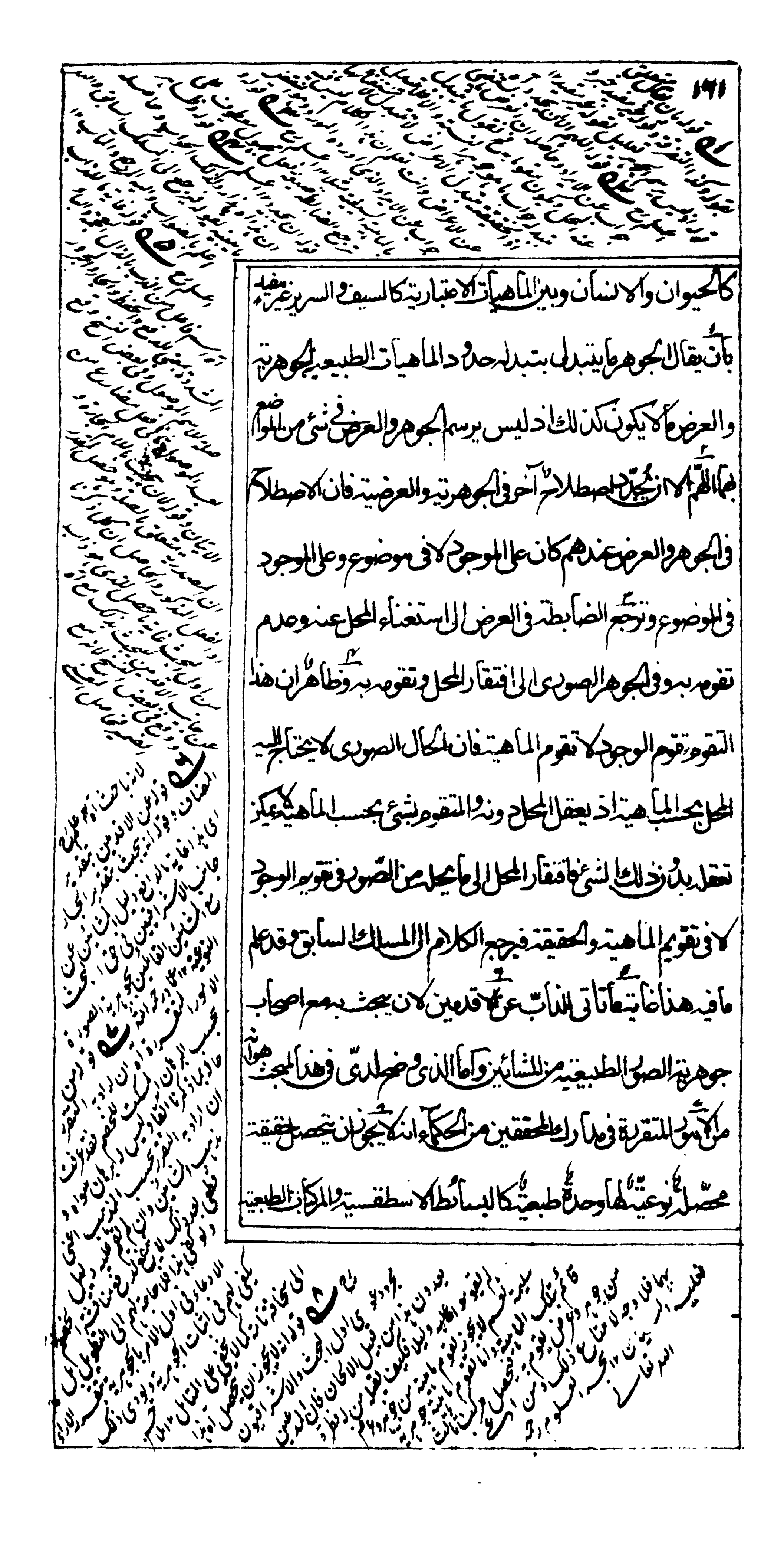
مع بقاء محلها فلا يكون جوهراً لورود مثل ذلك في تبدل
الصور على الهيولى مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة
الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع
خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن تشكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو اوجب كون تلك
المخصصات مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية
كالانسان مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان
التقويم والتحصيل ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات
الجنس صوراً فلكم ان تسموا مقومات الانواع صوراً فان قيل الماهية
النوعية تامة الحصول قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس
الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها صوراً نوع حقيقي
تام والاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية
والانسانية فهذا لا يوجب تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل
مخصصات النوع تعرض عن اسباب خارجة واحوال اتفاقية لا يتقوم بها حقيقة النوع



النوع قلنا ما فرضتموه صورًا ايضًا يحل الاجسام او الهيولى باسباب
خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها قد تلحق الهيولى
من جهة تلك الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام
في البحث عن كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول
المسئلة انه بما ذا تبين لكم تقويمها الوجود حاملها فان استدل للتم بكونها مخصصة
للجسم المطلق وكذا يتوقف على مخصصات الانواع او بدل منها للاجسام
فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على
قاعدتكم هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات وقوابها موجودة
في موضوع فتكون اعراضًا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل
مستغن عنها لان صور العناصر على رايكم كافية في تقويم المادة والا لما
للعناصر وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب
المحققين وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورًا هي
اعراض فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى الا
ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فيكون
جوهرًا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع



وجدنا له اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور
والاجتماع عرض فصول المركبات ان كانت تقوم وجوداً فليست مقومة
للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضاً المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات
الاجسام تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بتغيرها
جواب ما هو بخلاف الاعراض اذ بتبدلها في الجوهر لا يتغير جواب
ما هو فليست الصور اعراضاً والايراد عليه بيانه عن نقل ان من
الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه
هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد وبحديد
ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد
بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين اذا
جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث
فيه الا اجتماع وهيآت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحديد لا مدخل له في كون
المتبدل فيه جوهراً او عرضاً كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات هيأت الطبيعية كالحيوان



كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس برسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
بهما اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم
تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا
التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل بدونه والتقوم بشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحل فيه من الصور في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما ياتي الذاب عن الاقدمين لان يجب بمعم اصحاب
جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي حصلته في هذا المبحث
من الاصول المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة
محصلة نوعية لها وحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية

بمقولتين مختلفتين. نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
التي لها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا البسيط كل معنى
يقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا
لكان الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا اخر فيكون الانسان
جنسا ولهذا حكموا بان مفهوم المشتق كالابيض والاسود لا حظ
لها من التحصل النوعي لالتيامها من ذات ما ومبدء ونسبة لم
يكن بجعلها من مقولة واحدة وانهم تسعوا عن تجويز كون حقيقة
واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان
ما الوطويل قائم الى غير ذلك مما يوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع
الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها الا انه نوع تحت جنس بل انما
هو واقع تحت واحد من تلك المقولات وهو الجوهر بالذات دون الاخر الا بالعرض
فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك
حقيقة محصلة لها ما خذ طبيعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن اصل اخر مختص ولو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت



تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له
حقيقة محصلة احدية ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف
ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو
المسمى بالصورة النوعية وايضا تلك المخصصات انما هي مباد لفصول ذاتية لانواع
الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة
الحقائق في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ
الماهيات في انحاء الوجود وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وهي صور
انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك
الصور جواهر بتركيب القياس على نظم الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول
للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق
الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند
الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور وان كان الاستناد
كان لكل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك

النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل

الاجسام انواعا فلا يكون لها مبادي في المواد بل يفيدها مفيد من خارج

فان الاستعدادات واللا استعدادات ليست بطبايع محصلة تتقوم

بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة تخصص بها الجسم

تخصصا اوليا وانما شانها الاعداد لا الافادة ولاختلاف تلك الصور

في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف

ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متفقة بحسب الذات على المختار

واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيوليات

او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف تشخصات وانحاء الحصولات

لا الحقائق نفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري الفعال

جل وعلا بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية روابط

فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان الصورة

الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو

جسم ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة

الطبيعية مقومة حقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم

الجسم بما هو جسم ولما علقت الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم بالصورة

الطبعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبعية مقومة لحقيقة

الجسم فكل من الصورتين حينئذ تقييدية لشئ وتعليلية لآخر كالفصل بالقياس

الى النوع وحصته من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصته من النوع

ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ

الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبعية يحصل

معها مقدار آخر واستعدادات اخر فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد

ان يقول ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس

الى الصور الاستعدادية فان الجسم جزؤه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة

واذا تبدل الاتصال الصورى يتبدل الصورة الطبعية يتبدل الجسم ايضا فيحدث

مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدودا

مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة

يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود

محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه

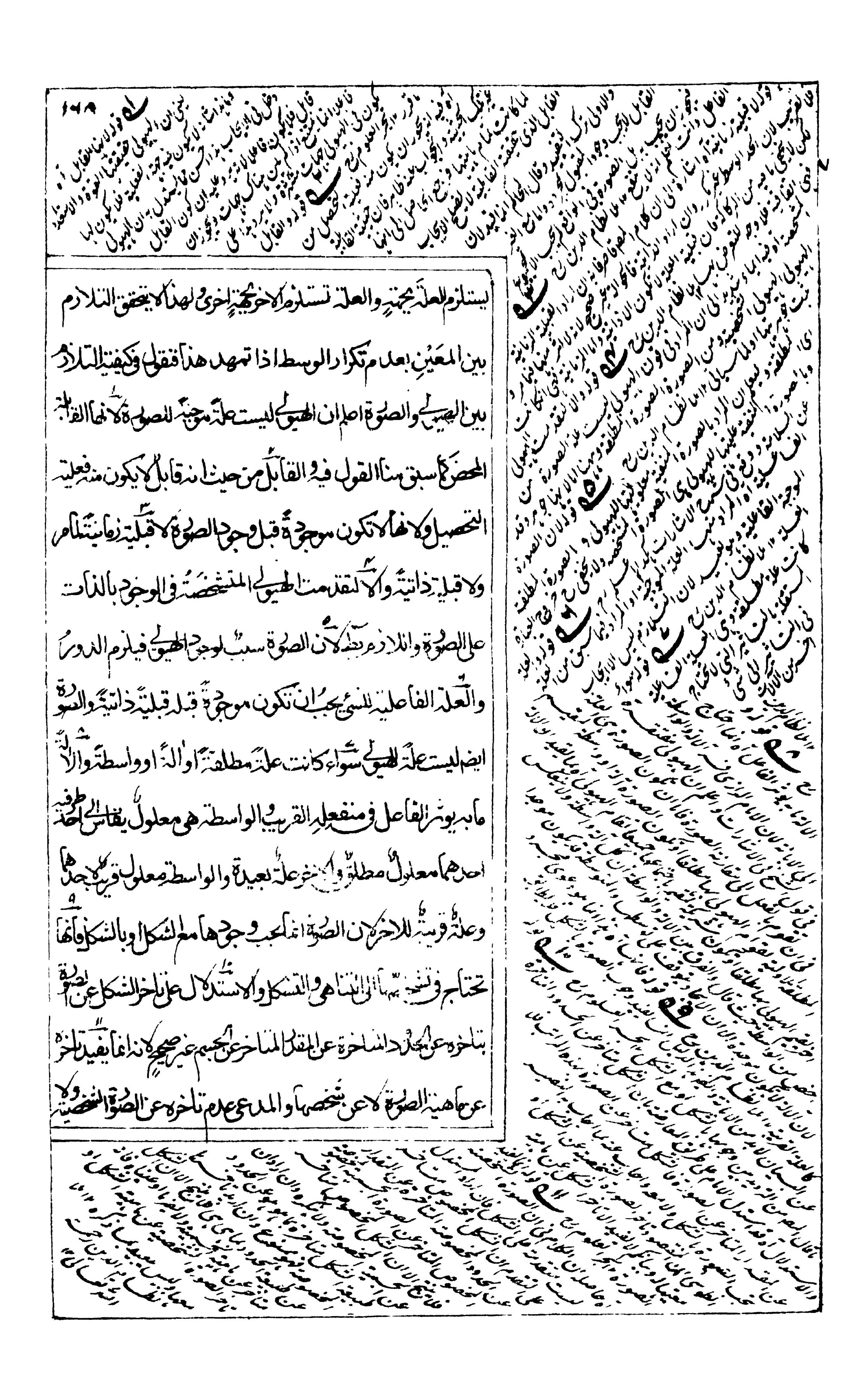
وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب



حدود الامثال الذات ومقاديرها المختلفة صغرا او كبرا فالهيولى تحفظ
تشخصها بانحفاظ نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى
الصور الطبيعية المتخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع
والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذى كان موجودا معه النفس
وحدث جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف
متفرع على الخلاف بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبع فى هذا
الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقى بعد خبايا
فى الزوايا والله الهادى الى الصواب وبه الاعتصام فى كل باب واعلم
ان ايراد بحث الصورة النوعية فى اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين
فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية ولا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التى لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هدايتين ولها وهم اشتباه ربما وقع لاحد فى كيفية التلازم الثابت اتفاقا
بين الهيولى والصورة اذا الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعبر المصنف عن



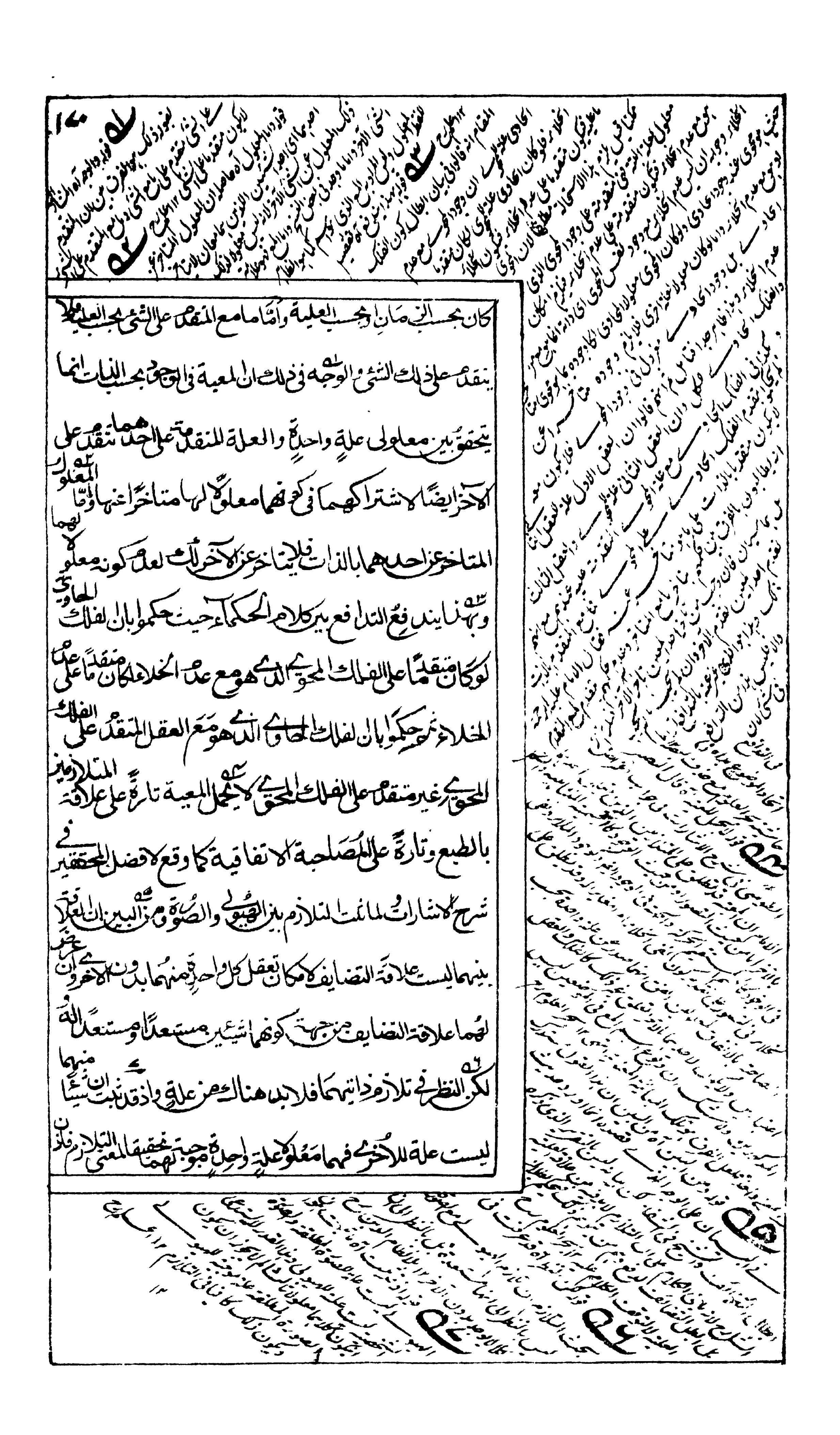
عن ازالته بالبداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام في المطلوب وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة
موجبة يكون التلازم بينهما وبين معلوليها او بين معلولين لها لا على اي وجه كان
بل بابقاء تلك العلة ارتباطاً ما افتقارياً بينهما على وجه من الوجوه البتة
اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن
الآخر وما يظنه الجمهور من ان المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية
انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى
معروض الآخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض
الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين
المنحنيتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد للتساوية
الميول لجوانب الارض الى مركز الكل ولو عد من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الآخر واما المتلازمان المحض
المعلولية فليس يصح ان يستندا في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقية
بل بحسب انهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصلح بها لتلك الحيثية فكل منهما



ليستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى ولهذا لا يتحقق التلازم
بين المعينين بعدم تكرار الوسط اذا تمهد هذا فنقول وكيفية التلازم
بين الهيولى والصورة ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابلة
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية
التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية لما
ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او الة او واسطة والالة
ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول يقاس الى طرفيه
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما تجب وجودها مع الشكل وبالشكل فانها
تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل والاستدلال على تاخر التشكل عن الصورة
بتاخره عن الحد المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تاخره
عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخره عن الصورة المتشخصة ولا



ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين
والوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بأن احتياج الجسمية في تشخصها
الى التناهي والتشكل وامثالهما غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص
الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد
التشخصية والجواب ان الاعراض متشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما
سميت بالمشخصات لما لانه يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام اولانها
لوازم وامارات التشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعدّ من مقومات
الهوية الشخصية ومن تسميتها علة التشخص لنوع ما وشيء مما ذكرناه لا ينافي الكلية
فالجسم يحتاج لا بكونه جسماً بل بكونه متشخصاً الى الاين مثلا لا الى حيث
هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما
وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي
يقال لها المشخصات والتشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مرّ بل اما معها او متأخراً عنها
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات و
الهيولى متقدمة على التشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على التشكل بالذات لان
المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه سواء



كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية فلا
يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما
يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدمة على
الآخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متأخرا عنها واما المعلول
المتأخر عن احدهما بالذات فلا يتأخر عن الآخر لعدم كونه معلولا
وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي
لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على
الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك
المحوي غير متقدم على الفلك المحوي لا يحمل المعية تارة على علاقة
بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في
شرح الاشارات فانه لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة
بينهما ليست علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الآخر وان
لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له
لكن النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيئا منهما
ليست علة للآخر فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فلذا



وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها

وذلك السبب الواحد اما ان يقيم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه

وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما

بحسب نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى

الدائر او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع

التصاحب الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجنبتين في الوجود

لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بعرضيهما فيكونان عرضين

متبايني المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين و لكل من الذاتين بنفس ذات

الاخرى ولكن لا في اصل الوجود بل في صفة آخر كالنسبة المتضايفين

على تفارق في الوجود وارتباط في ذلك الوصف بنفسه فرض التلازم بينهما

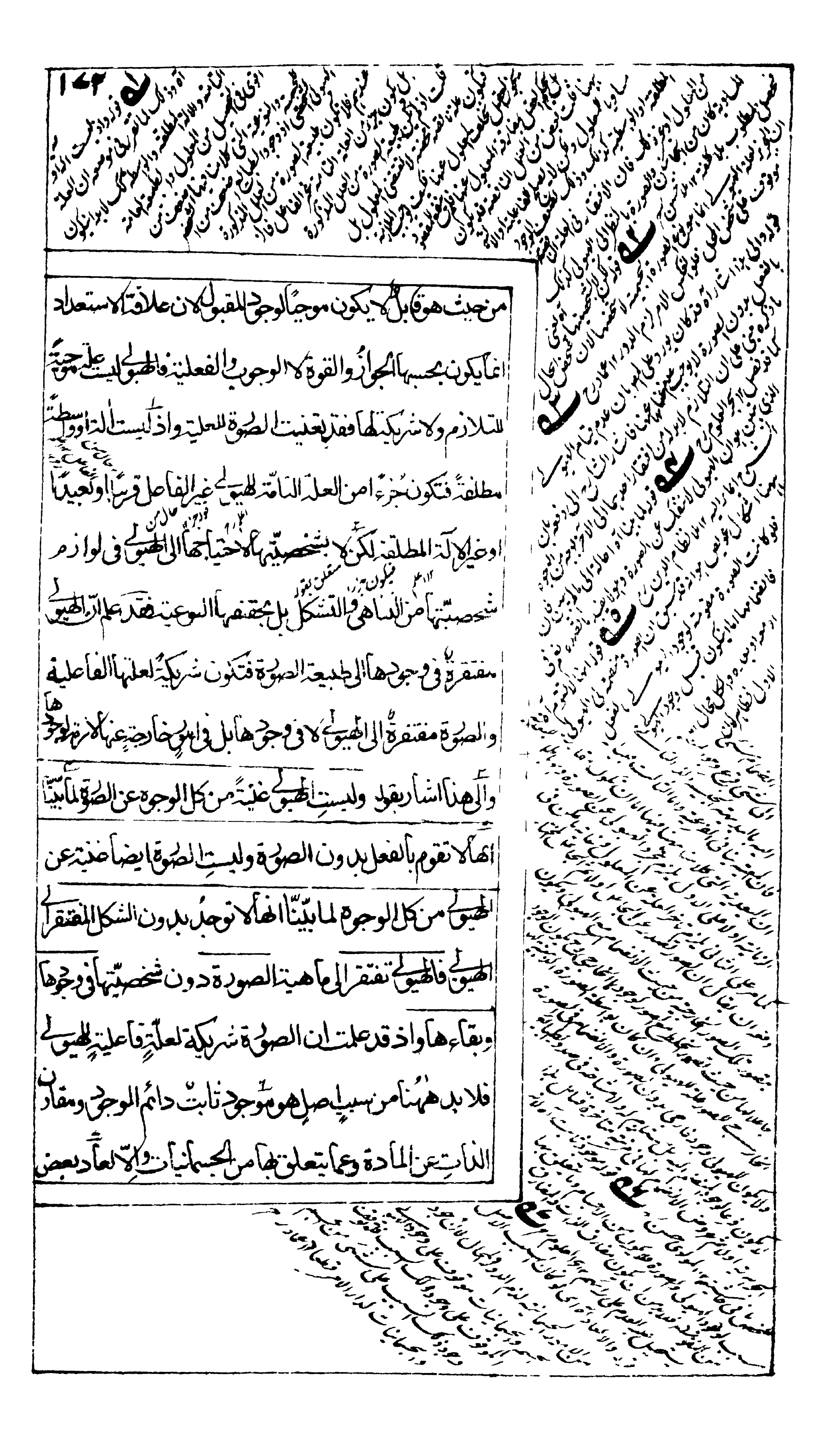
الوجوه هف فقد علم ان العلة فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تد[illegible]

من الجنبتين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احدهما بان يقام

بها الاخرى اولى من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احدا بخصوصها

متعينة لان تقام بها الاخرى فلنا ان ننظر ايتهما كذلك واية علة تكون لها

ح واذ ليست للهيولى الا قوة القبول وليست لها جهة التوثر والتأثير بل القا



من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة
للتلازم ولا شريكتها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او واسطة
مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا او بعيدا
او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى في لوازم
شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى
مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امر خارج عنها لازم لوجودها
والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا
انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن
الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى
الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجودها
وبقاءها واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى
فلا بد ههنا من سبب اصل هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق
الذات عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض



وبعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي يحصل وجودها

عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية في عالم الاستقسات بتعقيب الصور

منه وتستبقي الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هي صورة فباجتماعهما

تحصل العلة التامة لتعيين المستمرة الوجود والصورة العاقبة شريكة

للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة في انها صورة وبما يخالفها

من المتنوعات يجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي كان بالسابقة

وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدأ الذات

شخصية هي الهيولى وقد بيّن في موضعه ان الواحد بالعموم لا تكون علة

للواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط في

العقل وان استوحش عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلة

لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم

المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة للواحد بالعدد على ان ذلك لا يخرج

العلة التامة عن الواحدة بالعدد ولقد شبهت الحكماء المعقب لقدسي واستحفاظ

الهيولى الشخصية بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا

معينا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في

عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبايع الاربع فان الصورة اللازمة
هناك تعيين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي
صورة مطلقة لا من حيث هي متشخصة وان كانت لازمة لتشخصية
لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولذا قال
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت
اقدم وجودا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق
من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بتشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى المتشخصة لا بالهيولى
بما هي هيولى اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل ولا يصح بقاء
الحال مع تبدل المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل
اذا عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحد منهما يرتفع
لارتفاع الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقوم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا بمعنى انه
لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح
فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهذا الحال في جميع العلل والمعلولات نعم



التلازم المتكرر من الجنبين بين العلة التامة ومتممها الاخير وبين
المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة
متعينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية
واللحوق وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله
اعلم بالصواب **فصل** في المكان لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم
الطبعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في
هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبعي فبدأ بما هو الاشهر
منها وهو وقوعه في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل وانيته
و انيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا
كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول الذي هو
المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه
فاما ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون
مساويا له فلا يخ اما ان يكون عبارة عن بعد يساوي اقطاره اقطار
المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم ملاقيه وان كان
بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل

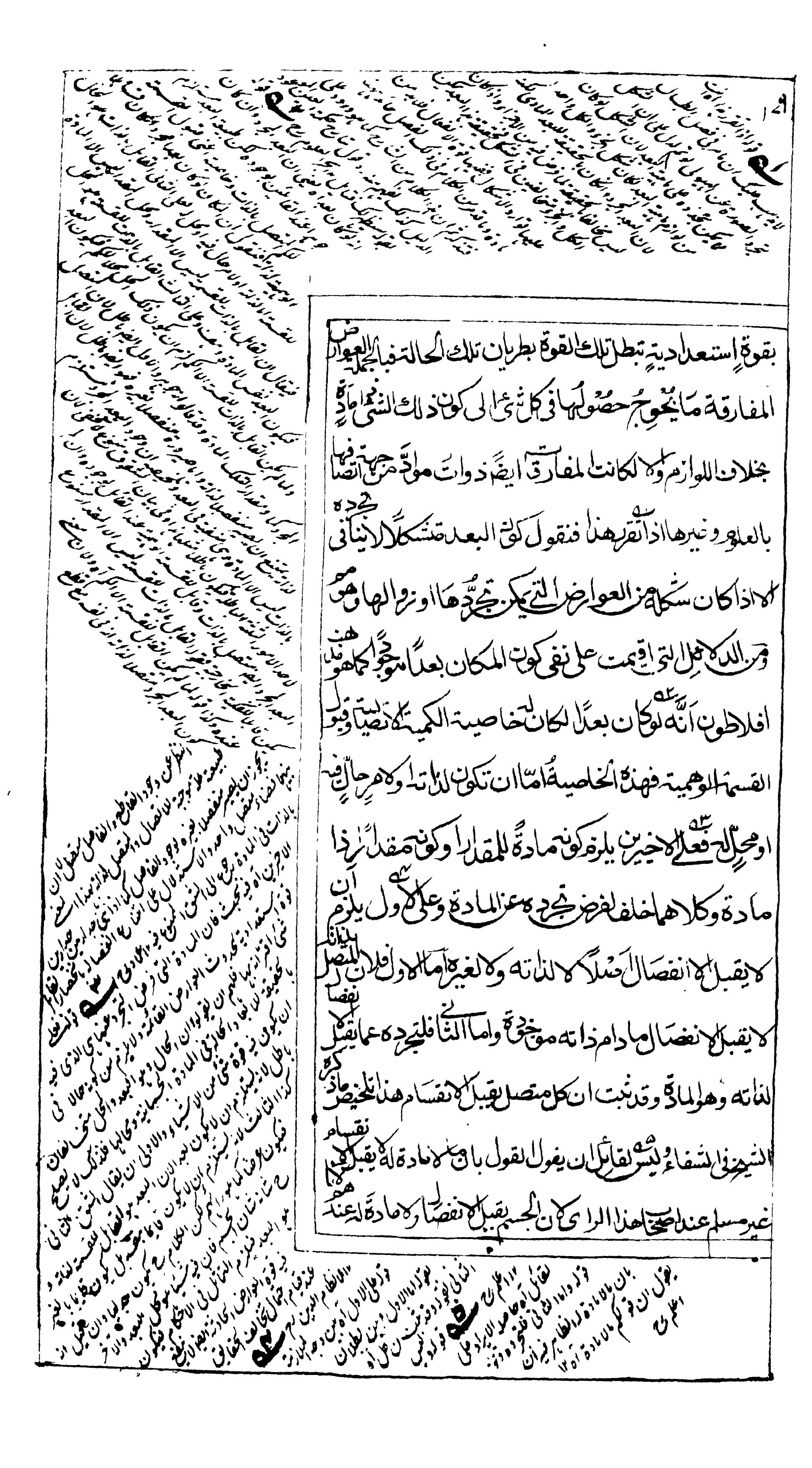


ذاهب ولما كان الاشكال فى ماهية المكان فى انها بعد او سطح خصصهما بالذكر فقال وهو اما الخلاء اى البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى اعلم انه لما كان للمكان امارات اربع تصلح عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظيا وهى نسبة الجسم اليه بلفظة فى او ما فى معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين فى واحد منه واختلافه بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما فى جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم فى النقطة او الخط فهو اما منقسم فى جهتين او فى الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يكون حالا فى المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه حاله بل فيما يحيط به ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته والا لم يكن ماليا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثانى يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذى فى الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه



واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم يملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب
المشائين هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه وهذا الفصل فقال بعدما ردد
بين البعد والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يجعل المكان
للمكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما باطل فتعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء فاما
ان يكون لا شيئا محضا وبعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي التالي
باطل فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي لانه يكون خلاء اقل
من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين فيقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارا او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا
محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ مع تلك الصفة فامتنع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني
منه اي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا

عن التبدل لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول
وعدم الحلول من الامور التى تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما
يحكم به الحدس الصحيح واذ كان البعد المكانى لذاته غنيا عن المحل
فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادى حال فى الاجسام
وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد
قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهى الابعاد
فيلزم تشكل فى الوجود وهو لا يمكن ان يحصل الا مستندا لا بعد كونه متهيئا
لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة والمقدر خلافه
اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من ان فى كون الانفعال
اى انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان
الانفعال المخصوص الذى يكون بالانفصال الانفكاكى من لواحق المادة
لا غير والجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة
بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكان
المصنف حصر طرق اثبات الهيولى عنده فى مسلك الانفصال والاتصال بل كان يقول
الانفعال المستدعى للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشىء حالة منتظرة بقوة



بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض
المفارقة ما يحوج حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة
بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها
بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو
من الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب
افلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول
القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه
او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا
مادة وكلاهما خلاف الفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال
لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لقول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم



نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت
عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزأه ولا ان يقول لا نسلم
ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته
القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده يلزم
كون الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل
والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والاعتذار بان
يكون احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسا كما وقع لبعض الاعلام بل انما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما
ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي البعد
وتتقدر به وتسري كلها في كله وان مانعت بعدها فالمانع هو بعدها

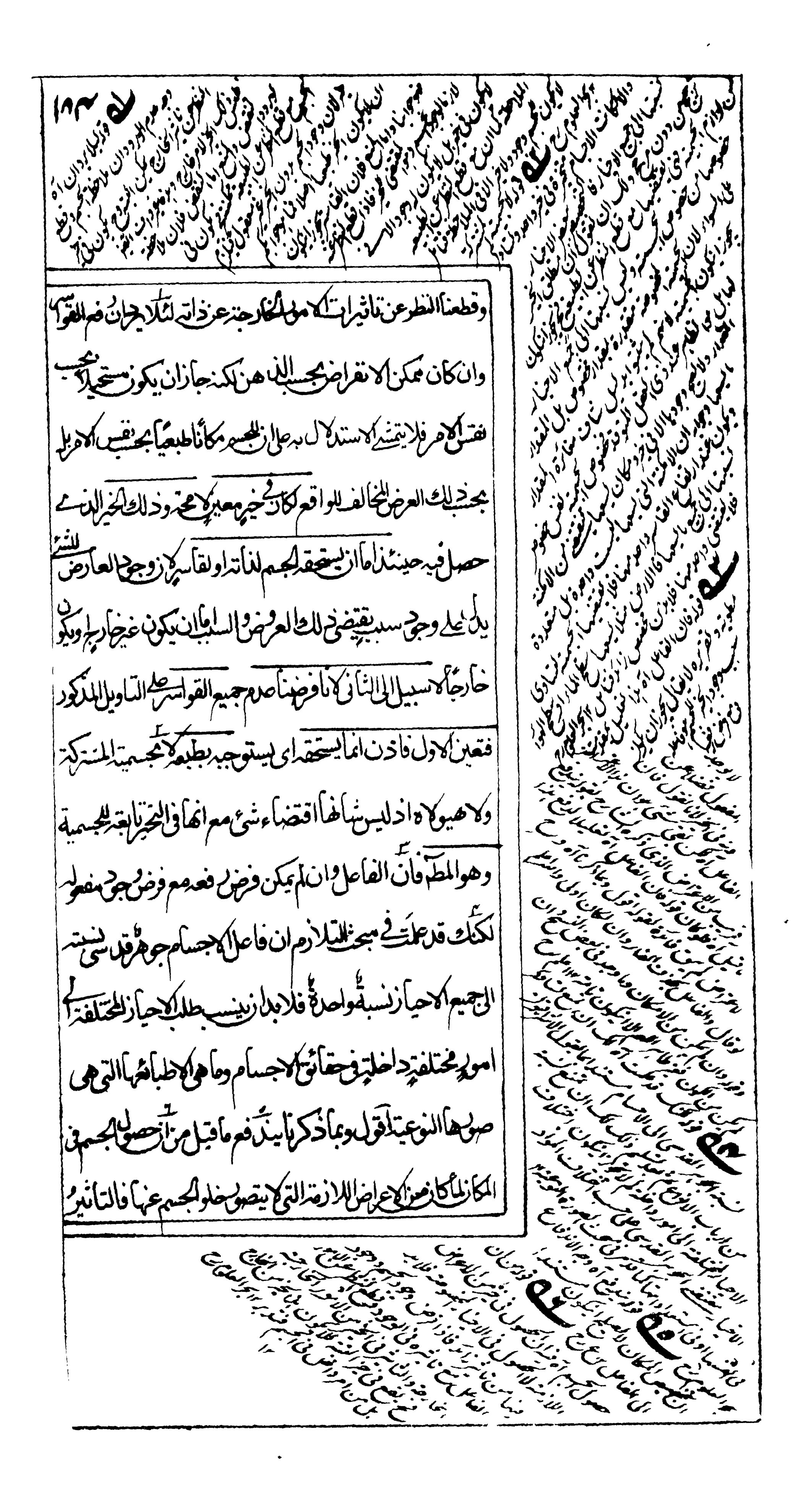


بعدها لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا
من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طبايع
الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على
تقدير كون المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض
الاجسام وكون الآخر غيره للآخر وايضا يلزم من امكان اتصاف ذاته
بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع الجسم
لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء
وهذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك
اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة
الرحى على خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء
واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
لحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهاب
متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس والمحمول في الصندوق
منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية
لحركة جهته وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم

بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع ذلك النقصان
وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في نزول الملوء ماءً وهو
اذا نقص منه شيء ما فيه والثاني في الجسم المنقوب والثالث في الشمعة
المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان والمتمكن
لازمة ومنها ما مر من عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا واما
عدم وجود ما هو المطلوب الطبعي للاجسام الى غير ذلك فلها اجوبة
من الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها وعلى سائر
الادلة والمباحث المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين
فليرجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين ذهب
بعض الاعلام الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط
لخلوصه عن جميع ما يرد على القول بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول
بالسطح ولقربه عن مفهوم العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز
لا السطح الباطن منه **فصل** في الحيز كل جسم اثيريا كان او عنصريا فله
حيز طبعي يطلبه عند الخروج عنه بالقرب لطرفه وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو
الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو



هو في العرف و عند القائلين بالبعد نفس المكان و عند الذاهبين الى
السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقديرهم
لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض
المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما سوى
الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو
ليس طبيعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول
فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الجلي فلا اختصاص
لبعض اجزائه بكون طبيعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه
يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان
سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم اولا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرض
وسط العالم غير محاط بالماء واللازمان كلاهما ظاهر البطلان فكذا الملزوم
المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض فالارض مثلا
تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع الامكنة والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض
بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم لا يقال لو فرضنا عدم تاثير القوة
اي ما يؤثر في الجسم على وفق ما يقتضيه طبعه والاولى ان يؤخذ الحجم



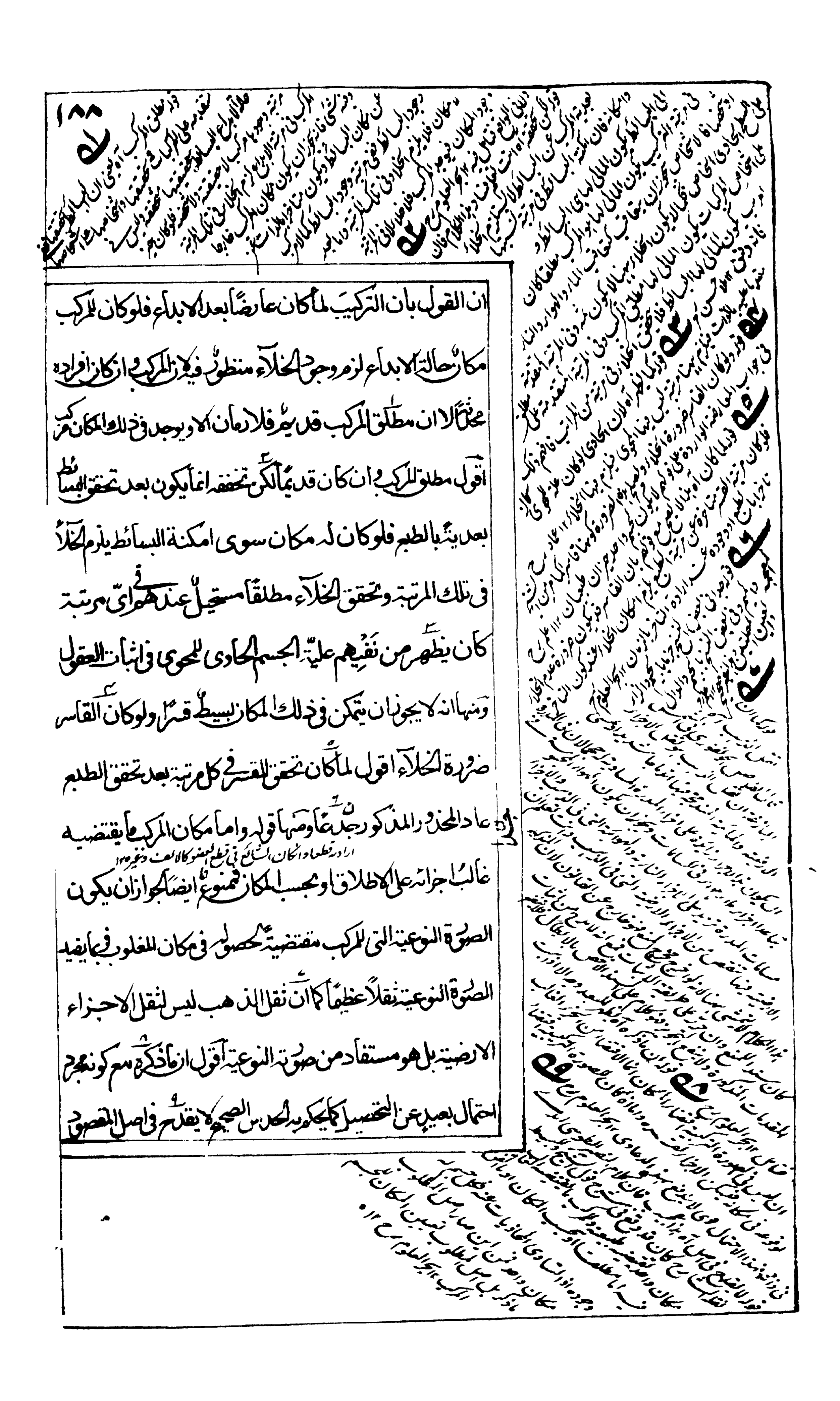
وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان ضم القواسر
وان كان ممكن الانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان يكون مستحيلا بحسب
نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال به على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل
بحسب ذلك العرض المخالف للواقع لكان في خير معين لامحة وذلك الخير الذي
حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لا زوجود العارض للشئ
يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العرض والسبب اما ان يكون غير خارج ويكون
خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التاويل المذكور
فتعين الاول فاذن انما يستحقه اي يستوجبه بطبعه لا بجسميته المشتركة
ولا هيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شئ مع انها في التحيز تابعة للجسمية
وهو المطلوب فان الفاعل وان لم يمكن فرضه فعدمه فرض وجوده مفعوله
لكنك قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلابد ان ينسب طلب الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي هي
صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في
المكان لما كان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها فالتاثير



فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده في مكانٍ لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم
بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون للجسم
بسيط حيزان مختلفان طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئاً مختلفاً وايضاً لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل
فيهما معاً او في احدهما او لا يحصل في شيءٍ منهما والكل مستحيل اما الاول
فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما وخلي مع طبعه
فاما ان يطلب الثاني اولا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول له
حصل فيه طبعياً لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه و
المهروب عنه طبعاً لا يكون حيزاً طبعياً وقد فرضناه طبعياً هف وان لم يكن
طالباً للثاني يلزم ان لا يكون الثاني طبعياً لان غير المطلوب طبعاً لا يكون
طبعياً وقد فرضناه طبعياً هف واما الثالث فلانه حينئذٍ لم يكن على
سمتهما او كان عليه ولكن بتوسطهما يلزم ميله طبعاً الى الجهتين مختلفتين
وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتهما طبعاً فاذا وصل
الى قربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول انا لو توهمنا

الماء في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم
سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها بيان الملازمة
انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية للحركة الى جهة من الجهات
ولا مخصص لجهة هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض
لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى
الجهات باستواء ولابد من تجويف في داخلها والتجويف اما بتحقق
الخلاء او بدخول جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن
الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة
دون جهة مع ان هذا انبساطا في كل جهة هذا ملخص ما
ذكره ثم قال وهذا عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا ما غير ممكن
لعارض عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض ولا تمنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون الجزء البسيط مكان الا بعد
حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع الجزئية في المتمكن
موقع الجزئية في المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون
المركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب امر يعرض للمركب الا بد فلو كان

ثم ركبت مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء قبل التركيب و
اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء بعد التركيب هٰهنا ثم ان التركيب
حيث لا يقتضي زيادة في الجسم لا احتياج بسببه الى مكان زائد على
ما كان للبسائط فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها و
ان مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب مكانه ليس الا واحد
لان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان فيه غالب اما
مطلقا او بحسب جهة المكان ومما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول
فيه وتجاذبت هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في
شرح الاشارات واعترض عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء
البسيط جزء مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور
او الخلاء وان كان هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل
لا في جميع الصور فان شيئا من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزءا
من مكان الفلك اصلا اقول هذه المواخذة مواخذة لفظية فان
غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو
بصدد رفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن مركباتها الى امكنة سوى امكنة البسائط و



ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع فلو كان للمركب
مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء ممنوع فيلزم المركب ان كان افراده
محالا الا ان مطلق المركب قد يتم فلا زمان الا ويوجد في ذلك المكان مركب
اقول مطلق للمركب وان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط
بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء
في تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة
كان يظهر من نفيهم علية الجسم الحاوي للمحوي في اثبات العقول
ومنها انه لا يجوز ان يتمكن في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر
ضرورة الخلاء اقول لما كان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع
عاد المحذور المذكور وجدنا وضعها قوله واما مكان المركب فما يقتضيه
غالب اجزائه على الاطلاق وبحسب المكان ممنوع ايضا لجواز ان يكون
الصورة النوعية التي للمركب مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يفيد
الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء
الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد
احتمال بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود



المقصد من عدم احتياج المركبات الى غير امكنة البسائط ولا يخفى ان ثقل

الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن يعني ان يناسب

فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة اندماجا

شديدا فما ... في افادة الصورة ذلك الثقل البتة فصل في الشكل

قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده ولما كان الشكل من الاحوال التي

تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه

وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي

اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة

الى قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل

متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر بل الامور الخارجة عنه

يتم به قوله لكان على شكل معين لكونه على تناه مخصوص فذلك الشكل هو الذي

للطبيعة سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستند اليها ولقاسر لا سبيل الى الثاني

لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه هو المط فان قيل كما ان الفلك لا يخلو

عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا فكذلك لم لا يجوز ان

يكون شيء من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين منها قلنا الفرق

بين الصوتين بين اذ الوضع الذي هو تمام المقولة انما يحصل بسبب الامر
الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك
حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا معينا واما الشكل المعين فانه [illegible]
للجسم مع قطع النظر عما عداه ولذا حكم بكونه طبيعيا واستدل ان الشكل الطبيعي
للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا
متشابها واتفاق البسائط في الشكل المستدير لا يدل على اتفاقها
في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل ولكن
اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها ولا يجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية
المشتركة لانها من حيث هي معينة متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف
الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقرب وههنا شيء اخر وهو ان البسائط
وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة
مختلفة تخالفا نوعيا كما بين في موضعه فلا بد لها من علل مختلفة النوع وما هي
الا طبائعها التي هي صورها النوعية واعلم ان طبيعة
الارض تقتضي الكروية والكيفية الحافظة لاي تشكل كان
ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل الثاني موكد للاول

للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صادرة مقسورة
بالاشياء الخارجية كالرياح والامطار والسيول لما زالت عنها الشكل
ولم تزل اليبوسة صار اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى
الشكل الطبيعي بالعرض وعوض ذلك هو كونها مستديرة يوجب صورة
مزاجية كالمرض الذي تفعل الطبيعة في بدنه الذي قلت رطوبته بسبب القاسر التي
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب
تدويرا وخارج في الشكل لاجل القسر وكذا اختلاف المتمم فيه لاجل اختلاف
رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم ولا بسبب
وحدانية ولا لازم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور
المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف
الفاعل والصور المتعلقة بالافلاك الكلية وان اقتضت كرية شكل لكن
اتصلت به صورة اخرى افرزت منها كرة اخرى هي كوكب او تدوير او خارج فيحصل
لشكله اختلاف بالعرض وتعدد الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد
واختلاف استعداداتها بل يجوز ان يكون تعددها بسبب اختلاف الفواعل
بجلا ان يتصل بعضها ... مركبات ... كما ذكر ... بحسب فطرتها الثانية

تعود الى القوابل واستعداداتها لكن لم لا يجوز ان يتصل ببعض البسائط
صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى والاسباب تعود الى العقول الفعالة او
تصورتها النظام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا
اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك
الكل فلا بد ان يسري في جميع اجزائه ولما الصورة الاخرى فانها صورة
للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال والجواب المنع
عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية وحدث فيها
صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل
عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال ان صورة الفلك
وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره
من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تتعلق بمجموع الجسم
من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها
المجردة فان الصور صنفان صور تتقوم بمواد الاجسام سواء كانت سارية
كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تتقوم بمواد الاجسام
بل قواها ابدانها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة



مجردة هي ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون لصورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قال المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين
كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم حينئذ ان يكون لشيء
واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او
ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة
الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان
نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في
كل واحد من الاجزاء المتباينة للبسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتأتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال ايضا والاخر

انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول بما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجاب عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون لبعض
الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان لكل جزء ان كان له قوتان
وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى
مختصة بالبعض ثم قال والاخر ان الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك
وتتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتممان افرادا
من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار
المبدع في شخصه قوله وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا
بنفسه بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة
ولذلك لم يكن كرة متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة
لكانت له حركة مختصة يخرج بها نفسه الاوضاع من القوة الى الفعل لتشبه
بمبدئها المفارق كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه
جزءا من الفلك لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا
حركة خاصة من الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة

مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة منوعة تكون مبدأ
وهو من هذه الحيثية مباين الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا
يلزم في شيء من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان فاعل الاشكال
في الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة بلا التحفظ في
كل منها منفعة خاصية يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور
تسمى بالمصورة حتى احتيج الى تجشيم اعتذار لدفع لزوم كون الحيوان
كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة
تشهد على ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول
عن الوصول الى غايات منافعها يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك
وهو ظ ولا عن النفس ايضا سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان
النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم
كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف
يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا بهذه الامور واما ثالثا فلانا
الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة من صفات ابداننا ففي ابتداء
الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت ان

مشكّل الابدان وخالقها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم الاجرام كما هو راى اساطين الحكمة والتالة كافلاطون ومن قبله
من اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل في الحركة والسكون**
لما كانت الحركة من الاحوال التى تعرض الجسم الطبيعى بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما
اولا لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التى
هى الملكة على السكون الذى هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على
تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهى الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وضرب من الملائكة
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون
الوجود والقوة حاصلا له غير حاصل له هذا خلف ومن شأن كل ذى قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه



عليه وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى
الاعم يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ
الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في اربع منها كما ستمر
عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور لان معرفة
التدريج وسيرا يسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة المأخوذ
في حدها الدفعة المأخوذ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف
الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة
واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن
الجائز ان تحد الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن
الذين هما سببا هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلافه وذلك لا لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي اولا اذ
كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف تحقق التدريج على
تحقق الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار
الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة

يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه

هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بوجه

ما بديهي وقد اخذ ذلك الوجه المبدهي من كل واحد منهما في تحديد

ماهية الآخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على

الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانطباق في

تعريف الحركة على تلك الحقيقة الاتصالية والاولى ان يقال ان المأخوذ في تعريف

الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف

الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لان التي قصد تحديدها

انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي ...

اعلم ان لفظة الحركة تطلق على معنيين احدهما كون الشيء بين المبدء

والمنتهى بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا

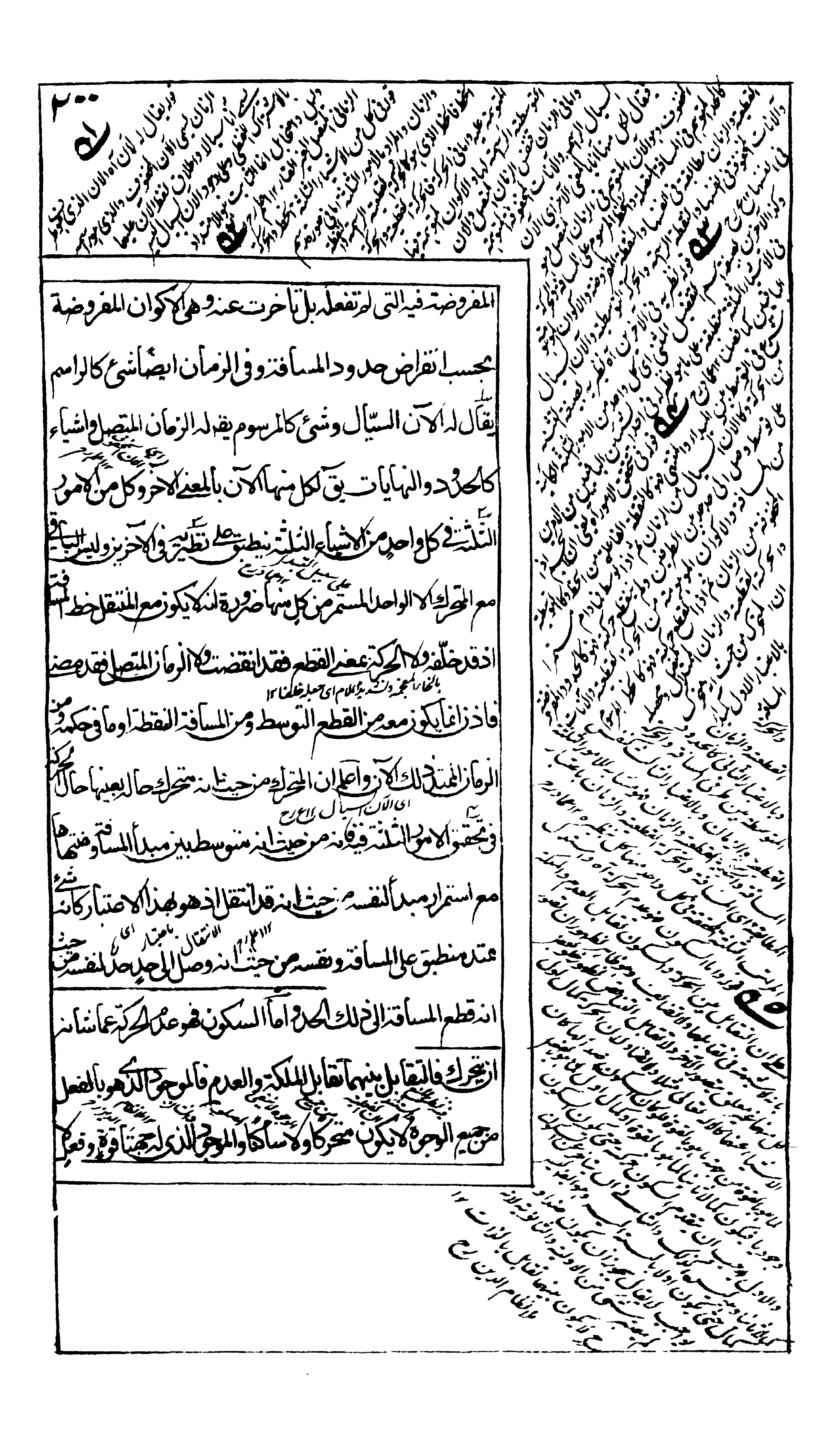
بعده فيه بخلاف حدي الطرفين فهذا هو حقيقة الحركة وهو صفة واحدة

شخصية غير متغيرة بتبدل حدود التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في

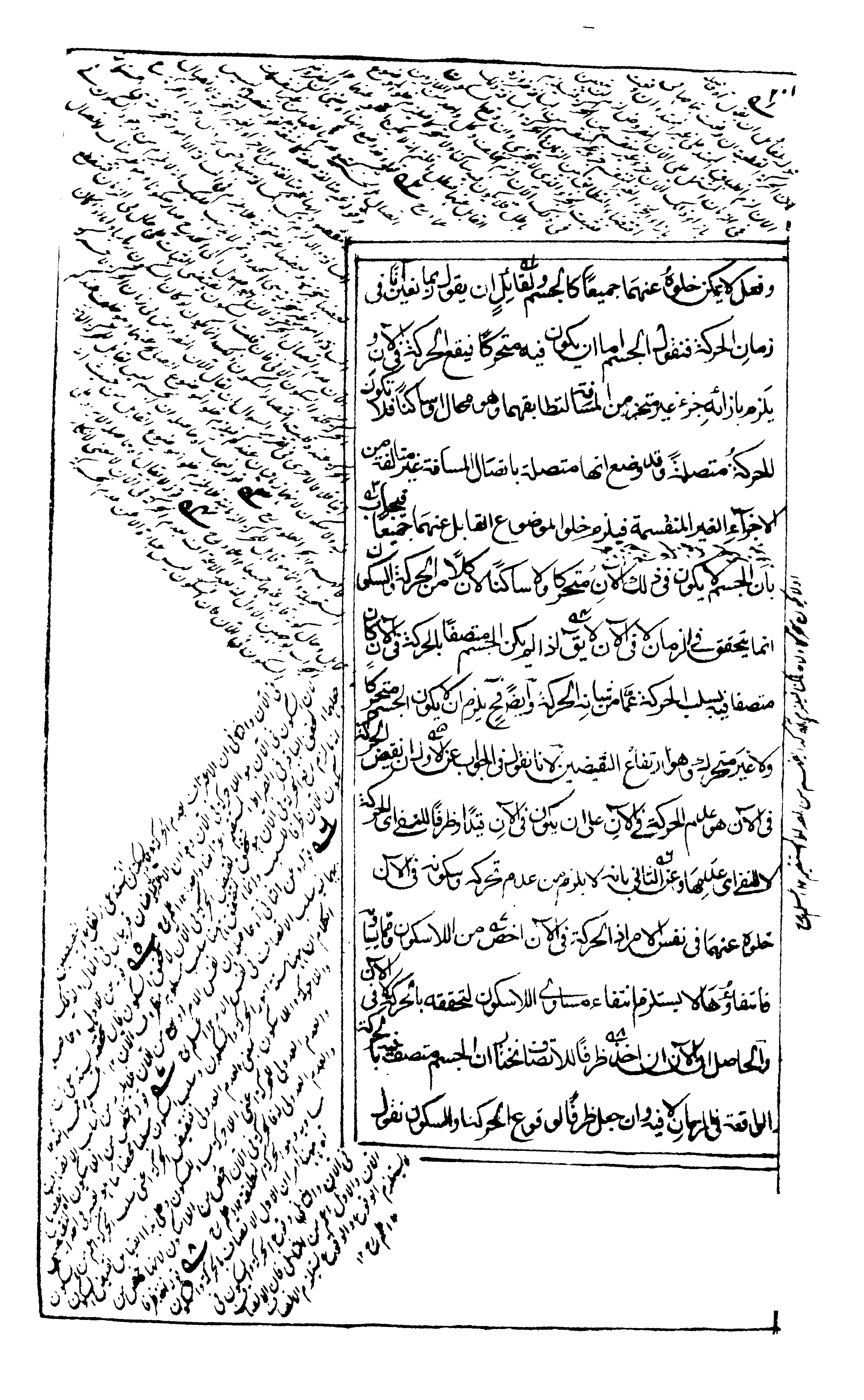
حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان

بحسب ذاته واحدا شخصيا مستمرا لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة

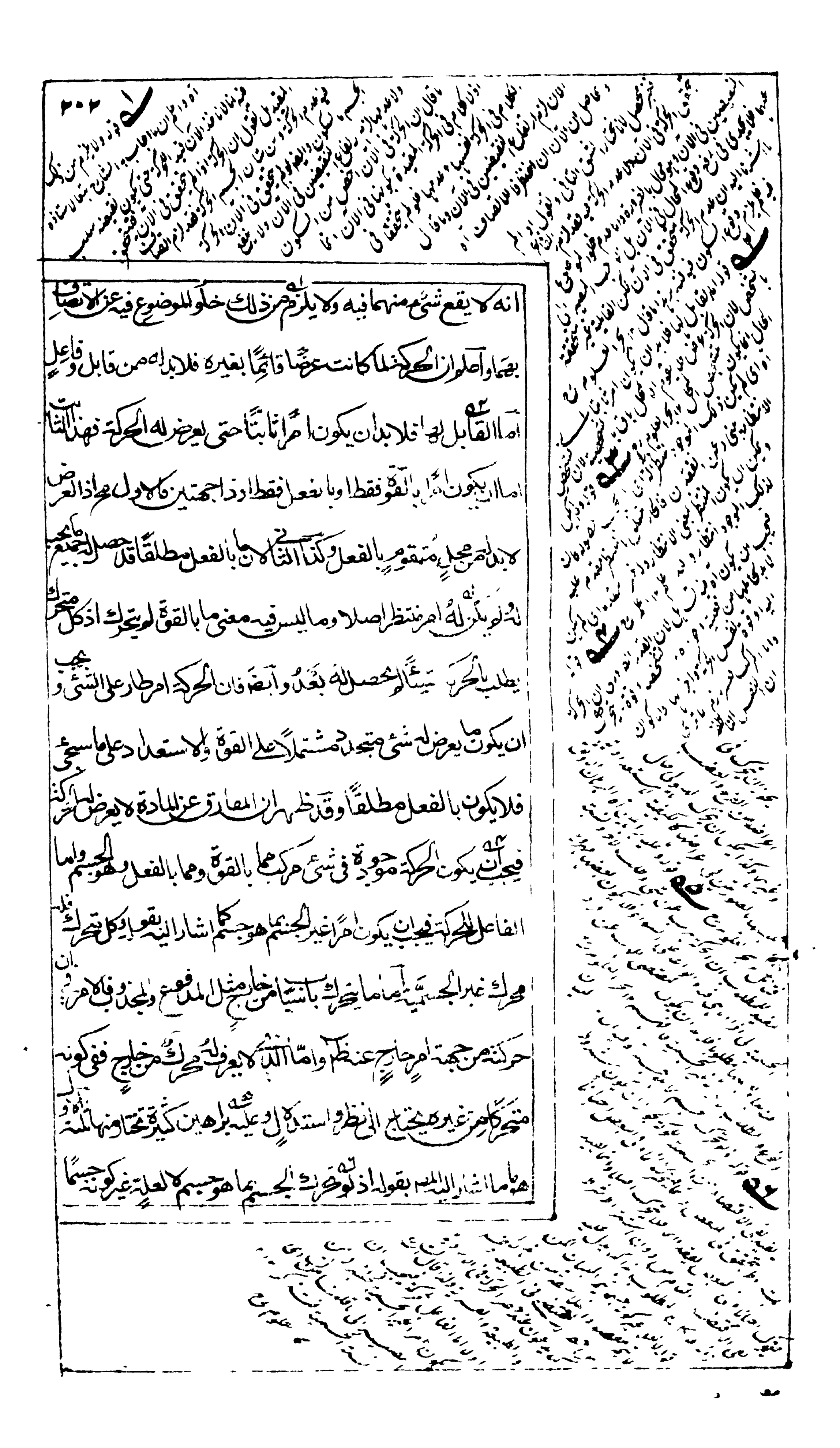
غير المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما بغير نهاية بالفرض اذ له حدود
بالقوة من جهة تعينها موافاة حدود المسافة فهو مستمر بحسب الذات غير
مستقر بحسب النسبة الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل
نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون
من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له نحو من
صرافة القوة ومحوضية الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما
بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب
ذاته واختلاف نسبته الى حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة
منقسم بانقسامها الى حدودها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول
الحركة التوسطية والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة
المتنقلة كرأس مخروط مماس للسطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا
فقد يعرض النقطة بسببها متنقلة يحصل من استمرارها على ذلك
السطح خط يفرض فيه نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلة له او اجزاء
بل متأخرة عنها ففي الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة القطعية المتصلة
وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط



المفروضة فيه التي لم تفعله بل تأخرت عنه وهي الاكوان المفروضة
بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شيء كالراسم
يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء
كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور
الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخرين وليس الباقي
مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المتنقل خط المسافة
اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى
فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة او ما في حكمها ومن
الزمان المتصل ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حاله بعينها حال الحركة
في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها
مع استمرار مبدأ لنفسه من حيث انه قد انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء
ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد حد لنفسه من حيث
انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه
ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي هو بالفعل
من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهتا قوة وفعل



وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم وللقائل ان يقول انا نعين آنا في
زمان الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن و
يلزم بازائه جزء غير متجزئ من المسافة لتطابقهما وهو محال او ساكنا فلا تكون
للحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متألفة من
الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب
بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون
انما يتحقق في الزمان لا في الآن لا يقال اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان
متصفا فيه بسلب الحركة عما من شأنه الحركة وايضا يلزم ان لا يكون الجسم متحركا
ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة
في الآن هو عدم الحركة في الآن على ان يكون في الآن قيدا ظرفا للمنفي اي الحركة
لا للنفي اي عليهما وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن
خلوه عنهما في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون في الآن وما يساويه
فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة في الآن
والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف بالحركة
الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة والسكون نقول



انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو للموضوع فيه عن الاتصاف
بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من قابل وفاعل
اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت
اما ان يكون ثابتا بالقوة فقط او بالفعل فقط او ذا جهتين والاول محال اذ العرض
لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثاني لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يمكن
له ولم يبق له امر منتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك
يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طار على الشيء و يجب
ان يكون ما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سيجيء
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو الجسم واما
الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله اذ كل متحرك
فله محرك غير الجسمية اما ما يتحرك بانسياق من خارج مثل المدفوع والمجذوب فلان امر
حركته من جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذي لا يعرف له محرك من خارج ففي كونه
متحركا من غيره محتاج الى نظر واستدلال وعليه براهين كثيرة نحتاج منها الى
هنا ما اشار اليه الشيخ بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لا لعلة غير كونه جسما

جسما لكان كل جسم متحيزا كالاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كاذب لسكون

بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت ان المتحيز

هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول هذا البرهان

منقوض بقولنا ان البياض لو كان اللون الذي يقارن بياضا لذاته لكان كل

لون بياضا وليس كذلك في كون اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نفرق

ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة

يمكن ان يجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا بفصل من الفصول

بل بالنفس طبيعته وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه جوهر

متكم غير داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا

المعنى غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو

بهذا المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن شيء اخر

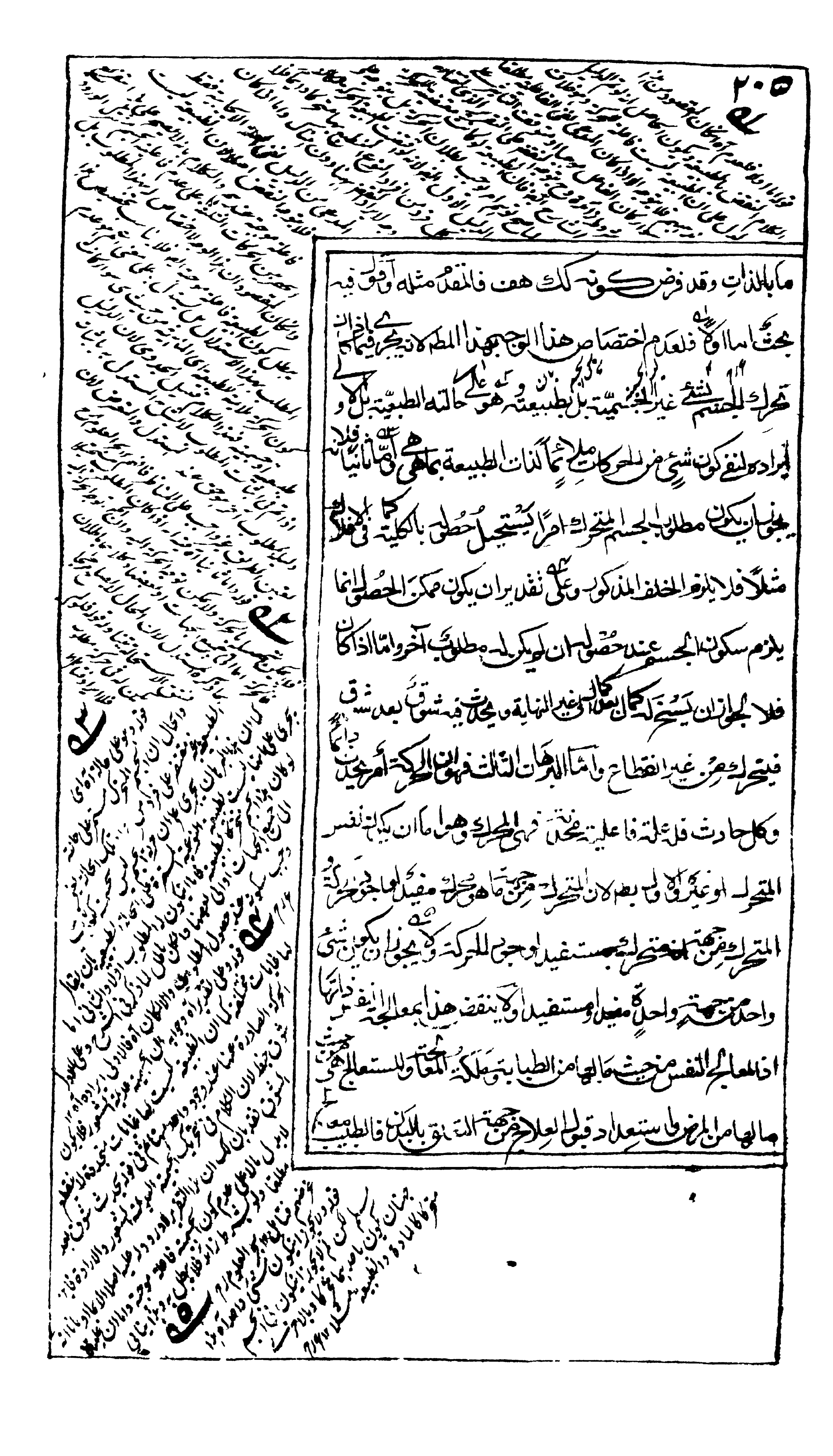
بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في

الخارج والا لما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية

الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض

وعمق بلا شرط ان لا يكون غيره هذا او يكون واذا اخذ هكذا فكونه داخلا او تغذيا

لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحشائش
المتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة بالجنسية انه جوهر ذو اقطار ثلثة وان لم
يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن اتحادها
لهاذات الا ان تتنوع بالفصول فلا يوجد في الخارج لونية وشيء آخر غير اللونية يكون
يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى غير الجسمية
الا ان تكون حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل
هذا الجنس جسما دون ذلك للجسم لا فصول في الذهن فقط واما البرهان
الثاني فهو انه لو تحرك جسم من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر غيره في يوجب
بطلان حركته وان كان ذلك هو السكون في حيز اي حصول ما هو المطلوب بالحركة
مطلوب كان بطلان المناظر وهذه يوجب بطلان المقدم ومنهم من قرر هذا البرهان
هكذا لو تحرك جسم ما بمجرد جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان
اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة
الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح
وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب
بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانه لا يكون متحركا لذاته لامتناع زواله واما با



ما بالذات وقد فرض كونه كك هف فالمقدم مثله وفي فيه

بحث اما اولاً فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المط لانه يجري فيما اذا

تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بل بطبيعته هو على حالته الطبيعية بل لا و

المراد منه لنفي كون شيء من الحركات ملائماً لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانياً فلانه

يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك امراً يستحيل حصوله بالكلية في الاولى

مثلاً فلا يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما

يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان

فلا لجواز ان يسنح له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحصل فيه شوق بعد شوق

فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر حادث دائماً

وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فهي المحرك وهو اما ان يكون نفس

المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من حيث ما هو متحرك مفيد لوجود حركة

المتحرك من جهة المتحرك مستفيد لوجوب الحركة ولا يجوز ان يكون شيء

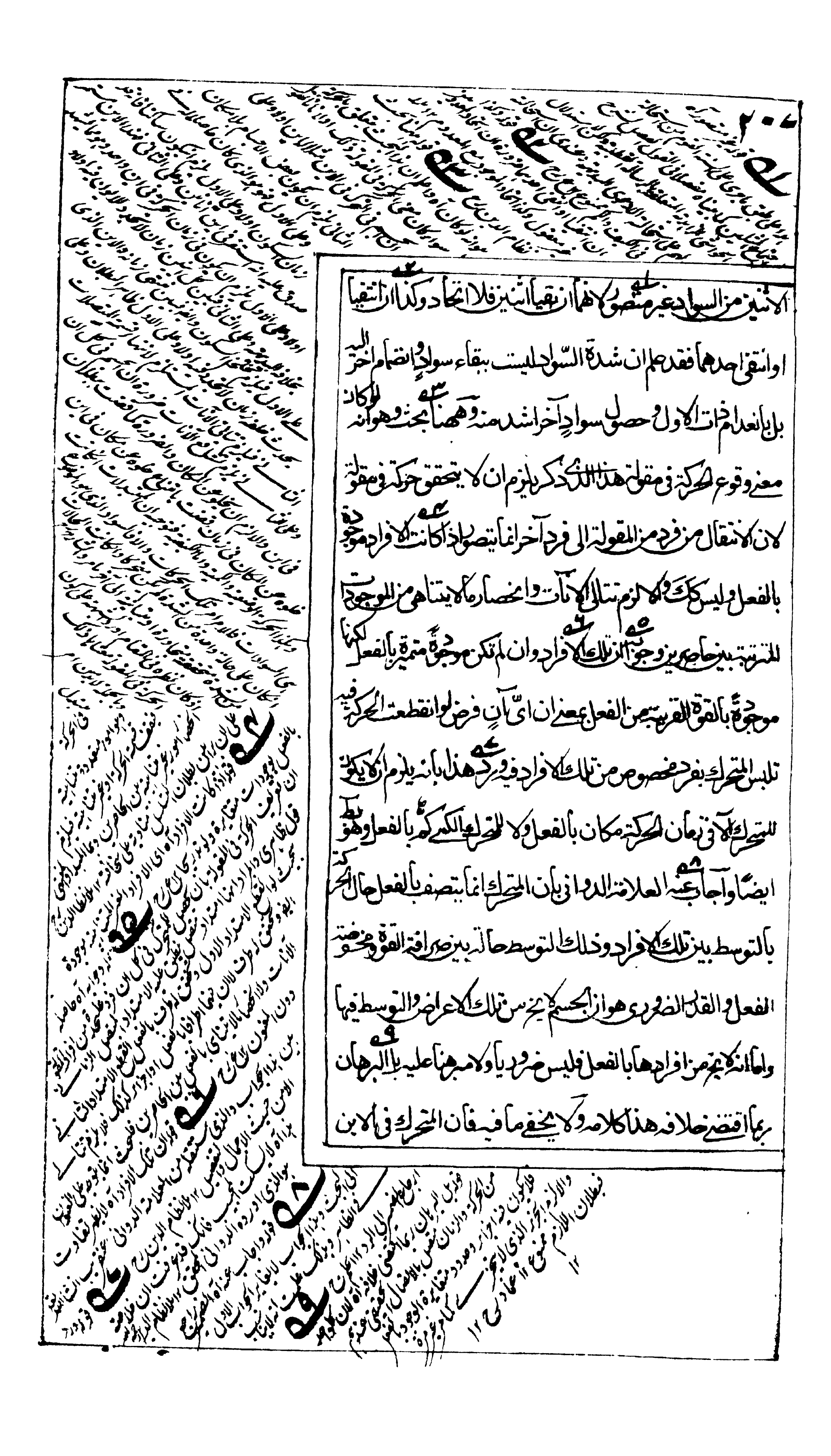
واحد من جهة واحدة مفيداً ومستفيداً ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس ذاتها

اذ المعالج النفس من حيث ما لها من الطبابة وملكة المعالجة والمستعلج هي من حيث

ما لها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب مع



والمريض متعالج فموضوع التأثير والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق
بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة
والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار امرين من هذه الستة وهما
المحرك وما فيه الحركة كما فعله المص والانسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن
المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار
مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع
في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد
الذي يكون له في آن آخر مخالفة نوعية او صنفية وقد يعتقد انها عبارة
عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا
واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد
كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها
الناقصة ولا يتاتى لاحد ان تقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان
الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيئا آخر فما اشتد السواد في سواديته
بل حصل فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد آخر فيحصل سوادان في محل
آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان وهو محال ولتعادل الاثنين



الاثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا
او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد وانضمام آخر اليه
بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان
معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة
لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة
بالفعل وليس كذلك والا لزم تتالي الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات
المترتبة بين حاصرين ووجه انّ تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها
موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد وفيه رد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الآني زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك الكمي كم بالفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو عن تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يخلو عن افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان في
ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين



مما احاط به جسم فی کل آن فرض فبالضرورة لم یتبین بالفعل والا فیلزم الخلأ

وهو مح وایضا الافلاک غیر منفکة عن الحرکة الوضعیة فیلزم

ان لا یکون لها وضع اصلا فی وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة

التی تقع فیها الحرکة لیست منحصرة فی الافراد الآنیة بل لها افراد آنیة

هی معینا السکون وافراد زمانیة تدریجیة الوجود منطبقة علی الحرکة

بمعنی القطع بل هی عینها علی مذهب بعضهم فیکون للمتحرک ما دامت الحرکة

باقیة علی اتصالها فرد واحد زمانی متصل غیر قار هو مقدار بالعرض

متضمن لجمیع الحدود التی فرضت للمتحرک فی آنات زمان الحرکة نسبته الی

تلک الحدود نسبة النقط الی الخط والخطوط الی السطح فالفرد الزمانی

حاصل للمتحرک بالفعل من دون فرض اصلا واما الافراد الآنیة والزمانیة التی

هی حدود فی ذلک الفرد وابعاضه فهی حصولها بمجرد الفرض فلا یلزم خلو الجسم عن المطلق

المتحرک فیها ولا تتالی الآنات والآنیات ولا انحصار غیر المتناهی بین الحاصرین اذ

لا یوجد فرد واحد آنی منها فی حال الحرکة فضلا عن تتابع الآنیات منها او کونها

غیر متناهیة فما قررناه وبیناه قد ثبت وتحقق عند البصیر المحدق

الحرکة القطعیة التی هی ذات هویة متکممة اتصالیة منقسمة انقساما [illegible] الی الاجزاء المتشابهة



المتشابهة في الحدود لا الاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة
او غيرها اولا فلانه وجد اخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام
متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين
المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق
بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة
لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة
التوسطية يلزم ان ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون المتحرك ينتقل من حد
الى حد اخر بلا موافاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرة غير متناهية بحسب
اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع
الحدود حد حركة وجميع المقادير طفرة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع
في جميع اجزاء المسافة ولي فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا فلا نقضا
فيما اذا فرض نقطة كراس مخروط مارة على خط من سطح فلا محالة تلاقي
تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى الخط
لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس الى
المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة

في كل آن يفرض من آنات زمان الحركة لكن لا نم انه لا موافاة لها في تلك الأزمنة

فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم ان استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان

وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق

الزماني بينهما ممكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى

الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الجوالة الى

المتصل المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها موافاة لحدود المسافة دون اجزاء

لم يكن ما يفعله برسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة متفاصلة

سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع

النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية

موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلا على وجود

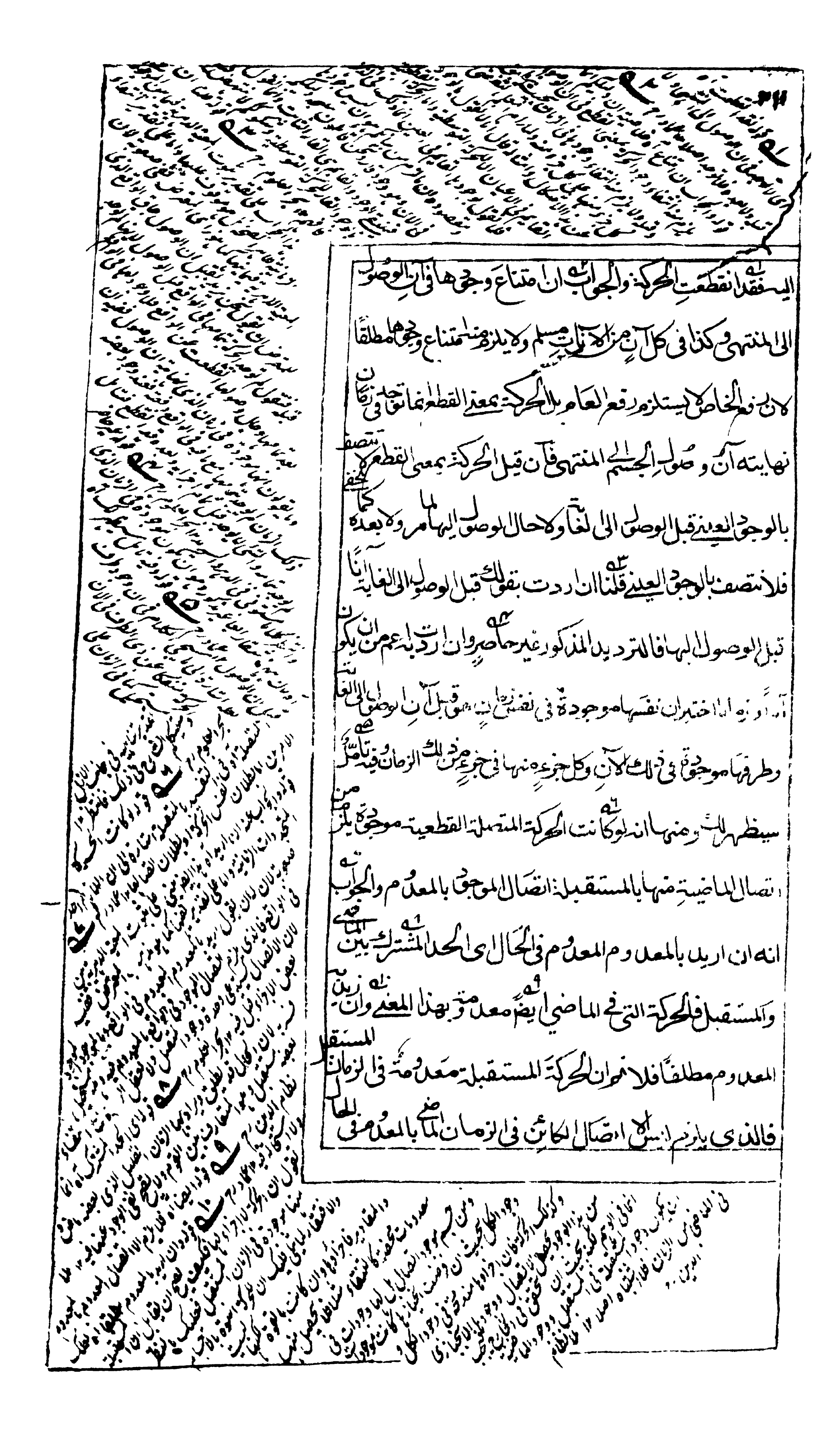
المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر

بعضا من الشبهة الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه

الحلال لها ليقاس عليها غيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال

الجسم يبتني عليها فباندفاعها تندفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل

الكتاب فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه


السبقه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول
الى المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى المنتهى لعدمها ولا حال الوصول لانتهائها ولا بعده كما لا يخفى
فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آنا
قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر وان اردت به ما هو اعم من ان يكون
آنا او زمانا اخترنا ان نفسها موجودة في نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية
وطرفها موجود في ذلك الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل
سيظهر لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم
اتصال الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب
انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين الماضي
والمستقبل فالحركة التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به
المعدوم مطلقا فلا نم ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل
فالذي يلزم ليس الا اتصال الكائن في الزمان الماضي بالمعدوم في الحال



الكائن فی الزمان المستقبل بحیث یحصل منهما موجود متصل واحد شخصی
متحقق فی مجموع الزمانین ولا استحالة فیه بل هو عین المدعی ومنها
ان الماضی من الحركة لو كان موجودا فاما ان یراد ان وجوده مقارن
لوصف المضی فیلزم ان یكون موجودا ومعدوما اذ لا معنی للمضی الا
الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فیلزم ان یكون موجودا فی آن فما لا یكون موجودا فی آن لا یكون موجودا
فی الماضی وعلی هذا یقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضی من
الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقیاس الی الآن لا فی نفس الزمان
الماضی ولا بحسب الواقع مطلقا فیسلب عنه الوجود المقید بكونه فی الآن ولا یسلب
عنه فی الآن الوجود المطلق فالآن انما یكون ظرفا لسلب وجوده فیه ولیس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود فی الاعیان وبین المعنیین فرق بعید وكذا القول
فی المستقبل من الحركة حركة فی الكم كالنمو وهو ازدیاد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر علی وجه یكون للزیادة مدخل فی الاصل مداخلة لاجزاء
الجسم فی الاقطار علی نسبة طبیعیة كما یكون فی سن الحداثة فقولنا ازدیاد
مقدار الجسم شامل للتخلخل فخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا علی

على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل فيخرج الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج بقولنا مداخلة اجزاء الى الجسم الاقطار
خرج السمن فانه في العرض والعمق بقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع
الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء
عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة وعليك بمقايسة قيوده
على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت
او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة فقط او المادة فقط او المجموع
اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة
انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو ان اما ان يكون الثابت كل المادة
او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل و التغير انما يقع في الزوائد و الاول باطل
لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه آخر والجسم غير باق مع الفصل
والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وتشبه فان صار الكل متصلا
واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض آخر بجواز التبدل و التغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم
يتصل ولم يحصل معه لوا[حد] ما صار غذاء له وكلا منافيه واما الثالث وهو ان يكون الباقي

مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية فح

لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة

اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى

غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم في هذه

الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور

وهو محال ويمكن ان يجاب عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

الحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب لظهور كمالات

تلك الصورة فالمتحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة

النوعية واما قولهم ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت بالاصل

وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل

فجوابه ان الاصل بما يتميز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه من الصورة

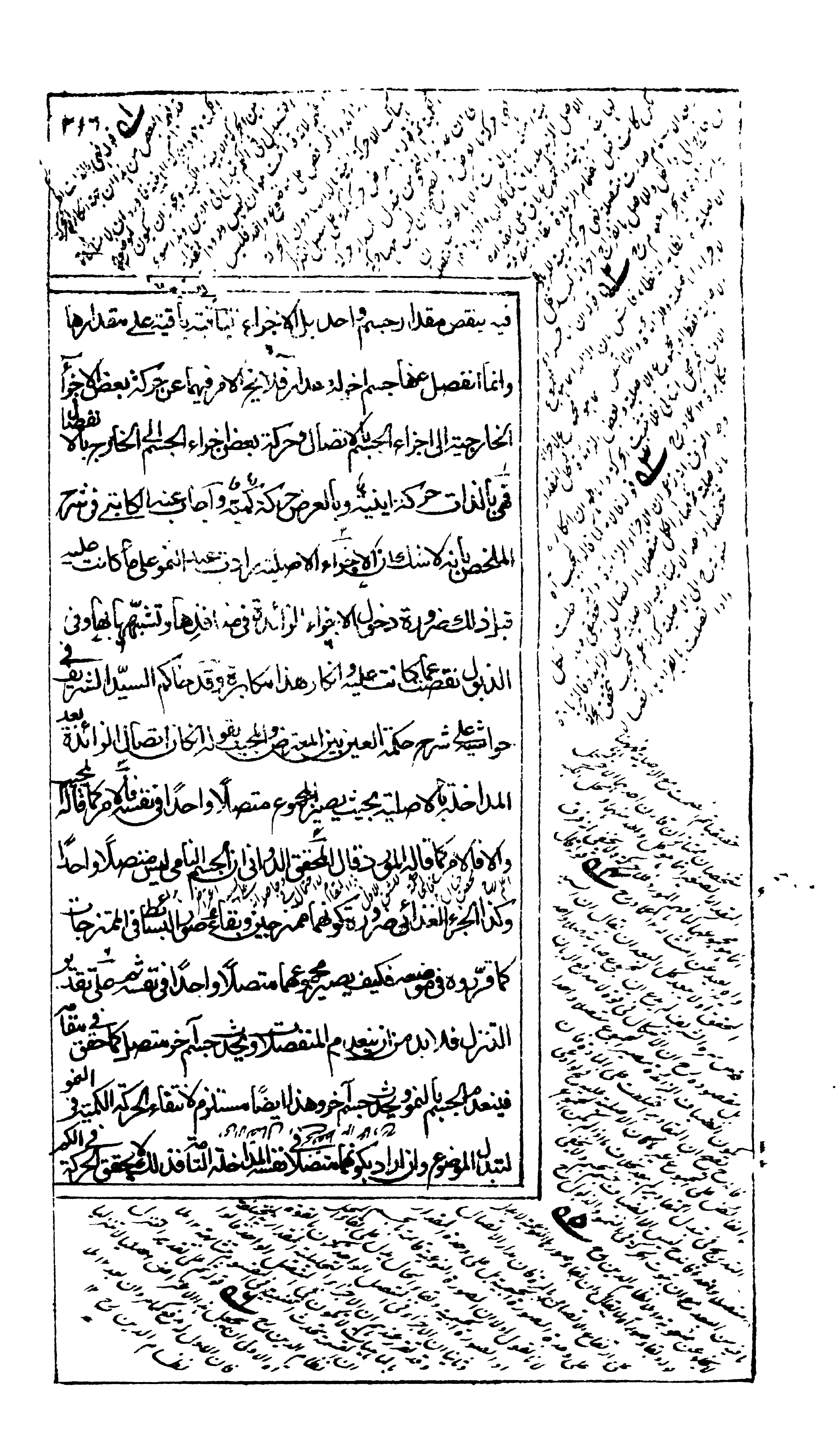
النوعية مبداء لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات

والنقصانات كالصفات المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام

الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء من كون في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة

وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادته لا المادة المقيدة

ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة
اخرى حصل المجموع اعظم مما كان ولا اعني النماء الا هذا فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في
النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال تشخص منه وحدوث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية
المتشخصة ويكون مراده من النوع هو المتنوع على طريقة المشائين المشهورة
على ان المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة
رايهم فكيف يكون شيء واحد قابلا وفاعلا الا انا نقول هي محركة من حيث
ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة الاولى ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين
بوجه آخر وهو ان اثباتهم الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد بدن الانسان
حيث الدوام واثبات ان نفسه غير جرمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية
واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في
الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة
فليس هاهنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضم جسم ذي مقدار الى جسم
آخر مثله والذبول انما هو تحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانتقاص عنه فليس



فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها
وانما انفصل عنها جسم آخر لذا هذا ما قد لا يخلو الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء
الخارجية الى اجزاء الجسم للاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال
فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح
الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية ازدادت عند النمو على ما كانت عليه
قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها وفي
الذبول نقصت عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في
حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد
المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب
والا فالامر كما قاله المورد فقال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا
وكذا الجزء الغذائي ضرورة تكونهما من ممتزجين وبقاء صور البسائط في الممتزجات
كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير
التنزل فلا بد من ان ينعدم المنفصل ويحدث جسم آخر متصل كما حقق في مقامه
فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في النمو
لتبدل الموضوع وان اراد بكونهما متصلا في نفسه المداخلة التامة فذلك لا يحقق الحركة في الكم

في الكون ضرورة انه لم يركب بمقدار جسم الحد اصلاً اذ للمقدار الزائد قائم

بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة بتبعيت عيارية ولقائل ان يقول الاتصال

ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسماً واحداً طبيعياً منقسماً الى اجزاء

مقدارية متشابهة للماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركباً

من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان

يتحقق بين الغذاء والمغتذي بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيهاً بالمغتذي

والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية

والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال

بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب انعدامهما وانما يوجب ذلك الاتصال

بالمعنى الآخر وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول حركة

كمية موضوعها باق بعينه فان زيداً الطفل بعينه زيد الشاب ان عظمت

كذا زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان تغيرت جثته والسر في ذلك ان العظم

والصغر في مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال

في ان موضوعهما شخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بان المراد

بقول من قال زيداً الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجدي نفعاً

اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان ريد تشخص البدن بعينه كذلك

البدن فهم كيف وتبدل كثير من اجزائه الاول وانضم الى ما بقي اكثر منه فاقول له

ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار

الذي يكون به جنسًا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه

قبل هذا وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية

محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق

عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها

فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع في

افراد المقولة عليه لا يق لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقولة غير

قار بناء على ما هو المحقق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي ما فيه

في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرًا في الزمان مع انه

يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير

مجتمع الاجزاء حدوثا وبقاء معًا لا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه

الجسم وان كان تدريجي الحدوث ولكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من

مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما او سطح الجسم التعليمي الحاكم

الحادث ان قصد به ثبوت شيء وفيه نظر اما اولاً فلان معنى ازدياد الشيء

في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينه

وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف

وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والفصل عليه

والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء

بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلاً له في

آن آخر سابق عليه او لاحق به فاذن يمكن ان يكون في الجسم حادثة متدرجة

مجتمعة واما ثانياً فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة

الكرة على السطح المستوي فانه يصحح الحدوث والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب

بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه

دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل اذ ما من شيء

من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت فعدم القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة

اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن والهزال

من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون

الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود

مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى

الانتقاص اما ان تكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول والهزال او لا

يكون كذلك وهو التكاثف وقد حركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء

صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك الحركة

لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى ان محل

يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك مما لا يتصور وحركة في الاين

وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج

وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة

فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه وما في حكم مكانه من نسبة الى غيره من الاجسام ملازم

كله مكانه فهذا اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم

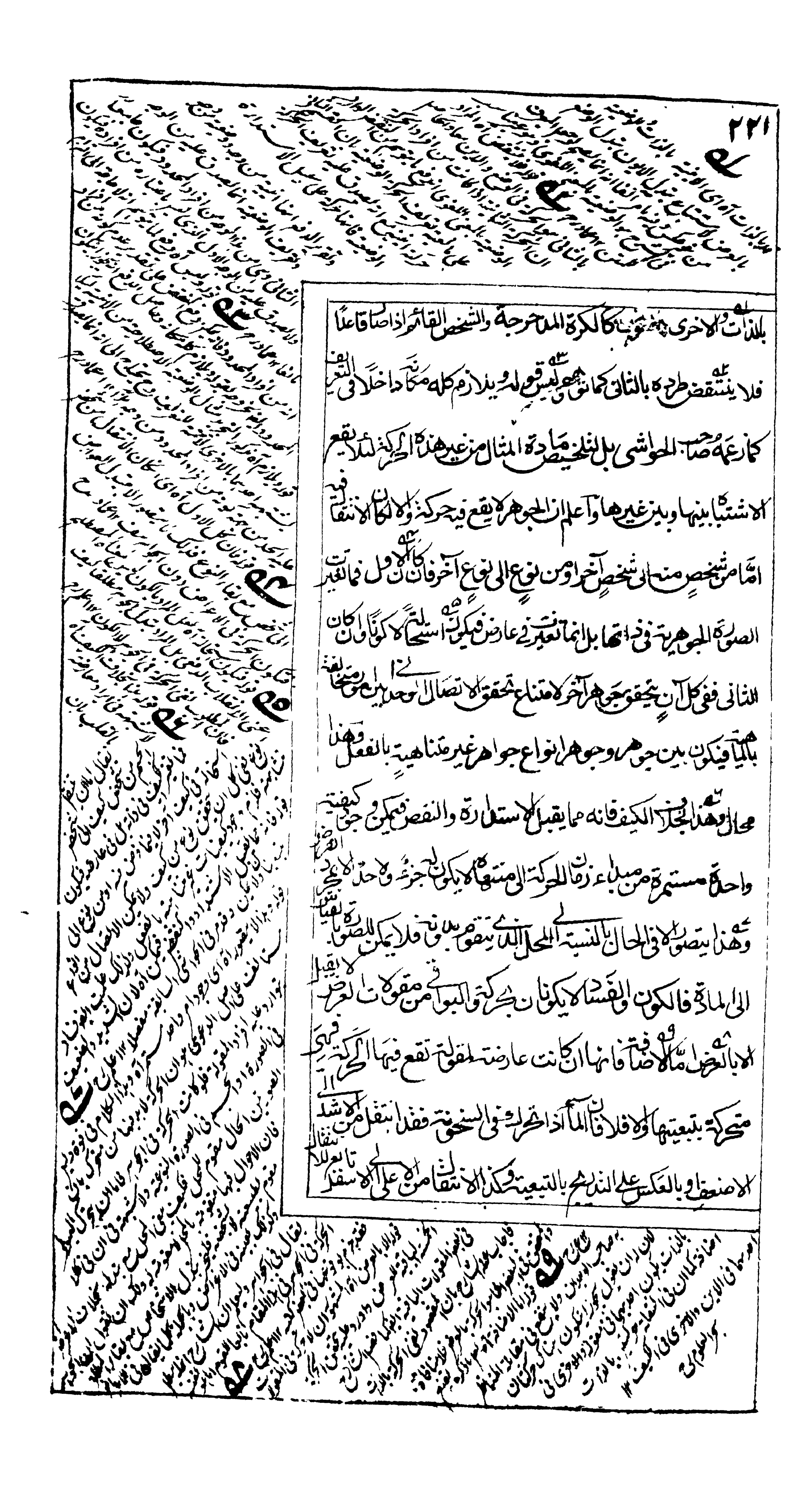
يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة فلا ينتقض

عكسه بالكرة المدحرجة واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة

على احد اقطاره بشرط ان لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول

او القصر اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة مطلقا والمخروط القائم اذا تحركا

على سهمهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكن احدهما تكون بالذات



بالذات والاخرى بتبعيتها كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعداً فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كله مكاناً داخلاً في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل لتلخيص مادة المثال من غير هذه الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة والا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كوناً وان كان الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الوحداني من متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل الاستدارة والنقص فيمكن وجود كيفية واحدة مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه لا يكون له جزء ولا حد الا بحسب الفرض وهذا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يتصور منه ولا يمكن للصورة بالقياس الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والبواقي من مقولات العرض لا تقبل الا بالعرض مثل الاضافة فانها ان كانت عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي متحركة بتبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل

من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر يتبع الانتقال الكمي ومن الاشرف

في الوضع الى الاخس فيه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحال فيه

انما هو اولاً في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولاً في العمامة

بحسب الاين ثم في التعمم وفي السلاح ثم في التسلح واما متى فان وجوده للجسم

بتوسط الحركة فان كان حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لكان للمتى متى اخر

هو حال او واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيأة

قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج عنها وترك

لها بل امعان في تلك الهيأة مثلاً كان الحركة من التسخن الى التبرد وكان

الجسم حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد تحرك في

ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير مقولة ان ينفعل هذا ما

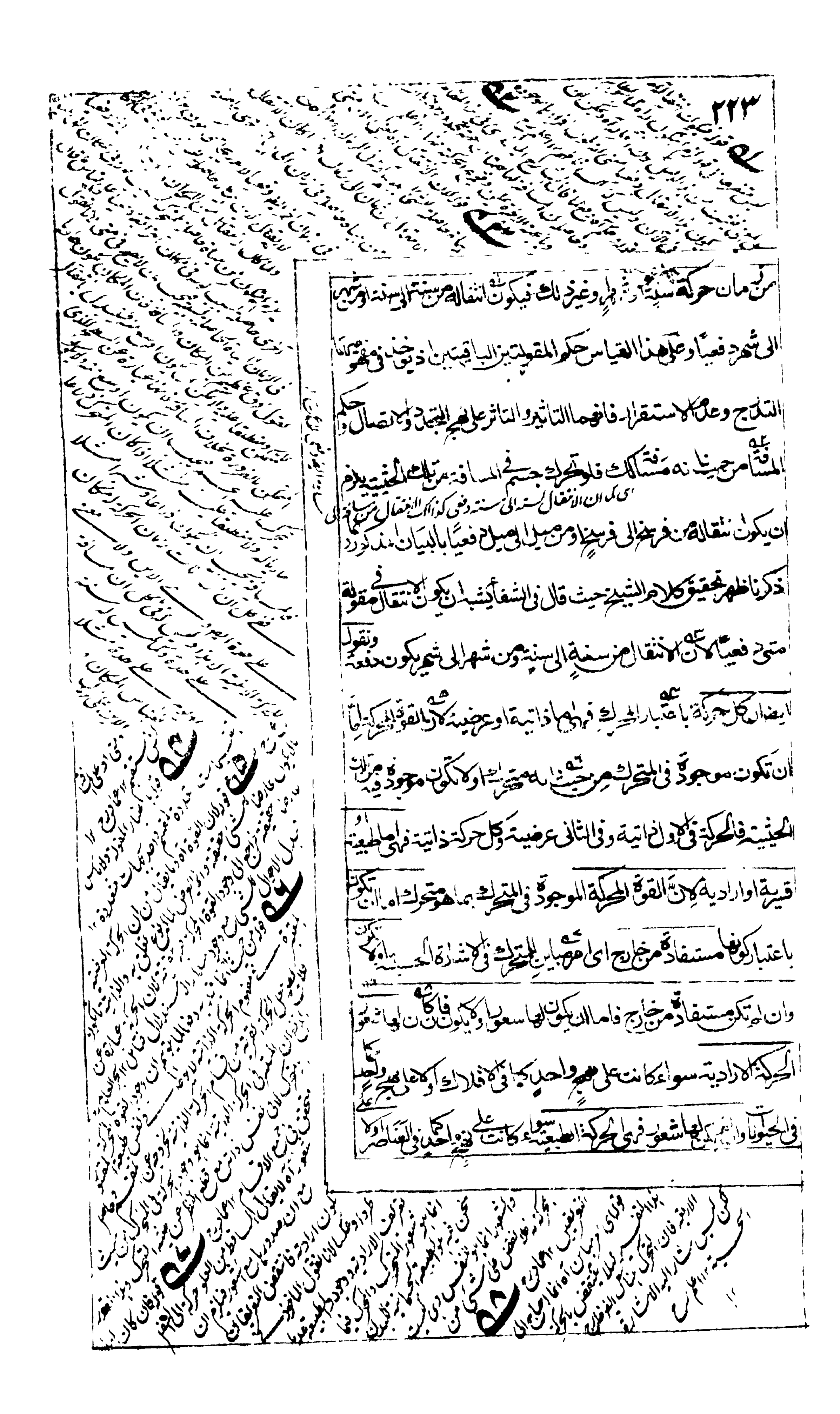
لهمينار في التحصيل في نفي الحركة في مقولتي ان يفعل وان ينفعل واقول توضيح

ان الحركة في كل مقولة ما عبارة عن ان يكون للموضوع في كل ان من انات زمان

تلك الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور في غير القارة من المقولات كمقولة

متى وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيأة غير مستقرة من حيث انها غير مستقرة

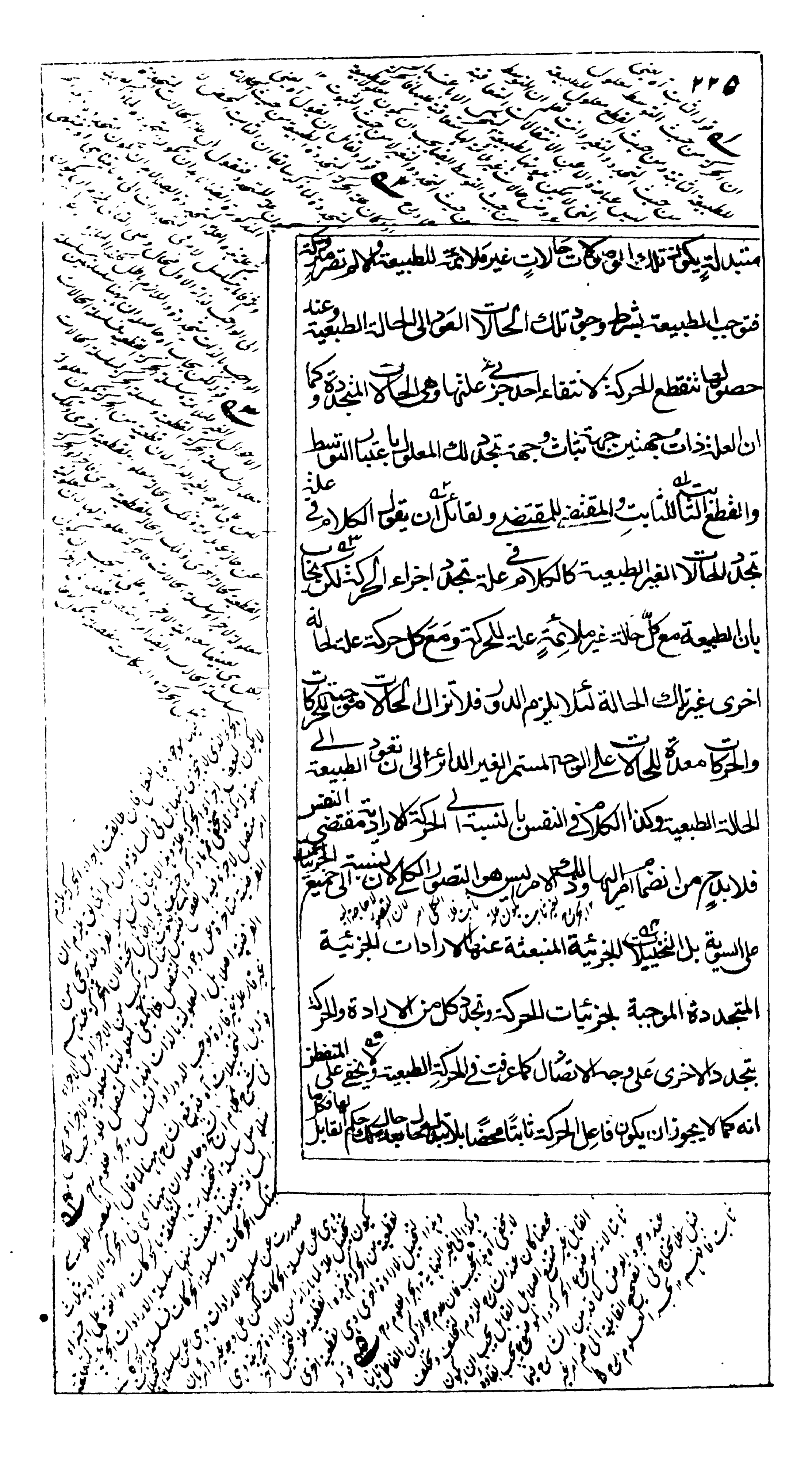
كالحركة والزمان فلو تحرك شيء في مقولة متى مثلاً يلزم ان يكون له في كل ان يفرض من زمان



من زمان حركة سنية او شهرية او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر
الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ توجد فيهما
التدريج وعدم الاستقرار فانهما التأثير والتأثر على نهج التجدد والاتصال وحكم
المتى من حيث انه مسافة للحركة فلو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم
ان يكون انتقاله من فرسخ الى فرسخ ومن ميل الى ميل دفعيا بالبيان الذي ذكرنا
ذكرنا ظهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في مقولة
متى دفعيا لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول
ايضا كل حركة باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما
ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك
الحيثية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او
قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي من مباين المتحرك في الاشارة الحسية او لا تكون
وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان فهي
الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في الافلاك او على نهج مختلف
في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا



نهج واحد كما في النباتات ان كان مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري اليها
بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او للميل القسري
لانتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك ومما يناسب هذا المقام ان الحركة لما كانت امرا متجددا
الذات امتنع لها الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم
تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على صرافتها كان
مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث
انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا ففي اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب
تبدل الاحوال لا يقال للحركة حيثيتان احدهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم
بين مبدأ المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة
الى آخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة مقتضية
غير ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية
الاخرى وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه
الى تلك عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي امران احدهما
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة متبدلة



متبدلة التي يكون تلك الحركات لحالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تصر متحركة
فتوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند
حصولها تنقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وكما
ان العلة ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار التوسط
والقطع له ثبات الثابت والمقتضي للمقتضي ولقائل ان يقول الكلام في علة
تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة لكن يجاب
بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة لحالة
اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات
والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر الغير الدائر الى ان تعود الطبيعة الى
الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية مقتضى النفس
فلا بد من انضمام امر اليها ودوام الارادة ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات
على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة عنها الارادات الجزئية
المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة
يتجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى على المتفطن
انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حالة كذلك حكم القابل

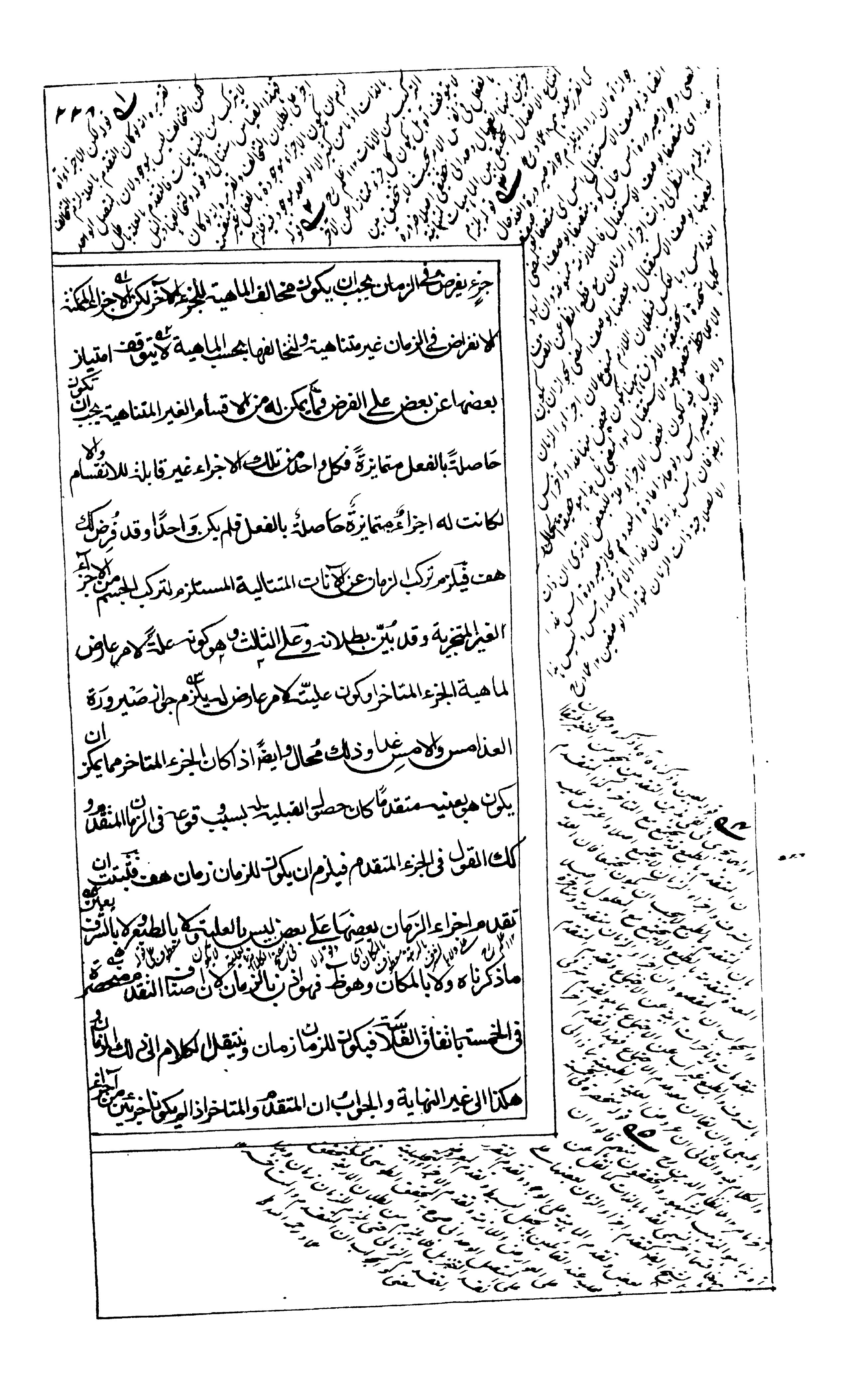
يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل

فصل في الزمان

مطالب هذا الفصل ثلثة الاول لتنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية وقبل الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا منهم من جعله جوهرا قدسيا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها فهذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاولى انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر عن الموجود وهو باطل بالبديهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان لا محالة واما الان

الحجة الثانية

الغير المنقسم المحفوف بهما لم يكن له وجود اصلا اما عندنا فلانه طرف الزمان
والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما عند
مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذي الطرف والزمان
عندهم غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم
من الوجود في الآن او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع
الاعم فكما ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان
او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا
في الماضي او في المستقبل او في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان
الزمان موجودا لكان بعض اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية
لا تكون بالذات اما اولا فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول
مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما ثانيا
فلان الجزء المفروض علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم
ماهيته او لامر عارض له ونقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم
لماهيته او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما
متخالفين بحسب الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال وكل



جزء يفرض في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة

الانفراض في الزمان غير متناهية ولتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز

بعضها عن بعض على الفرض فيما يمكن له من الانقسام الغير المتناهية يجب ان تكون

حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا

لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك

هف فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء

الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض

لماهية الجزء المتاخر وكون عليته لامر عارض ليس يلزم جواز صيرورة

الغد امس والامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان

يكون هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم

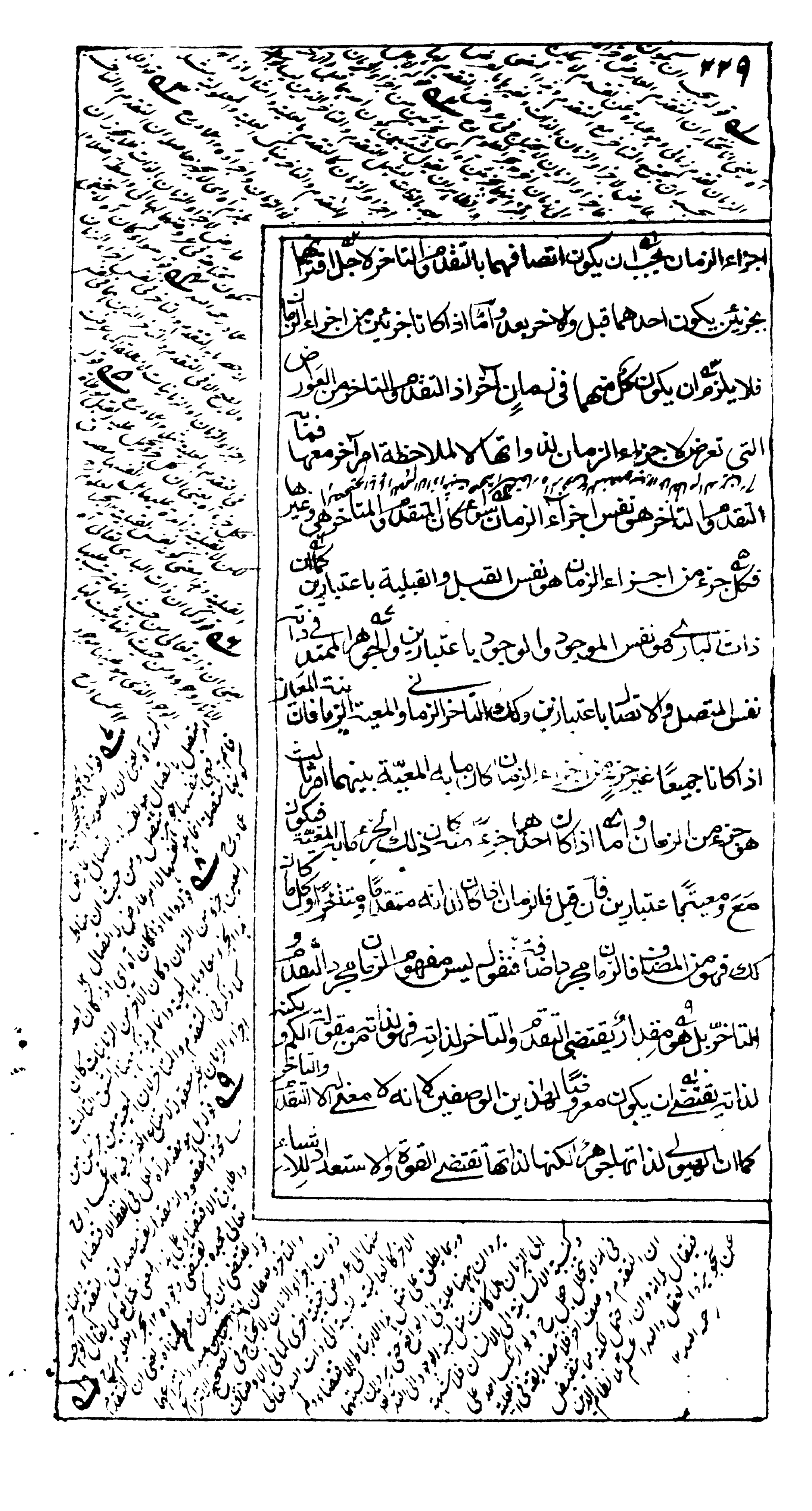
وكذلك القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان

تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف

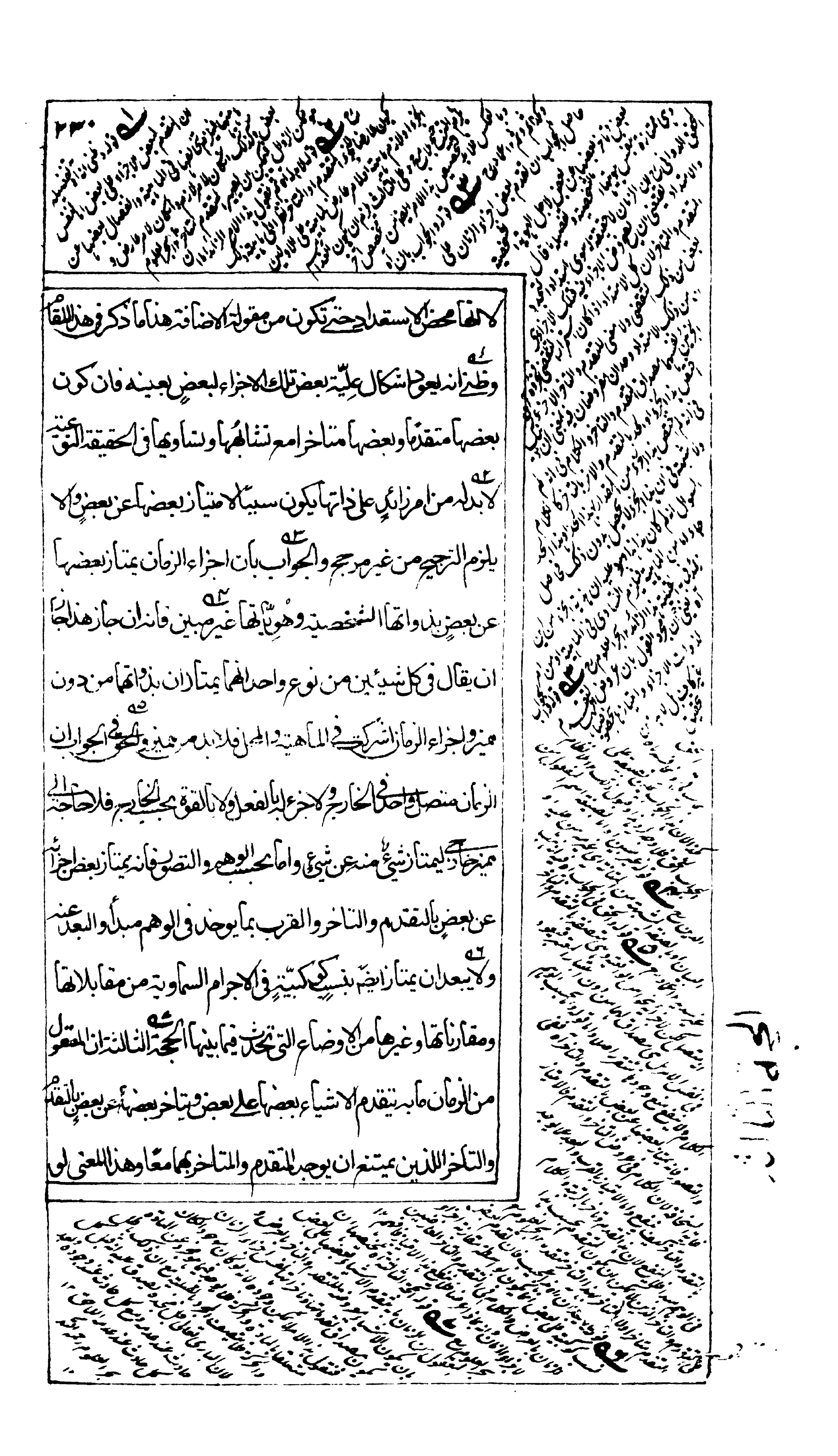
ماذكرناه ولا بالمكان وهو ظ فهو اذن بالزمان لان اصناف التقدم منحصرة

في الخمسة باتفاق العقلاء فيكون للزمان زمان وننقل الكلام الى ذلك الزمان

هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزئين من اجزاء



اجزاء الزمان يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل اقترانهما
بجزئين يكون احدهما قبل والاخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان
فلا يلزم ان يكون لكل منهما في زمان اخر اذ التقدم والتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذاتها لا لملاحظة امر اخر معها فما به
التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي وغيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان
ذات الباري هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته
نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان
اذا كانا جميعا غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امرا ثابتا
هو جزء من الزمان واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء مما به المعية فيكون
معا ومعينا باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا او كان كل ما
كذلك فهو من المضاف فالزمان مجرد اضافة قلنا ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم
والتاخر بل هو مقدار يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم لكنه
لذاته يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كما ان الهيولي لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء



لانها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا ما ذكر في هذا المقام
وظني انه يعود اشكال علية بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان كون
بعضها متقدما وبعضها متاخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية
لابد له من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا
يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها
عن بعض بذواتها المتخصصة وهو انها غير صحيح فانه ان جاز هذا لجاز
ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذاتهما من دون
مميز واجزاء الزمان اشتركت في الماهية النوعية فلا بد من مميز والحق في الجواب ان
الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى
مميز خارجي ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه
عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوجد في الوهم مبدأ والبعد عنه
ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كونية في الاجرام السماوية من مقابلاتها
ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول
من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض بالتقدم
والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى لو

لو كان موجوداً لكان متعلقاً بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان
هذا المعنى يوجد فى غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارى تعالى يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده
فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع
وجردنا النظر الى ذاته تعالى كان موجوداً مع عدم الحوادث وهو الآن موجود
مع وجودها فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء
بلفظ القبل وياء النسبة وتاء المصدرية والضمير المجرور اسم كانت كذا للفظة المعية اسم كانت وخبره قوله
ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه
الحركة والتغير علمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على
وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارى تعالى الى جميع الموجودات
نسبة واحدة هى المعية الغير الزمانية ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى
البارى القيوم فكانها توجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلا فى
المجردات ١٢
زمان واما كائناتها فكلاًّ فى زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد
المادیات وحق العبارة فكل ١٢
وعن نسبته تعالى الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى
بعض بمتى واما حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان
يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو

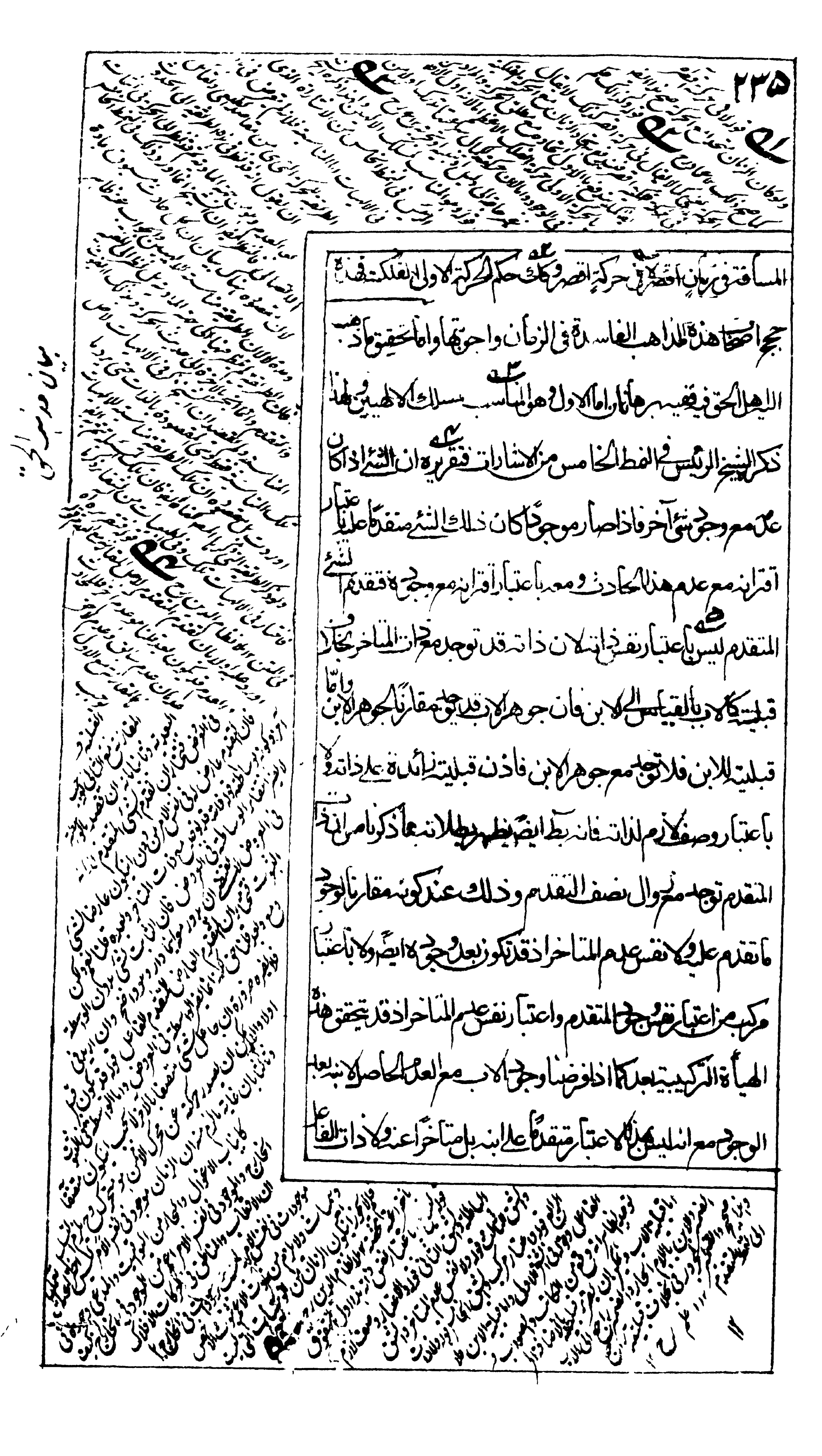
واجب الوجود لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية فقد لزم من فرض
عدمه فرض وجوده فيتحقق العدم على الزمان متناقض والجواب ان استحالة
نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم وواجب الوجود
لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يأبى لذاته ان لا يوجد اصلا
وان يأبى لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا واما ظن كون الزمان جوهرا قائما
بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب الى فلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون الزمان
مقدارا للحركة قالوا لو لم يقع في نحو ذات الزمان تغير اصلا لم يتغير نسبته
الى المتغير انما لم يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه الا الدوام
والاستمرار وان وقع فيها شيء منها حصلت فيه قبليات وبعديات لا من جهة التغير في
ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستبعدوا ذلك
الرأي ايما حيث قال في شرح عيون الحكمة ان المناصرين لمذهب ارسطاطاليس
في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق المباحث المتعلقة
بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عندي في الزمان



في الزمان وفي المدة هو مذهب أفلاطون وهو أنه موجود قائم
بنفسه مستقل بذاته فإن اعتبرنا نسبة ذاته إلى ذوات الموجودات
الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وإن اعتبرنا
نسبة ذاته إلى ما قبل حصول الحركات والتغيرات فذلك هو الدهر
الداهر وإن اعتبرنا نسبة ذاته إلى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان
وقال أيضاً وأما مذهب أفلاطون فهو إلى المعالم البرهانية الحقيقية أقرب
وعن ظلمات الشبهات أبعد ومع ذلك فالعلم التام ليس إلا عند الله تعالى
والجواب أن هذا الظن ينفسخ بما أسلفنا من تحقيق ماهية الزمان وأنها مقدار
لما هو ذو تقدم وتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بأمر متغير لذاته بعضه فات وبعضه لاحق ومثل هذا الأمر الذي
وجوده على سبيل حدوث أمر فأمر لا يكون إلا ماديًّا فالزمان يتعلق بالمادة بتوسط
الحركة فلا يكون مفارقاً كيف ولو لم يكن الزمان منقضياً سيالاً في ذاته لكان
الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث في زمن الطوفان ح لا يكون بين الأشياء تقدم وتأخر
وهو مما يدفعه العقل وبالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدماً ومتأخراً بالذات
لم يوجد التقدم والتأخر في شيء من الأشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان وإذا كان



الزمان منقضياً متجدداً لذاته استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات من
المادة اذ لا تجدد ولا سنوح في عالم القدس فضلاً عن ان يكون هو بنفسه جوهراً
قائماً بذاته مفارقاً عن المادة ووهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك الاعظم
زعماً ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير حقيتهما
لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من جعل الزمان
نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد و
الحركة ايضاً كذلك والجواب اما اولاً فبان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان
واما ثانياً فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي والتجدد في الزمان بالذات
وفي الحركة بالعرض كما هو رأي الجمهور او بالعكس كما هو رأي البعض الثاني ان كل متحرك
يتحرك لا يخلو عن زمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوهاً من المغايرة
والفرق بينهما ابين مع كونهما واحداً منها ان الزمان قد يؤخذ في حد الحركة السريعة
دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان
اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معاً ولا يكون زمانان معاً ومنها ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتان قد تختلفان في الزمان
وما به الاختلاف غير ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة



المسافة في زمان اقصر في حركة اقصر وكذلك حكم الحركة الاولى العلة فهذه

حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق مذهب

اهل الحق ففيه مبحثان اما الاول فهو المناسب لمسلك الالهيين ولهذا

ذكر الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان

عدمه مع وجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه باعتبار

اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء

المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر كما في

قبلية الاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن واما

قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا

باعتبار وصف لازم لذاته فانه بط ايض يظهر بطلانه بما ذكرنا من انه قد

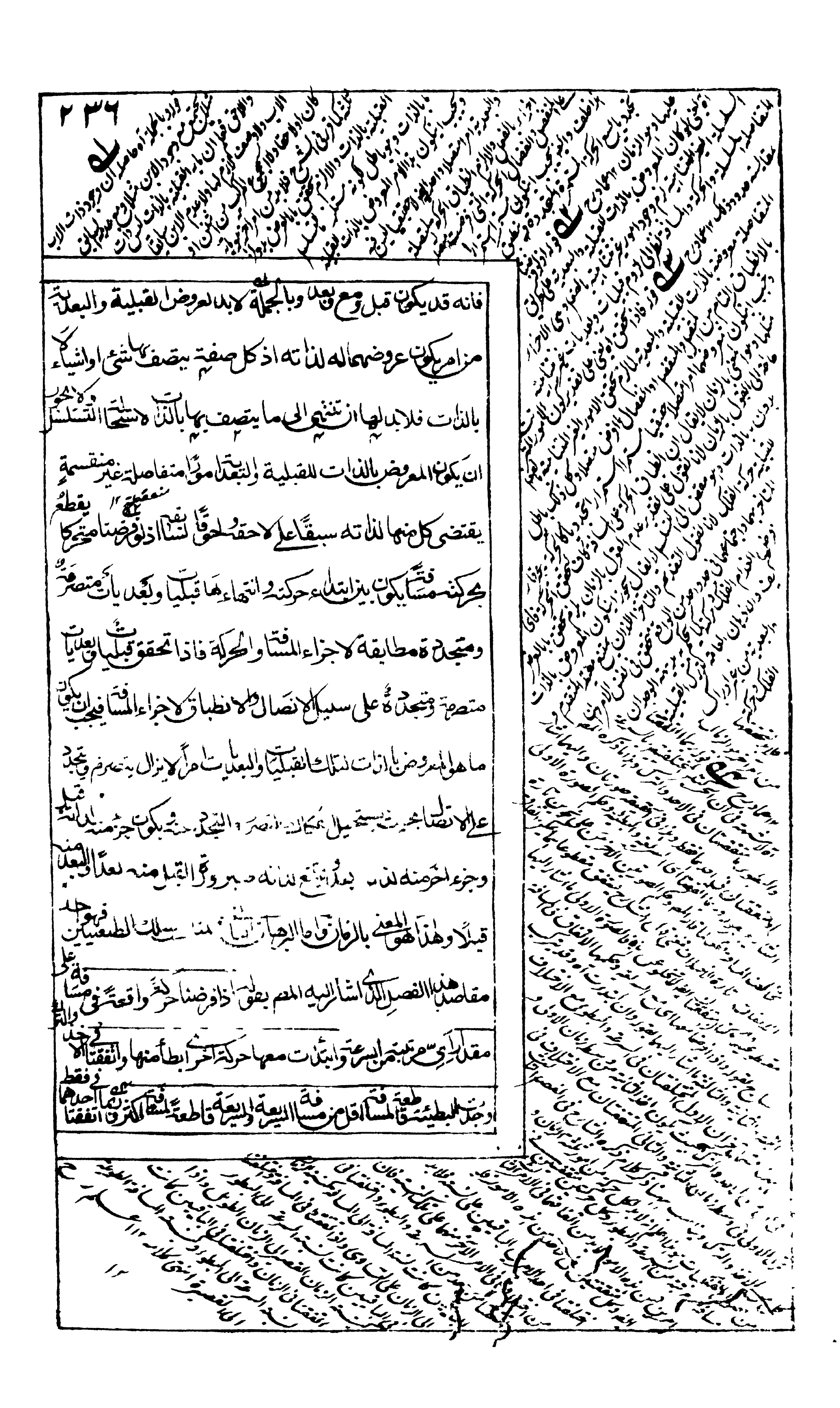
المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود

ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار

مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه

الهيأة التركيبية بعد كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد

الوجود مع انه ليس من ذلك الاعتبار متقدما على ابنه بل متاخرا عنه ولا ذات الفاعل



فانه قد يكون قبل ومع بعد وبالجملة لابد لعروض القبلية والبعدية

من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شئ او اشياء

بالذات فلابد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل

ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

يقتضي كل منها لذاته سبقا على لاحق ولحوقا لسابق اذ لو فرضنا متحركا

بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهائها قبليات وبعديات متصرمة

ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات

متصرمة ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فيجب ان يكون

ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد

على الاتصال بحيث يستحيل ... التصرم والتجدد بحيث يكون جزء منه قبلا لذاته

وجزء اخر منه لذاته بعدا ... لذاته ... القبل منه بعدا والبعد منه

قبلا وهذا هو المعني بالزمان ... البرهان ... مسلك الطبيعيين

مقاصد هذا الفصل الذي اشار اليه المصنف بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة

مقدار اي ... من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ

وحد البطيئة قطعت المسافة اقل من مسافة السريعة قاطعة المسافة الاكثر ... اتفقتا في القطع



قطع فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على قربها من السرعة واتفقتا فى الاخذ والترك وجدناهما قاطعة لمقدار واحد من المسافة لكن ان ابتدا احدهما ولم يبتدا الاخرى ولكن تركتا معا او تكونان على عكس ذلك وجد احدهما انقطع مسافة اقل مما انقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السرعة وتركها امكان اى امر ممتد وافى يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة ودون قطع مسافة ابطاء معين وليس هو نفس شىء من المسافة والحركة او البطوء فان كل واحد منهما يختلف مع الاتفاق فيه ويتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازى فى المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء الماخوذ في مفهومهما الزمان وكون الحركتين معا فى الاخذ والترك وليست هذه الا المعية الزمانية التى لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان المطلوب بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفى الماهية والعلم بوجوده كاف فى القطع بتحقق هذه الامور والمناسب هيهنا ان يقال ان الغرض هيهنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدارا للحركة وههنا يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان فى الخارج فان المنكرين لوجوده فى

يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف
ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف
على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات
الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والمأخوذ في البرهان انما هو هذا
لا ذاك وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصف المسافة بعينها
او كل من السرعة والبطوء بعد تحصيل امكانين متساويين كان كل واحد منهما نصف
الامكان الاول وكذا ولا انتصاف في الوجود حركات كثيرة مختلفة والاخذ
او الترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين احد تلك الحركات وتركها
متخالفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار
اذا كان متصلا واحدا وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما ان قبوله للزيادة والنقصان
بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وحده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات و
المسافات وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو بالذات واما انه متصل
واحد فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه

انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اى قار الذات مجتمع الاجزاء فى الوجود

معًا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معًا

لانه لو كان مقدارًا ثابتًا لكان اما مقدارًا للمسافة او للمادة المتحركة

وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة فى مسافة واحدة

او مسافات متساوية فى ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثانى يلزم كون زيادة المادة

بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسمًا اسرع حركة والاكبر

ابطأ وفى النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارًا للمادة

لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم

واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار فى الاسرع ليس اعظم مما فى

الابطأ حتى يلزم انه كون الاسرع اعظم بل هو فى الاسرع اقل مما فى الابطأ

لان الاسرع هو الذى يقطع المسافة فى زمان اقل فاذن الصحيح انه لو كان هذا المقدار

للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا

المقدار فى الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه شىء بان نقول

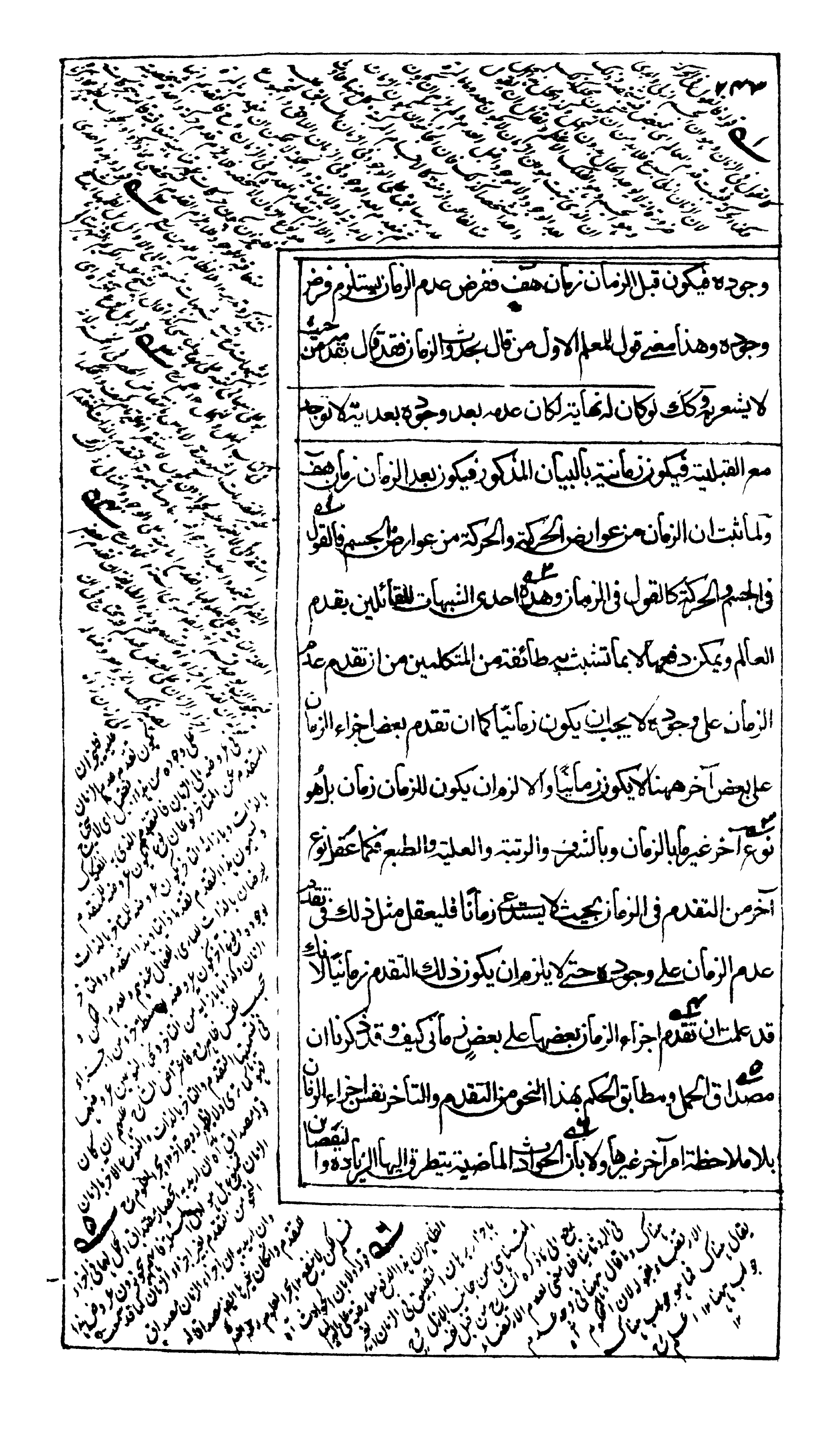
معناه لو كان هذا الامكان مقدارًا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع

فى الحركات الطبعية وهو الذى يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل

الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس بل الامر
بالعكس فان ما هو لابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر يحصل المضعف يكون
اريد في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت
اى امكان هو مقدار او وجد فى بعض النسخ مقدار اى ذى مقدار
انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه
بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة
فهو لا يخلو اما ان يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم
او يكون مقدار الهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اى كونه مقدار الجسم او لهيأة
قارة لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة
قيل عليه انه يلزم ان يكون حال الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم
للشيء ذي المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجي في شرح حواشيه
على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية تكون الكمية
الغير القار مقدار الجسم القار ولا يبقى للجسم ذو المقدار بدون مقدار وهو عليه
كما هو منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار
لاجتماع اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارية
فرد من افراد الكم في تلك الصورة اقول الاولى في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه

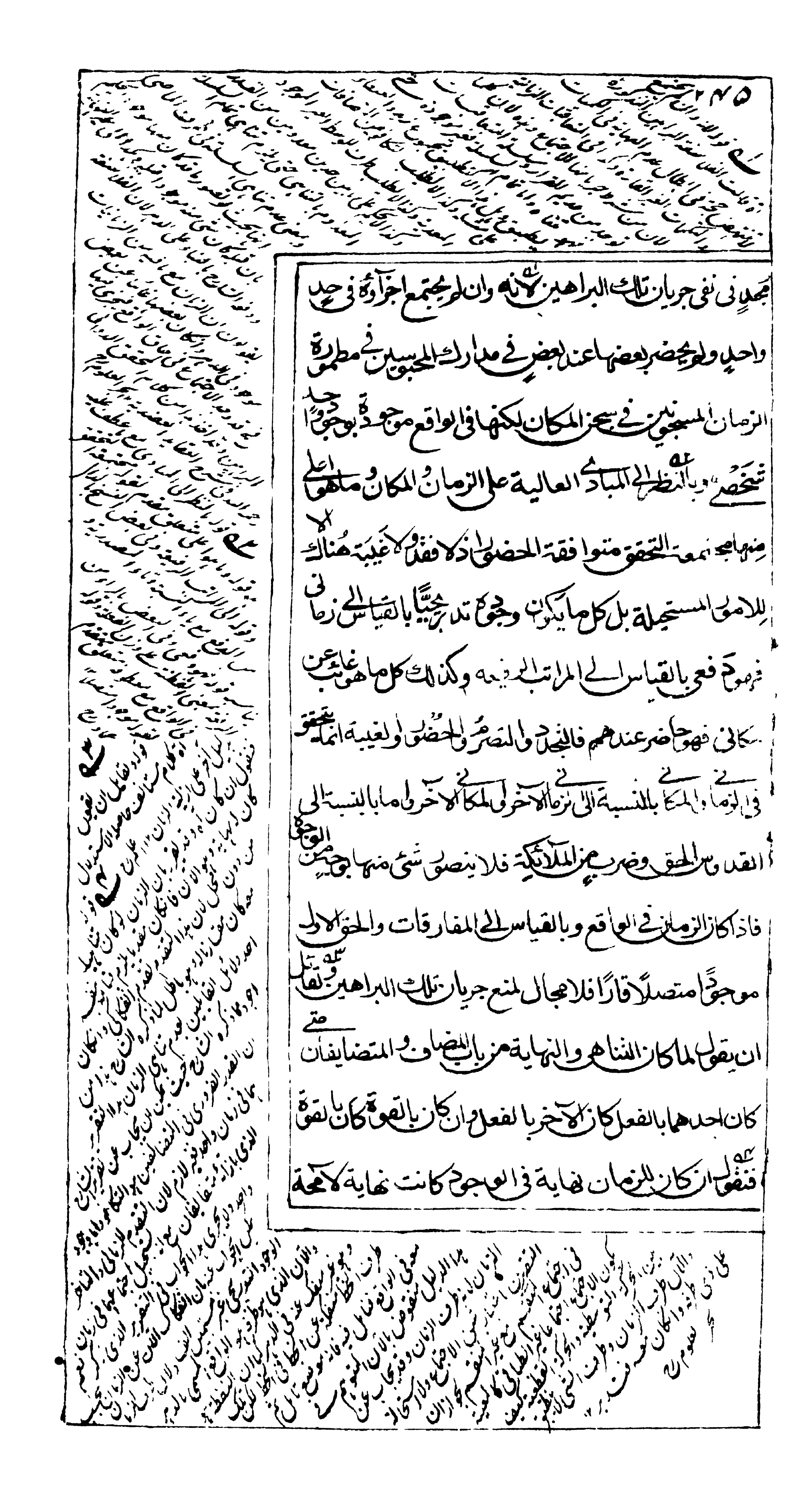
فيه الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخلو المتحرك عنه في زمان
حركته وافراد آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلو الجسم
عن مقداره لا في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا فانه
لا محالة يلزم خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرض اذ لا يكون للزمان فرد
آني اصلا فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا
موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة
والزمان غير قار بواسطة الحركة فعلى النقل المذكور لا يلزم كون
الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه واما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي
قد تحصل على التدريج كالمقولات التي تقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير
القار والجسم التعليمي الغير القار فيما اذا قطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل
من حركة الكرة على السطح المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية فمبني على عدم الفرق بين
الاتصاف بالشيء بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب الحواشي عن بعض هذه
النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع
الجسم بشيء اذا انقطع تدريجي والحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة
الجزء فالحاصل في كل آن مجتمع الاجزاء غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح

لما عرفت من ان زوال المماس موضع الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا
بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان
حركتها على لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما ايضا فالزمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف والقوم من المتالهين
على ما حكاه المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير منقطع البداية
والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية لانه لو كان
بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعد وكل قبلية لا توجد مع
البعدية فهي زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض
هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة
منه اذا تحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض باقيا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ
قد يوجد مع البعد بعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق
بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان
قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبليته عدم نفس وجوده



وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف ففرض عدم الزمان يستلزم فرض
وجوده وهذا مضى قول للمعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث
لا يشعر وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف
ولما اثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم
العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم
الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض آخر ههنا لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لا
قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكر ان
مصداق الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان
بلا ملاحظة امر آخر غيرها ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

وكل ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع مما لا وجود له في الخارج فلا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل ان يقال اما اولا فهو انا لا نسلم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي المسبوقية بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقية بعدم سابق عليه وكما ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تأخره عن متقدر موجود او موهوم خلاء او ملاء تأخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي هو محدد جهات الازمنة وعرش الزمانيات لا يستلزم تأخره عن امتداد زماني موهوم او موجود مقارن لشيء او غير مقارن تأخرا زمانيا وان كان الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك شيء لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فهو ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا في الخارج كما بينا فيجري فيه اكثر البراهين الدالة على تناهي الابعاد كالسلمي والتطبيق والوسط والطرف والحيثيات ولا عدم اعتدال لعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجد



مجدٍ في نفي جريان تلك البراهين لأنه وان لم يجتمع اجزاؤه في حدٍ

واحدٍ ولم يحضر بعضها عند بعضٍ في مدارك المحبوسين في مطمورة

الزمان المسجونين في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجودٍ واحدٍ

تشخصي وبالنظر الى المبادي العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى

منها مجتمعة التحقق متوافقة الحصول اذ لا فقد ولا غيبة هنالك

للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده تدريجيا بالقياس الى زماني

فهو دفعي بالقياس الى المراتب العقلية وكذلك كل ما هو غائب عن

مكاني فهو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحصول والغيبة انما تتحقق

في الزمان والمكان بالنسبة الى الزمان الآخر والمكان الآخر واما بالنسبة الى

القدوس الحق وضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه

فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول

موجودا متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل

ان يقول لما كان التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان

كان احدهما بالفعل كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة

فنقول ان كان للزمان نهاية في الوجود كانت نهاية لا محة

انا فلا نخ اما ان يكون وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون
للزمان معية ومقارنة في الوجود مع الآن وهذا بط لان الزمان
منقسم والآن غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما
ان يكون وجوده متقدما على وجود الزمان فيكون الآن بالفعل
حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان والمتضايفان
لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وهذه الشبهة قد سنحت لي
في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها على استاذي ادام الله علوه
ومجده فافاد ان الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له
طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى قطع الامتداد في جهة
تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار بسبب تجزيه
باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة
فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها
بوجوه اخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها الآن
موجودة فلا نخ اما ان يكون للتي هي بدايتها موجودة معها وهو
محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن موجودة

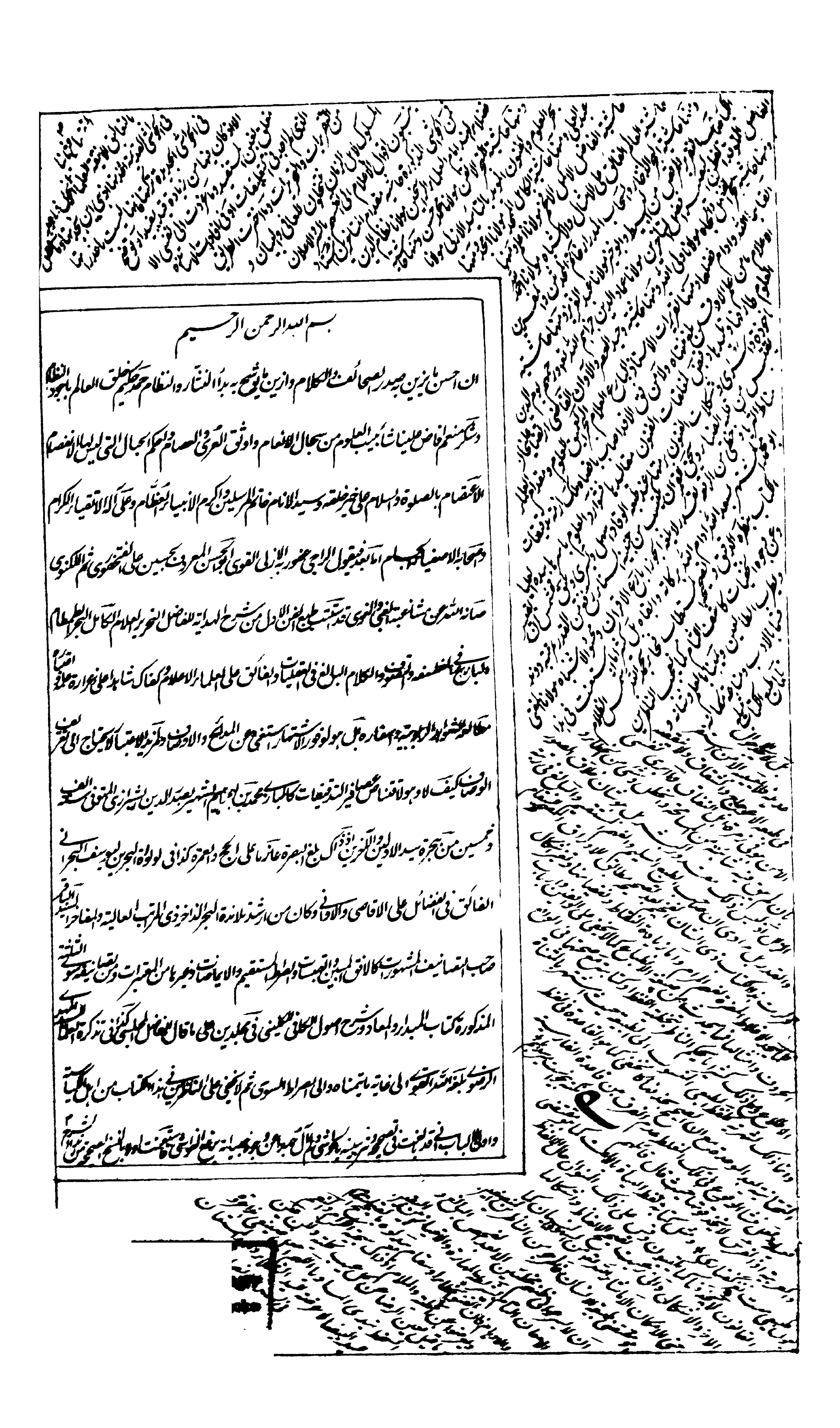
موجودة كان احد المتضايفين بالفعل و الآخر بالقوة فيلزم
ان لا يكون شيء من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف
قد يكون بسيطا حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة و
قد يكون ذاتا من مقولة اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف
المشهوري فنقول لكل من الزمان المتناهي و الآن الذي هو طرفه
حقيقة سوى كونه مضافا و هما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا
معا في الوجود و الاضافة انما تعرض لهما في العقل و لا استحالة
في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم ان الآن له
مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان و هو امر سلبي فعلى
تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع
وجوده مع الزمان و الاضافة انما تعرض له باعتبار
تحققه في الفعل و قد قلنا انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان
دفعة في العقل و اما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه
كالشفاء و النجاة و التعليقات و المبدأ و المعاد من انه لو كان
الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع

بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا و ممكنا فان امتنع فذلك
الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم انتقال الشيء من
الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان عائدا الى قدرة الله تعالى
لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض
ممكن فلا نخ اما ان يمكن ان تبتدي الحركتان العظمى والصغرى
معا وتنتهيا او لا يمكن والثاني ان تبتديا معا وتنتهيا معا فلابد
من ان تتخلف الصغرى عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها
هو مقدار فيه تقدم وتأخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان
وهكذا الى غير النهاية فامكان وجود الحركات المختلفة يستدل
بوجود المادة على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مسلكا برهانيا
بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض
المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين الاول تعالى
وبين خلق العالم ويسمونه اللاوجود كما يضعون فوق محدد الجهات
خلاء غير متناه فان للبرهان ان يقول على تقدير تناهي الامتداد
الزماني يكون فرض وجود الحركة في اللازمان كفرض وجود الممتنعات



الممتنعات بالذات فان الانطباق على الزمان ماخوذ في المفهوم من طبيعة
الحركة والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية
هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن
العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا وامثاله من مخترعات
الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين
محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم
بحيث يكون ما بين سطح احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين و
هذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك حكم
الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدما مستمرا
فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين
محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه
مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات
النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية و
زمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذ استقصى فادل البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يزين به صدور الصحائف والكلام وازين ما يوشح به بدأ النثار والنظام حمد حكيم خلق العالم بالوجود النظام
وشكر منعم افاض علينا شآبيب العلوم من سجال الانعام واوثق العرى العصام واحكم الحبال التي ليس لها انفصام
الاعتصام بالصلوة والسلام على خير خلقه وسيد الانام خاتم المرسلين واكرم الانبياء العظام وعلى آله الاتقياء الكرام
وصحابه الاصفياء وسلم اما بعد فيقول الراجي عفو ربه الازلي القوي ابو الحسن المعروف بحسين علي [illegible] ثم اللكنوي
صانه الله عن شناعة [illegible] النوى قد استطبع النصف الاول من شرح الهداية للفاضل النحرير العلام الكامل البحر الطمطام
[illegible] المصنفة [illegible] الكلام البالغ في العقليات والفائق على العلماء الاعلام كفاك شاهدا على غزارة علمه واتساع
مطالعة [illegible] الربوبية [illegible] بل هو لنور الاشتهار استغنى عن المدائح والاوصاف ولم يزد الاعتبار الا [illegible] يحتاج الى التعريف
الوصف كيف لا وهو الفاضل [illegible] التدقيقات كالكبار محمد بن ابراهيم الشهير بصدر الدين الشيرازي المتوفى في سنة
وخمسين من الهجرة سيد الاولين والآخرين [illegible] البصرة [illegible] الحج والعمرة كذا في لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني
الفائق في الفضائل على الاقاصي والاداني وكان من ارشد تلامذة السيد الداماد ذي المراتب العالية والمفاخر السنية
صاحب التصانيف المشهورة كالافق المبين والقبسات والصراط المستقيم والايماضات وغيرها من المعتبرات ومن تصانيفه سوى الشفاء
المذكورة كتاب المبدأ والمعاد وشرح اصول الكافي للكليني في مجلدين على ما قال الفاضل [illegible] في تذكرة [illegible]
الرضوي [illegible] الى غاية ما تيسر [illegible] ثم لا يخفى على الناظر في هذا الكتاب من اهل [illegible]
واولي الالباب اني قد [illegible] في تصحيحه [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الصدر الشيرازي قريحتي القريحة **اقول** لما كان يرد عليه ان القريحة الاولى بمعنى الطبيعة والثانية صفة لها بمعنى المفعول و الفعيل بمعنى المفعول لا يلحقه تاء التانيث فصحح العبارة قريحتي القريحة على ما هو في الكلام الفصيح كما لا يخفى على من خدم فن الادب وتتبع كلام العرب ونقل مولانا المعلم واستاذنا الالمعي السيد حسين علي مد ظله العالي في هامش شرح الشيرازي المطبوع لهذه الشبهة جوابين احدهما من الفاضل اللبكني وهو قوله صفة مشبهة بمعنى الجريحة من القرحة اي ذو قرحة وجراحة وحاصله ان القريحة ههنا ليست بمعنى المفعول بل بمعنى الفاعل فلحوق التاء بحسب القياس وهذا الجواب وان كان غير مرضي لذلك المقام لكنه لم يتعرض لضيق المقام فاقول وجه عدم الرضا ان القرح متعد ولازم والقريح مشتق من الاول دون الثاني بل المشتق منه قرح قال الجوهري في الصحاح قرحه قرحا وقرحه فهو قريح وقوم قرحى وقرح جلده بالكسر يقرح قرحا فهو قرح اذا خرج به القروح وقال الجمال القرشي في الصراح القرح بالضم والفتح ريش كردن وخسته كردن مع بفتحهما يقال قرحه فهو قريح اي جريح وهم قرحى قرح بالتحريك ريش برآمدن ع ك ف يقال قرح جلده فهو قرح انتهى وفي القاموس القريح الجريح وبالجملة الصفة المشبهة بالمعنى المذكور هو قرح لا قريحة كما زعمه اللبكني مع ان قوله بمعنى الجريحة غير صحيح من وجهين لفظا ومعنى بل قوله من القرحة ايضا وثانيهما من المتبحر العلامة والمفتي الفهامة حيث قال عند انها الجواب الثاني هكذا افاد مولانا المفتي العلامة مثل ما قال عند اختتام الاول هكذا قال الفاضل اللبكني تقرير الجواب الثاني لعل تاء القريحة والجريحة للمبالغة كما قيل في بصيرة في قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة والافعيل بمعنى المفعول لا يلحقه تاء التانيث انتهى واشار بقوله لعل الى ما فيه من الحمل على ما ليس بقياسي اي تاء المبالغة ومن الناس من توهم ان هذه الحاشية من المفتي العلامة وقوله لعل مربوط بقول الفاضل اللبكني فاعترض ان هذا غير مربوط به ولم يدر ان هذا جواب آخر عن اصل المحذور والتاقل لكلا الجوابين هو الاستاذ اليلمعي المذكور لا المفتي العلامة والا لما عنى لكتابة اسم اليلمعي في الخاتمة وثانيا ان الاستناد بقوله بل الانسان على نفسه بصيرة ليس في محله فان البصيرة في الآية ان كان صفة فهي بمعنى الفاعل اي المستبصر الكامل كما قيل لا بمعنى المفعول ولم يعلم ان الاستناد بلحوق التاء لغير التانيث بوزن الفعيل من غير لحاظ كونه بمعنى المفعول كيف واذا لم يكن التاء للتانيث فلحوقها بالفعيل بمعنى الفاعل او المفعول على حد السواء بل لعمر استدلالي بالعلامة لكفى الا ترى ان كثيرا من اهل الفنون والعلوم يوردون الاستشهاد بالامور التي للمبالغة فيما يدعى على هذا وان كان يخفى على من يتتبع كتب الفنون فلعل هذا المعترض كمن استعجب من قولهم زيد كالاسد قائلا بان زيد الانسي فيه الذنب وثالثا ان عدم الحاق التاء بالفعيل بمعنى المفعول غير مسلم فانه قد يحمل على الفعيل بمعنى الفاعل فيلحقه التاء كما في التسهيل ولم يتامل في ان عدم اللحوق به قياسي بخلاف اللحوق فانه خلاف القياس مقصور على السماع ولا سيما اللحوق بالحمل على المباين اذ التاء لا تفيد معنى بخلاف تاء المبالغة خصوصا في توصيف الطبيعة بكونها جريحا فان المبالغة مطلوبة في امثال هذا المقام ولو سلمنا فغاية ما لزم منه ان يكون هذا توجيها آخر للحوق التاء في القريحة بطريق الاحتمال فلا يضره احتمال لحوقها بطريق آخر ورابعا ان هذه الآية في سورة القيامة هكذا بل الانسان على نفسه بصيرة ليست مصدرة بلفظة ان كما نقله المفتي ولم يدر ان ذلك التعليق من معلمنا اليلمعي الفهام لا من المتبحر المفتي العلام نعم نقل اليلمعي قوله للمبالغة في عبارته لكن التصرف المذكور من قلم الكاتب

والطابعين ومن اطلع على صناعة الطبع لا تشتبه عليه حال التصرف بعد التعين وقد وقع عليه الاطلاع بل على ماله حين الانطباع بعد طبع بعض الصفحات تصحيح
على الحجر ولذا لم يدخل في جهد وال ازالة الاغلاط وكيف وليس اثر في المسودة وكذا في النسخة المطبوعة مرة ثانية وقس عليه حال الف شيا في كان لم
يكن عنه شي مما يعترض عليه هذا المتوهم ايضا ولا يفضي الى في نعم لو وجد في المسودة لكان عنده وجه مبين وان لم يكن مما يلتفت اليه عند المحصلين ونحن نعارض
بانسياه الخمس موجودة في مسودة التي اعطاها معلم الاطفال من البنود للنقل والانتساخ وكذا في نقلها الذي عرضه على بعض العلماء والاشياخ مع
كونه منهم كما في هذه الشبهات من سبع سنين وتصلاحه من اساتذة حينا البعيد حين فمنها قوله فيما سيأتي ليس فيه غبار بوجه من الوجوه والصحيح ليس عليه غبار ومنها
قوله لكون متناسقة مربوطة على قوله والصحيح مربوطة بقوله ومنها انه كتب علاحدة بالالف في موضعين موضع على الياء ومنها كتابة علىحدة من غير على حدة
كتابة سورة القيامة بالالف والبد بكذا القيمة والحق ان لعقا من ان يضيع ابطال ملك النفوس والاقوال بل حال على مثل هذا الاعتراض من الرجال
وانما ضيعنا وقتنا بهذا لئلا يتوهم الجهال من الاطفال ان تلامذة مولانا لا يخطر لهم الجواب بالبال فتوكلنا على الله المفضل المتعال **قال** الشيخ في مبحث الهيولى
من الاشارات اللهم الا من عائق مانع خارج عن طبيعة الامتداد لازم او زائل وبعلم ان العائق اذا كان لازما طبعيا كان لا اثنينية بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع
تلك الطبيعة بل كان نوعه في شخصه انتهى فقوله لا اثنينية بالاضافة والضمير الى الامتداد وفي النسخ التي رايناها والصدر الشيرازي نقل من هنا قوله ولعل
بعيد لكن نسخ الشيرازي مختلفة في بعضها كان لا اثنينية وبعضها كان للاثنينية وعلى التقديرين مدخول كان اسمه وقوله بالفعل خبره وقوله
ولا فصل عطف على قوله كان ولا باس بعطف الاسمية على الفعلية ويحتمل ان يكون تامة وحاصل المعنى لو كان العائق الطبيعي للانفصال لازما
الامتداد لم يتحقق الاثنينية ولا يكون فصل وتعدد بين اشخاصه بل انحصر نوعه في شخصه وقال الفاضل السبكتي في تحقيق هذا اللفظ اسمه كان ضمير الشان
ولا الاولى لنفي الجنس الثانية مزيدة لتاكيد النفي ... والمفتي الفهامة ... التعريف ... ح قوله كان لا اثنينية بالفعل غير مربوط بالشرط المقدم
لعدم عائد اما اذا كان للاثنينية بالاضافة الى ضمير الامتداد فالربط بالعائد ظاهر وكذا اذا كان معرفا باللام فان اللام من العوائد ...
ان ما قال السبكتي مطابق للمنقول عنه وفي ... نسخ صحيحة اي للاشارات وهو من قبيل التوهمات اذ الموجود في النسخ الصحيحة من الاشارات بالاضافة
وهذا المزاعم لا يفرق بين المضاف الى الضمير وبين غيره ولا يلزم عدم الارتباط بين الشرط والجزاء لعدم العائد وثانيا ان قوله لا اثنينية بالفعل ولا
فصل بين اشخاص الخ جملتان متناسقتان مصدرتان بلا لنفي الجنس واقعتان خبرين مفسرين لضمير الشان صحيحتان بحسب الاعراب بخلاف قول
المرزا بادي فان الجملة الثانية وهي لا فصل بين اشخاص الخ لا تكون متناسقة مربوطة على قوله فانه لا يجوز عطفها على جملة كان لا اثنينية الخ لعدم الربط
بالشرط المقدم الى آخر التوهمات والعجب العجاب من هذا المرزا بانكاره قوله لا اثنينية بالفعل جملة مؤكدة بضمير الشان فكيف يرتبط بالشرط المقدم مع عدم العائد
والجملة الثانية لو كانت معطوفة على كان فكيف لا يكون مربوطة بالشرط المقدم مع ان لا ... قوله تلك الطبيعة رابطة اذ المراد منها طبيعة الامتداد
المذكور في الشرط المقدم وثالثا ان الجملتين على عبارة السبكتي مفيدة ان لعموم النفي ... لانه نفي الاثنينية بالفعل والتعدد من الفصل بين اشخاص الخ
بخلاف قول المرزا بادي فانه ليس فيه عموم النفي المقصود هناك ... فصل ... عطفا على للاثنينية المعرف بلام التعريف وبالفعل خبرا بين الاشخاص
متعلقا بالخبر كان عدم التناسق موجودا لعطف النكرة على المعرفة بخلاف المقصود وان المقصود نفي الاثنينية من بين الاشخاص مقيدا القيد بالفعل لا نفي الانقسام
بالفعل مقيدا بالقيد بين الاشخاص مع انه لا يفيد عموم النفي ... على قول السبكتي اذ جعل الفصل معطوفا على لا اثنينية او على اثنينية ومن الاشخاص خبرا او بالفعل

متعلقا به كان الكلام متناسقا الى آخر الوجهين ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان المراد من النفى نفى تعدد الامتداد المفروض واذا فرض العائق عن الانفصال الذى
طبعيا ثبت عدم اثنينية ذلك الامتداد بين الاشخاص بالفعل الذى هو المطلوب لا حاجة الى نفى الجنس ولو سلم فالجملة الثانية تكفيه ويحصل التاسيس الذى
هو الاصل فقوله ليس فيه عموم النفى المقصود ليس بشئ واما ثانيا فلان قوله كان عدم النسق موجود العطف النكرة على المعرفة من المخترعات لتجويز
من منع عطف النكرة على المعرفة ولا يحكم بتغايطه جاء فى زيد رجل آخر مع الاسم القريحة واما ثالثا فلان قوله المقصود نفى الاثنينية من بين الاشخاص
مقيدا بالفعل غير مسلم لم لا يجوز ان يكون بالعكس مدار الحكم على النفى بالفعل فان الكلام فى العائق الخارجى من الطبيعة لكن لما فرض لازما
حكم بانه وان كان التعدد ممكنا بالنظر الى نفس الطبيعة لكنه لا يوجد بالفعل مع ان المقصود قد يكون قيد الاخير كقولك ما ذهب الامير اليوم راكبا
بل المقصود الركوب الذهاب اما رابعا فلان قوله من الاشخاص لو كان حبرا بالفعل متعلقا به يستلزم ان يكون قوله لا اثنينية بالفعل انتهى
ولا تعدد بين اشخاصه آه جملة واحدة مع انه صرح فيما سبق بانهما جملتان نعم غاية ما يعتذر من قبل الفاضل اللبكنى ان العائد من الجملة
الاولى محذوف وقوله لا اثنينية آه تمامه جملة واحدة والعائد فى اسم اللام الواقعة فى تلك الطبيعة وقوله لا اثنينية ولا فصل بعطف التفسير
مشتملة على التاكيد لكن لا يمكن هذا من الزاعم فانه قائل بانهما جملتان **قال** السيد الشريف مؤلف النسب بين الاعداد والابعاد
اعلم اولا ان التاليف لغة ايقاع الالفة ويطلق على المؤلف كقولك هذا تاليفى وعلى الحاصل بالمصدر تقول فيما بينهم تاليف اى الفة وارتباط وعليه
ذا المفتى العلامة قوله المؤلف بمعطى التاليف اى موقع الالفة الارتباط فقول من زعم ليس معنى التاليف فى اللغة اعطاء التاليف بل معناه
ايقاع الالفة وتفوه بما يليق ليس بشئ يلتفت اليه وثانيا ان قوله بين الاعداد والابعاد يحتمل ان يتعلق بمؤلف فالمعنى موقع النسبة و
معطيها بين الاعداد والابعاد ويحتمل ان يتعلق بالنسب فالمعنى معطى الارتباط بين النسب التى هى بين الاعداد والابعاد وعلى هذا لا حاجة الى تحرير
من معنى الالفة كما فى الاحتمال الاول وثالثا قال الاستاذ العلامة والمفتى الفهامة اى معطى التاليف بين النسب الابعاد فى زعمهم قال الشارح
مؤلف النسب بين الاعداد والابعاد لا بين النسب اراد فى زعمه لقد ابتلى بوهمه ثالثا ان النسبة او تباينا وسلبا الاتحاد عبارة ارتباط بين الطرفين بل
عينه فمعنى اعطاء التاليف بين النسب بين التماثل والتداخل وغيرهما ايقاع الارتباط فى ذواتها واعطاء تلك صفة فى انفسها فانه
اعطى كل شئ حقه فما قيل انه لا معنى لاعطاء التاليف بين التماثل التداخل مبنى على الغفلة عن هذا المراد والله اعلم بمرام العباد و
رابعا انه افاد مستند الزمان فيه اى فى مؤلف النسب اشارة الى النسبة المؤلفة لارباب الهندسة وهى عبارة عن النسبة المركبة من النسبتين
لو مراده اية نسبة مركبة بل التى منها بعدها من غير فصل ولذا عرفها باللام فما توهم ان هذا التعريف للنسبة المؤلفة غير صحيح فان النسبة مجموع
الاثنين والاثنين الى الثلاثة مثل وثلثان وهى مركبة من نسبتين اى المثل والثلثين مع انها ليست نسبة مؤلفة فى اصطلاحهم مبنى على عدم فهم المرام
وخامسا ان الفاضل العلامة نقل فى تفسير تلك النسبة من بادسته الاصول من نسخة ثابت المؤلف من النسب هى الحاصلة من تضعيف بعض اقدار
تلك النسب من الناس من قال هذه العبارة غلط والصحيح من تضعيف بعض اقدار تلك النسب ... الافادة تحصيل المعنى
انتهى **قول** لعله ... ذكره ... ... بهذه المقامات كما لا يخفى على من استفاد بفهم المطالب ... عبارته على ان تلك
العبارة منقولة عن النسخة ... [illegible]

يرجع منها عند بيان ما يختص بالنسبة المذكورة وما يمكن ان يحمل لتركيب النسبة في بيان النسبة المؤلفة المصطلحة لارباب الهندسة فان تركيب النسبة
عندهم امر آخر واصطلاح سواه فلذا لا يلتفت اليه وانما قلنا ترجع اليها وكانها نوع منها لما قال السيد الهاشم في شرح الاصول من المقالة
الخامسة تركيب النسبة هو اخذ نسبة مجموع المقدم والتالي الى التالي وسيأتي انه لو كانت المقادير متناسبة فبعد التركيب ايضا متناسبة مثلا
۲ و۳ كنسبة ۳ و۴ فنسبة ۶ و۹ كنسبة ۹ و۱۲ وقال في السادسة في بيان المؤلفة فان قلت سيصرح المحرر بان التاليف قد يكون من نسبتين في حدود
اربعة كما ذكرنا قلت هذا تصوير التاليف في صورة ثلثة حدود وليس تعريفا جامعا والمقصود التنبيه على ان التاليف من نسبتين في حدود اربعة
يستلزم ردها الى ثلثة كما سيجيء في آخر هذا الصدر لانه لو لم يرد لم يكن تاليفا مثلا اريد تاليف نسبة الاثنين الى الاربعة ونسبة الثلثة الى الستة فليس
هناك حد مشترك فلا بد بان تبدل الحدود ويرجع الى الواحد والاثنين والاربعة فيرجع الى نسبة الواحد الى قدر تلك النسبة المؤلفة المستخرج من
ضرب الاقدار وبالجملة التعبير عن النسبة المؤلفة من تلك النسب بنسبة الواحد الى قدر تلك المؤلفة مستلزم لجعل الحدود الوسطى مشتركة ففي هذا التاليف
رجعت المقادير الاربعة الى ثلثة انتهى اما سادسا فان الاستاذ العلام نقل كلام الشيخ هكذا اذا كانت ثلثة مقادير الى آخرها ... اربعة
على نسبة ولا اشكال ان هذه العبارة صحيحة من حيث التركيب عند من هو سليقي في العلم فلا يتوجه ما توهم الصحيح في نسخ الشفاء وكذلك اذا كانت اربعة الخ كيف وكون
هذه العبارة صحيحة لا يستلزم تغليط تلك وكذا كونها في ما رآه من نسخ لا يستلزم انتفاءها عن نسخ اخرى مع ان النقل بالحروف المخصوصة ليس بلازم
والحق ان مثال تلك الا عن اثبات لا يليق الا بمثل هذا المتوهم واما ثامنا فان ذلك العلامة في ذلك المقام فاد بعد ذكر تركيب النسبة وقريب منه ما قال الشيخ اي بالنسبة
قد عرفت حال تركيب النسبة بالنسبة التاليفية فظهر لك وجه التقريب فلا يرد ان تركيب النسبة ليس قريبا مما قال الشيخ واما تاسعا فان ذلك البحر العلام افاد بعد قول
الشيخ ومحصله ما قال الشيرازي في درة التاج اه وقول الشيرازي في انكار مثال الماتن فيه التشنيع لكن لما تقرر ان غوامض الرياضي لا ترتسم ولا تركز الا بالتصوير
والتمثيل اطلق عليه المحصل مع ان التعريف ايضا يكون بالمثال فلا يتوهم انه لا يقال للمثال انه محصل للقاعدة واما عاشرا فان ذلك البحر العلام نقل عبارة
درة التاج هكذا است معني نسبة ... مؤلف ست وقد كانت عبارته هكذا است معني آنكه نسبة اه ولما كان لفظ آنكه زائدا لحصل المعني بدونه حذفه
اذ الناقل لا يجب عليه الاتيان بجميع الالفاظ المنقول عنه فان نقل ... بالمعني ... قول الغير فلا يرد ان الصحيح من عبارة درة التاج هكذا است
معني آنكه اه وحذف الناقل لفظ آنكه واما حادي عشر فان ذلك العلامة فاد بعد نقل قول الشيرازي وقريب منه ما قال المحرر الدهلوي ومن الناس من توهم انه ليس كذلك بل عينه
ولم يدر ان بينهما فرقا في الجملة ولم يدر ان الدهلوي افاد ان كل متجانسين ... خصين آه وهذا التعميم ليس بمصرح في كلام الشيرازي وايضا افاد ان
النسبة الا ... بسيطة ولم يذكره الشيرازي نعم بينهما اتحاد في الجملة في المال وهو المعني بالقرب واما ثاني عشر فان الاستاذ العلامة فاد بعد نقل كلام المحرر وقريب منه ما قال
الشيخ وتوهم بعض الناس ان ما قال الشيخ هو ما قال المحرر ودفع ذلك التوهم انه ان اراد بالاتحاد مالا فهو عين المرام اذ هو المعني بقرب الكلام
وان اراد اتحاد المفهومين فيرد انه ... الم يعلم بان المحرر يصرح بضرب قدر نسبة في قدر نسبة اخرى واين هذا من مفهوم كلام الشيخ واذا
كانت ثلثة مقادير اه اذ ليس فيه اشعار ... الضرب ... عشر ان المفتي العلامة حرر على هوامش شرح الشيرازي في بيان التحصيل الى الد
النسبة ... آه فلم ... هذا العبد ... من نقل هذه الحاشية تلميذ الرشيد على الشرح المطبوع مع ان الفاضل العلامة لم ينقل بعد ذلك
في حاشية ... على هذا الشرح ثم ان الله تعالى جعلني مطلعا على ان لذلك المعنى اثرا في كلام الشيخ والشيرازي فما توهم انه ادعاء التسجيع مبني على

عدم الضمير بل هو اظهار العجز نعم لو قيل ليس منه اثر في كتب الفن لكان له وجه واما شبهاته التي تعلق بتحرير مخترع العقل الفعال
فاجاب المفتي العلامة عنها استاذه الذي اصلحها مشافهة على طريق الارتجال وقد فصل ذلك في تحريره المناظرة وما ذكر بهذا الراقم
فاخذه به هذا الراقم وبالجملة شبهاته العجيبة كثيرة ينشط بها قلوب الطالبين وذكرها يسر الناظرين منها على قول المتبحر العلامة
في بعض تصانيفه ومن الله التوفيق والانتصار بان الانتصار انما هو الانتقام فيكون المعنى انه يريد الانتقام من الله
ولم يطلع على ان الانتصار ههنا بمعنى النصرة كما في قوله تعالى نحن جميع منتصر فسره القاضي البيضاوي بقوله ينصر بعضنا بعضا وكذا
غيره في هذا وفي غير هذا المقام ايضا وقال البوصيري في البردة ٥ ولن ترى من ولي غير منتصر ۞ ولا من ولي غير منقصم
فسر الشراح الانتصار ههنا بالنصرة والذي حثه على ذلك عدم وجدان هذا المعنى في القاموس والصراح ولو جعل الانتصار
بمعنى الانتقام فمعنى الكلام المسئول من الله التوفيق بحسن الاعمال والانتقام من الحاسدين اللئام لا يعوزه ذلك المعترض
الكثير الاوهام نمقه العبد المفتاق الى فيض الله الابدي محمد مهدي الكروي صانه الله عن شر كل غوي ۞

تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

النسبة المثناة هي النسبة المضافة الى نفسها وانما تتحقق الا بين مقدارين بينهما واسطة بحيث يكون نسبة الاول الى الواسطة
كنسبتها الى الثالث اذ لا تتحقق المضاف من مقدارين وكذلك لتحقق المضاف اليه ويجعل الثاني تاليا للاول ومقدما للثالث
تتحقق في الثلاثة واذ المضاف والمضاف اليه واحد فنسبته الاول الى الثاني كنسبة الى الثالث ونقول ايضا النسبة المضافة
تعدد المضاف اليه وتكون معدودا منه كما يعد المضاف اليه لو احدا ويكون معدودا منه فهي حاصل ضرب المضاف اليه في نفسه في
الاعداد وقس عليه المقادير فان شئت قلت هي النسبة المضافة الى نفسها او النسبة المتحققة بين مقدارين بينهما واسطة بحيث يكون
الاول منها الى الواسطة كنسبته الى الثالث وان شئت قلت مربع النسبة واذا تقرر هذا فنقول ان مربع وتر المثلث القائم الزاوية
المتساوي الساقين مساو لمربعي الساقين بحكم العروس فهو ضعف مربع ساق واحد ثم نقول نسبة مربع الوتر المذكور الى مربع الساق
مثنى نسبة الوتر الى الساق لما بين اقليدس في المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة وان كان بيانه المذكور في
تلك المقالة مختصا بالاعداد لكن بادنى تغيير يجري في المقادير وان شئت فاستعن بالشكل الخامس والعشرين من المقالة السادسة
بادنى تغيير ويكون نسبة السطح المتوازي الاضلاع الى آخر كذلك بشرط تساوي الزاوية نسبة مؤلفة اضلاعهما فثبت من ذلك ان نسبة الوتر
الى الضلع نسبة تقابلها المثناة الى الضعف ولا يوجد نسبة كذلك في الاعداد لعدم كون نسبة الواحد والاثنين مثناة نسبة عددية لعدم وجود الواسطة
العددية بينهما واذا لم توجد بينهما لم توجد في الاعداد اصلا لانهما عادان لكل عددين يتحقق بينهما النسبة وجميع نسبة المعدودات نسبة العاد
كما لا يخفى على من له ممارسة في الحساب والهندسة وان شئت فاستعن من الحادي عشر من المقالة السابعة من ان كل عددين اذا نقص
منهما عادان على نسبتهما كانا باقيين على تلك النسبة واما عدم وجود الواسطة بين الواحد والاثنين فهو ظاهر لان الاول انه
ليس بينهما عدد صحيح والكسر بعد القسمة وهذا اظهر من ان يخفى اذا اجتمع في الجزء الثاني انه لو كان بينهما واسطة لكان مربعه مساويا

المسطح الطرفين لما تقرر في الحساب ان كل ثلثة اعداد متناسبة فمربع وسطها مساو لمسطح الطرفين ومسطح الطرفين ههنا اثنان في مربع
الوسط الكثر لا يكون الا مربعا اذ الظاهر ان نسبتها او تر الى الساق صمية لا توجد في الاعداد والمقادير التي لها عاد مشترك او فيما بينهما
نسبة عددية بالضرورة وبيان الهندسة كما لا يخفى بل في المقادير التي ليس لها عاد مشترك فثبت انقسامها لا الى نهاية فبطل الجزء
تركيبا وتحليلا واما الاتصال فبعد ابطال مذهب النظام هذا على محاذاة ما في الكتاب وان شئت فقل من الراس ان النسبة
العددية لا تكون مربعا لنسبة عددية الا اذا كان مخرجها مربعا لمخرجها وليس مخرج الضعفية الذي هو اثنان مربع صحيح وهو ظاهر لا لا كسر
لان مربع الكسر مجذورا ومع صحيح لا يكون صحيحا فالنسبة البالغة الى الضعفية لا تكون مثنى نسبة عددية فنسبة الوتر المذكور الى
الساق صمية لا توجد الا في المقادير التي لا يوجد بينهما عاد مشترك فهما يقبلان القسمة لا الى نهاية وان شئت بيانا
على نمط آخر فاعلم انه قد ثبت في العروس ان مربع وتر زاوية المثلث ضعف مربع الضلع والمربع في الاعداد لا يكون
ضعف المربع الآخر اذ لو كان مربع ضعف المربع وضعف المربع الضعف فالمربع النصف والضعف والعدد ضعف
الضعف ثلثة اعداد متوالية على نسبة والاول منها مربع فالثالث مربع هذا خلف بالشكل العشرين من المقالة الثامنة كل
ثلثة اعداد متوالية على نسبة واولها مربع فالثالث مربع فاذن ليس مربعي الوتر والساق نسبة عددين مربعين فهما متباينان
لما تقرر في عاشرة الاصول كل خطين لم يكن مربعاهما على نسبة عددين مربعين فهما متباينان فاذن ظهر ان ليس بينهما
عاد مشترك فبطل الجزء تركيبا وتحليلا هذا والله اعلم بالصواب ۞ قد استتب طبع هذه المقالة العجالة ۞ والرسالة
النافعة ذات الجلالة في تحرير التقريرية للمثناة بالتكرير من افادات الامام الهمام المحقق ۞ والحبر النحرير
المدقق كاشف معضلات المسائل وواقف غموض الاوائل قطب فضلاء الآفاق بدر الكملاء على الاطلاق
العارف بالحي القيوم ملك العلماء بحر العلوم ۞ مولنا ومولى الامة مقتدينا ومقتدى الائمة ابي العياش

عبد العلي محمد رضي الله عنه وارضاه بلطفه المؤيد ۞

شکر وسپاس بی قیاس ایزد یکتا را است که تا هذ زیبای شرح صدر شیرازی بر هدایة الحکمت معروف بصدرا مع تحریر
رافع الاوهام متعلق حواشی الصدر العالی مقام تالیف فاضل اخضری مولوی مهدی کروی وتقریر
مثناة بالتکریر از مولانا عبد العلی بحر العلوم تحریر حسب فرمایش جامع فضائل وکمالات مورد برکات نامی
شیخ احمد بخش وشیخ رجب علی تاجران لکهنوی از قالب طبع برآمده جلوه آرای نظارگیان گردید شیرینتر باد
تا نقش آن عقب چبوتره کوتوالی زیر سبزی منڈی برابر پل کلان جوبی وبابتیاع وخریدارش پوید ۞